البحوث العلمية

المحـــور الثاني:

القرآن الكريم وعلومه
في الدراسات الحداثية المعاصرة

الأحرف السبعة بين استشكال المتقدمين والمتأخرين والمعاصرين و دراسات الحداثيين "دراسة وتحقيق وتقويم"

بقلم

د/ مجتبى بن محمود بن عقلة بني كنانة
كلية الشريعة/ جامعة "بران" المملكة العربية السعودية
AZHARKNANH@YAHOO.COM

المقدمة

الحمد لله وحده والصلاة والسلام على من لا نبي بعده. وبعد:

فهذه دراسة في علوم القرآن الكريم لموضوع الأحرف السبعة؛ الذي كثر فيه البحث والكلام منذ بداية التدوين إلى يومنا هذا، ذلك أن النبي صلى الله عليه وسلم لم يفسر معنى الحديث، قال ابن العربي: "لم يأت في معنى هذا السبع نص ولا أثر، واختلف

الناس في تعيينها"[1]. لكن موضوع بحثنا يعالج أثر ذلك الاختلاف العريض الذي توسع لأربعين قولا، ثم امتد لعصرنا الحاضر فأتي فيه بأقوال لا يحتملها أي لفظ للحديث. ولقد كان بسبب هذا الاختلاف ظهور آراء للمستشرقين تشكك في الحديث ومعناه، وترى أن القرآن روي بالمعنى، ثم كان كل ذلك مدخلا واسعا للحداثيين للخوض في حديث الأحرف السبعة وأقوال العلماء فيه وفق المنهج الغربي، مما أوصلهم لنتائج مخالفة لا يقرهم عليها القرآن ذاته، ولا السنة التي لا يعتدون بها، فضلا عن هدمهم لأصول العلماء في دراسة الحديث ونتائجهم فيه، وتمسكهم بالشاذ من القول. وذلك ما يبرر بحثنا ويبرز أهميته.

بيان أهمية موضوع الدراسة: تظهر هذه الأهمية في معالجته لمعنى حديث الأحرف السبعة وفق منهج التحقيق، بعد عرض أقوال المتقدمين والمتأخرين والمعاصرين بتصنيفها في مسالك التفكير والبحث، ثم بيان الرابط بين ذلك الاختلاف وآراء الحداثيين، ليكون القول المختار سدا منيعا لاستحداث أقوال منكرة. وهو بحث تخصصي في علوم القرآن الكريم.

هدف دراسة الموضوع: حصر الأقوال باستقراء، ودراسة حديث الأحرف السبعة بمنهج التحقيق، والسعي لغلق الباب على الفكر الحداثي في تناول موضوعها بالمنهج الغربي.

إشكالية موضوع الدراسة: تنطلق في السؤال الآتي: هل كان الخلاف حول الأحرف السبعة بين المتقدمين والمتأخرين وامتداده للمعاصرين مدخلا لآراء الحداثيين فيها؟. ويتفرع عن هذا السؤال عدة أسئلة: ماعلاقة سعة الأقوال، بدخول الأقوال الشاذة؟.

---

[1] الزركشي بدر الدين محمد بن عبد الله بن بهادر (ت: 794هـ) البرهان في علوم القرآن: المحقق: محمد أبو الفضل، دار إحياء الكتب العربية عيسى البابى الحلبي وشركائه، ط1، 1376 هـ - 1957م: (212/1).

وهل يمكن تصنيف كل ما ورد في الأحرف السبعة ضمن مسالك منطقية؛ لتحسن دراسته بعمق وتأمل؟. وهل يمكن تصوير رأي جديد في معنى الأحرف السبعة؛ لغلق الباب على من يريد أن يبحر من الأقوال غير المنضبطة ليحيل معنى الأحرف إلى قول لايمت للأصول والضوابط العلمية المعتمدة؟.

الدراسات السابقة: لا يوجد دراسة مماثلة لهذا البحث، الذي يعالج أثر استشكال حديث الأحرف السبعة عند السابقين والمعاصرين، ويربطه بدراسات الحداثيين.

أما الدراسات العامة حول حديث الأحرف السبعة، أو حول الحداثيين ودراساتهم، فكثيرة وليست في دائرة بحثنا الدقيقة. لأنها تحاول سرد أقوال السابقين والتوفيق بينها أو الترجيح. أو نقل الإشكال إلينا. أو تعقب الحداثيين ومن قبلهم المستشرقين في دراساتهم عموما وتفنيدها. ومن أحدث الدراسات السابقة في الأحرف السبعة: مؤتمر الأحرف السبعة مفهومها وحقيقتها، الذي أقامته جامعة الكويت في العام: 2017م، وتضمن سبعة بحوث: حول مفهوم الأحرف السبعة، وأثرها في آيات الاعتقاد، وعلاقتها بالقراءات، وبالرسم، وشبهات المستشرقين، والسابقين حولها، وحول القراءات. وقد اطلعت على تلك البحوث، وتبين لي أنها لم تعالج قضيتي في بحثي هذا، ويتضح للقارىء من عناوين البحوث مفارقتها لبحثي هذا، وأستطيع أن أجمل محتواها بكونها أبحاثا وصفية وتحليلية لقضايا الأحرف السبعة كما عند السابقين، فإما أن تعرض، أو تحلل دراسات جزئية مبنية على الأحرف السبعة، لكنها لم تؤصل تأصيلا شاملا جامعا استقرائيا، ثم انها لم تحدث علاقة بين الأدب النظري للأحرف السبعة ودراسات الحداثيين، فكلتا القضيتين تميز بهما بحثنا هذا. ويظهر تميز بحثنا هذا بجلاء عن الدراسات السابقة عموما في النقاط الآتية:

1. حصر أقوال المتقدمين والمتأخرين في مسالك جامعة مبتكرة.

2. حصر أقوال المعاصرين في مسالك لم يسبق أحد إليها.

3. بيان العلاقة بين الأقوال الكثيرة التي تجاوزت الأربعين، وبين مناهج الحداثيين في تناول حديث الأحرف السبعة والأدب النظري حوله.

4. التوصل من خلال مسلك التحقيق لمعنى جامع جديد للأحرف السبعة لم تسبق إليه أي دراسة.

5. بيان أثر معنى الأحرف السبعة الذي توصلت إليه دراستنا، على إيقاف دراسات الحداثيين وفق منهجهم الغربي.

منهجية المعالجة: وبتحويل الإشكالية لميدان البحث، نسلك المنهج الوصفي والتحليلي، والمنهج الاستنباطي وفق الخطوات الآتية:

- حصر آراء المتقدمين وتصنيفها ثم مناقشتها.
- عرض آراء المعاصرين وتصنيفها ومناقشتها.
- إظهار العلاقة بين الآراء في الأحرف السبعة، وبين توجه الحداثيين في دراستها، وعلاقته بآراء المستشرقين قبلهم.
- عرض آراء الحداثيين ومناقشتها.
- دراسة حديث الأحرف السبعة دراسة(تاريخية، ولغوية، وعرفية) من واقع نزوله.
- الجمع بين آراء المتقدمين والمتأخرين وبيان القول المختار الصحيح في الأحرف السبعة.
- إظهار وجه اختيارنا للرأي الجديد الذي خلصنا إليه في معنى الأحرف السبعة.
- بيان أثر تحقيق معنى الأحرف السبعة على البحث الحداثي وشبهه.

والتقسيم للبحث وفق المباحث الآتية وما تحويه من مطالب:

المقدمة: وفيها التعريف بالموضوع، وبيان أهميته، وإشكاليته، والدراسات السابقة، ومنهجية المعالجة، والتقسيم للبحث.

المبحث الأول: استشكال المتقدمين والمتأخرين والمعاصرين في الأحرف السبعة.

المطلب الأول: آراء المتقدمين والمتأخرين في الأحرف السبعة ومناقشتها.

المطلب الثاني: آراء المعاصرين في الأحرف السبعة ومناقشتها.

المطلب الثالث: أثر استشكال المتقدمين والمتأخرين والمعاصرين على توجه الفكر الاستشراقي والحداثي في دراسة للأحرف السبعة.

المبحث الثاني: الأحرف السبعة في دراسات الحداثيين.

المطلب الأول: آراء المستشرقين ومنهجهم مرجعية الفكر الحداثي في دراسته لمفهومه للأحرف السبعة.

أولا: عرض آراء المستشرقين في الأحرف السبعة وتفنيدها. ثانيا: مرجعية الفكر الحداثي في دراسته لمفهومه للأحرف السبعة.

المطلب الثاني: عرض آراء الحداثيين في الأحرف السبعة وتفنيدها.

المبحث الثالث: تحقيق القول في المراد بالأحرف السبعة.

المطلب الأول: التأصيل في فهم المراد بالأحرف السبعة (اللغوي، والعرفي، والتاريخي).

المطلب الثاني: خلاصة أقوال المتقدمين والمتأخرين والقول المختار في مفهومها .

المطلب الثالث: أثر تحقيق مفهوم الأحرف السبعة والاتفاق عليه في غلق الباب على الفكر الحداثي وشبهه فيها.

المطلب الرابع: بيان عدم كفاءة الفكر الحداثي في تناول التراث الإسلامي بالدراسة من خلال آرائه في الأحرف السبعة.

الخاتمة: وفيها أهم النتائج والتوصيات.

المراجع والمصادر.

المبحث الأول: استشكال المتقدمين والمتأخرين والمعاصرين في الأحرف السبعة.

تمهيد: أصل ثبوت الأحرف السبعة هو تواتر نقل أحاديثها[1]، فلا خلاف في ثبوتها لكن الخلاف في تحديد المراد بها وهو ما عليه بحثنا هذا[2]. أما كون المتقدمين والمتأخرين استشكلوا معنى الأحرف السبعة الواردة في الأحاديث، فهو لا يخفى لعدة أمور: الأول: كثرة الأقوال في محاولة تحديد المراد بها، الثاني: الردود بين أصحاب الأقوال والاعتراضات بها لا يوجد اتفاق على قول، ثالثا: نقل هذا الاشكال إلى الباحثين المعاصرين بصورته الأولى، ثم التوسع في الخلاف.

المطلب الأول: آراء المتقدمين والمتأخرين في الأحرف السبعة ومناقشتها.

اعتنى العلماء من المتقدمون والمتأخرين بحديث الأحرف السبعة دراسة وتفسيرا، فمن هؤلاء، أبو عبيد القاسم بن سلام(ت:224) في فضائل القرآن، ابن سعدان النحوي الضرير (ت:231)، وابن قتيبة(ت:276) في مشكل القرآن، أبو عمرو الداني (ت: 444هـ) في الأحرف السبعة للقرآن، والعجيلي (ت:454) في مصنف خاص، وأبو شامة (ت:665) في المرشد الوجيز ، والقرطبي(ت:671) في الجامع، وابن تيمية (ت: 728) في الفتاوى، وابن كثير (ت:774) في فضائل القرآن، وابن حجر(ت:852) في فتح الباري، وابن الجزري (ت:833) في النشر. وأكثر من اعتنى بجمع الآراء فيه من المتأخرين الزركشي في البرهان(ت:794) والسيوطي (ت:911) في الإتقان.

---

(1) سيأتي تفصيل ذلك في المبحث الثالث.

(2) وسبب ورود الخلاف طبيعي، لأن النبي ﷺ لم يحدد تلك السبعة، لذلك الجزم بقول فيها عليه اعتراضات، أو ليس عليه دليل كاف، أو يتعارض مع تاريخ نزول الحديث وواقعه وأثره، لا ينبغي. قال ابن العربي: "لم يأت في معنى هذا السبع نص ولا أثر، واختلف الناس في تعيينها" الزركشين البرهان، مصدر سابق: (212/1).

"اختلف في معنى هذا الحديث على نحو أربعين قولا"[1]. أورد السيوطي منها خمسة وثلاثين قولاً. وسأصنف هذه الأقوال، في أقسام لاستحضار تلك الأقوال بحجتها وتفنيدها لحصر الصحيح منها في الذهن، ثم النظر في مؤداها للوصول للقول الصحيح. وإذا نظرنا في الأقوال نجدها ترجع إلى مسالك خمسة تجمعها، هذه المسالك هي: مسلك النسخ، ومسلك التفويض، ومسلك التأويل، ومسلك الاستقراء، ومسلك تفسير الكل بجزء من معناه.

القسم الأول: مسلك القول بالنسخ.

وهو مسلك توفيقي للخروج من الخلاف. ففي حديث الأحرف السبعة جاء القول بالنسخ لأن الخبر بها ثابت، ومعناها لم يأت به خبر. لكن القول بنسخ الأحرف السبعة ليس عليه دليل. قال القرطبي: "في اختلاف الألفاظ إذ كان المعنى متفقا، فكانوا كذلك حتى كثر منهم من يكتب وعادت لغاتهم إلى لسان رسول الله ﷺ، فقدروا بذلك على تحفظ ألفاظه، فلم يسعهم حينئذ أن يقرءوا بخلافها"[2]. وهذا الذي أورده القرطبي توجيه ليوفق بين ثبوت الخبر وعدم إدراك معناه.

قال ابن عبد البر: "فبان بهذا أن تلك السبعة الأحرف إنما كان في وقت خاص لضرورة دعت إلى ذلك، ثم ارتفعت تلك الضرورة فارتفع حكم هذه السبعة

(1) السيوطي عبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين(ت: 911ه) ، الإتقان في علوم القرآن: المحقق: محمد أبو الفضل إبراهيم الهيئة المصرية العامة للكتاب، 1394ه/ 1974 م(163/1). وقال ابن حجر: ذكر القرطبي عن ابن حبان أنه بلغ الاختلاف في الأحرف السبعة إلى خمسة وثلاثين قولا ولم يذكر القرطبي منها سوى خمسة ولم أقف على كلام ابن حبان في هذا بعد تتبعي مظانه. قلت: قد حكاه ابن النقيب في مقدمة تفسيره عنه بواسطة الشرف المزني المرسي. ابن حجر أحمد بن علي أبو الفضل العسقلاني الشافعي، فتح الباري شرح صحيح البخاري، دار المعرفة – بيروت ، 1379ه (23/9) رقم: 4704.

(2) القرطبي أبو عبد الله محمد بن أحمد بن أبي بكر بن فرح (ت: 671ه) الجامع لأحكام القرآن، تحقيق: أحمد البردوني وإبراهيم أطفيش، دار الكتب المصرية – القاهرة، ط2 ، 1384ه – 1964 م (43/1).

الأحرف، وعاد ما يقرأ به القرآن على حرف واحد"[1]. ورغم أن القول بنسخ الأحرف السبعة قال به عدد من العلماء لحل إشكال معنى الأحرف السبعة إلا أنه ليس عليه دليل أبدا.

ثم اختلفوا هل استقر في حياته ﷺ أم بعد وفاته والأكثرون على الأول[2]، ورأوا أن ضرورة اختلاف لغات العرب ومشقة نطقهم بغير لغتهم اقتضت التوسعة عليهم في أول الأمر فأذن لكل منهم أن يقرأ على حرفه أي على طريقته في اللغة إلى أن انضبط الأمر في آخر العهد وتدربت الألسن وتمكن الناس من الاقتصار على الطريقة الواحدة فعارض جبريل النبي ﷺ القرآن مرتين في السنة الآخرة واستقر على ما هو عليه الآن فنسخ الله سبحانه تلك القراءة[3] المأذون فيها بما أوجبه من الاقتصار على هذه القراءة التي تلقاها الناس[4]. فهل قال بذلك أي من أصحاب رسول الله ﷺ ؟ كلا! إذا هو محض توجيه للخروج من إشكال ثبوت الحديث وغياب معناه.

---

(1) القرطبي، الجامع: (43/1). قال الزركشي: أن الأمر كان كذلك ثم استقر على ما هو الآن هم أكثر العلماء، منهم سفيان بن عيينة وابن وهب والطبري والطحاوي. البرهان: (213/1).

(2) واختاره القاضي أبو بكر بن الطيب وابن عبد البر وابن العربي وغيرهم الزركشي، البرهان: (213/1).

(3) قلت: هل يصح أن نثبت أمرا كالقول بأن الله نسخ الأحرف السبعة دون أن يثبت ذلك بخبر عن النبي ﷺ ؟! .

(4) ويشهد لهذا الحديث الآتي من مراعاة التخفيف على العجوز والشيخ الكبير ومن التصريح في بعضها بأن ذلك مثل هلم وتعالى. الزركشي، البرهان: (213/1)، ومن أدلتهم على أن ما بقي لسان قريش: "قال عثمان للرهط القرشيّن: (إذا اختلفتم أنتم، وزيد بن ثابت في شيء من القرآن، فاكتبوه بلسان قريش؛ فإنّما نزل بلسانهم ففعلوا.) أخرجه الترمذي بخبر طويل، ينظر: الألباني محمد ناصر الدين صحيح وضعيف سنن الترمذي،(104/7)رقم: 3104. قلت: هذا ليس دليلا على نسخ شيء من الأحرف السبعة المنزلة، لأنه أراد ألا يختلف الناس في القراءات لا الأحرف، وقوله: "اذا اختلفتم....إلخ" هنا لأن اختلافهم بين ما هو منزل وما هو ليس بمنزل، وقوله زيادة في تحري الجمع لما هو منزل، ووضع علامة له أو منهجا، بأنه إذا اختلف في شيء من القراءة بين اثنين أو أكثر، فإن المنزل منه ما كان بلسان قريش، لأنه نزل بلسانهم في أول نزوله قبل نزول الأحرف السبعة، وعليه يكون ما خالفه ليس من الأحرف النازلة بدليل مخالفته للسان

الاحتجاج بالعرضة الأخيرة! ليس صحيحا للقول بالنسخ! لأن ما أثبت بنص، لا يرفع إلا بنص، فهل قال النبي ﷺ، أو أشار إلى أن العرضة الأخيرة نسخت الأحرف السبعة أو ستا منها!؟ كلا!. بل الدليل على غير هذا من قول علي، -رضي الله عنه- قال: « إن رسول الله ﷺ يأمركم أن يقرأ كل رجل منكم كما علم »[1]. وقد علمهم منذ بداية نزول القرآن، وأكثر ما تعلموه منه كان قبل العرضة الأخيرة، وبذلك لا وجه للقول بالنسخ. في قول عثمان - رضي الله عنه -: (أكتبوه بالتاء، فإنّه نزل بلسان قريش)[2]. قال ابن عطية: "قرأه زيد بالهاء، والقرشيّون بالتاء، فأثبتوه بالتاء، وكتبت

= قريش. وفي حقيقة الأمر أنهم لم يختلفوا إلا في كلمة التابوت، هل تكتب بالتاء أم الهاء. قال ابن شهاب: وأخبرني عبيد الله بن عبد الله أنّ عبد الله بن مسعود، كره لزيد بن ثابت نسخ المصاحف، وقال: (يا معشر المسلمين، أعزل عن نسخ المصاحف، ويتولّاه رجل، والله لقد أسلمت، وإنّه لفي صلب رجل كافر - يريد زيد بن ثابت - ولذلك قال عبد الله بن مسعود: (يا أهل العراق: اكتموا المصاحف التي عندكم وغلّوها، فإنّ الله عزّ وجلّ يقول: { يَغۡلُلۡ يَأۡتِ بِمَا غَلَّ يَوۡمَ ٱلۡقِيَٰمَةِۚ } [آل عمران:161] فالقوا الله بالمصاحف) قلت: الخبر في سنن الترمذي وصححه الألباني. عجيب هذا القول من ابن مسعود -رضي الله عنه-!!، فتفسير الآية من سياقها يناقض هذا التأويل!. وقد "قال الزهري فبلغني أن ذلك كرهه من مقالة ابن مسعود رجال من أفاضل أصحاب النبي ﷺ. قال هذا حديث حسن صحيح وهو حديث الزهري لا نعرفه إلا من حديثه". ينظر: الترمذي محمد بن عيسى أبو عيسى، الجامع الصحيح سنن الترمذي، دار إحياء التراث العربي، بيروت تحقيق: أحمد محمد شاكر وآخرون. (5/284) رقم: 3104.

قال أبو بكر الأنباري: "ولم يكن الاختيار لزيد من جهة أبي بكر، وعمر، وعثمان على عبد الله بن مسعود في جمع القرآن، وعبد الله بن مسعود أفضل من زيد، وأقدم في الإسلام، وأكثر سوابق، وأعظم فضائل؛ إلّا لأنّ زيدا كان أحفظ للقرآن من عبد الله، إذ وعاه كلّه، ورسول الله ﷺ حيّ". الأرمي محمد الأمين بن عبد الله، تفسير حدائق الروح والريحان في روابي علوم القرآن، إشراف ومراجعة: الدكتور هاشم محمد علي بن حسين مهدي، دار طوق النجاة، بيروت، ط1، 1421 هـ - 2001 م، (ص:88).

[1] أبو عُبيد القاسم بن سلاّم البغدادي (ت: 224هـ) فضائل القرآن المحققون: مروان العطية - محسن خرابة - وفاء تقي الدين، دار ابن كثير، دمشق - بيروت،1420هـ: (361). حديث رقم: 649.

[2] ينظر: ابن حجر أحمد، فتح الباري ، مصدر سابق (9/20). وينظر: الألباني محمد ناصر الدين صحيح وضعيف سنن الترمذي، رقم: 3104(7/104).

المصاحف على ما هو عليه غابر الدّهر، ونسخ منها عثمان نسخا. قال غيره: قيل سبعة، وقيل: أربعة، وهو الأكثر، ووجّه بها إلى الآفاق؛ فوجّه للعراق، والشام، ومصر"[1]. هذا يدل على أن المراد بالجمع هو إخراج ما ليس قرآنا منزلا، لأن كلمة تابوه في اختلافهم عليها بين الهاء والتاء، لا أن كل منهما وجها صحيحا مع وجود الآخر، بل بتعيين أحدهما وإبطال الآخر. وهو ما حصل. ثم ان القول إن ستة حروف نسخت يلزمه، أن المنسوخ أكثر من المقروء[2].

---

[1] ابن عطية عبد الحق بن غالب بن عبد الرحمن بن تمام الأندلسي (ت: 542هـ) المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز، المحقق: عبد السلام عبد الشافي محمد، دار الكتب العلمية – بيروت، ط1 – 1422 هـ.

[2] هذا يعني أن ما كان يحفظ قبل جمع عثمان من هذا المنسوخ كثير جدا وقد تناقلته أجيال من زمن النبي ﷺ إلى بداية زمن عثمان، وأن هؤلاء الحفاظ له تناقله بعضهم وكتبه آخرون ودونه في مدوناتهم ورواياتهم، فأين هم اليوم؟ على كثرته الكاثرة، لم لم يصلنا شيء منه؟ قد تكون الاصطلاحات مكتسبة بالسماع معلومة من سياق الكلام، مثلا: قولنا: لا أريد، يعبر عنها أهل الشام بالعامية ما بدي، وأهل الحجاز ما أبغا. ولو تكلم شامي مع حجازي فهم أحدهما الآخر بسياق الكلام للأن معظمه مشترك. وبكثرة المخالطة يتبادلون الاصطلاحات، ولا يتعسر على أحدهما نطق مصطلح الآخر. لكن لو كان أحدهما يميل كاللبناني، فإنه يصعب على من يفتح أن يميل لأن لسانه لم يعتد على ذلك والعكس، فإن أتقن أحدهما لغة الآخر بين الفتح والإمالة لم يتمكن من الكلام المسترسل بها لأنه لا يعلم مواضعها دائما دون تعلم، ولأنه سينساق على ما تعوده لزوما إذا استرسل في الكلام، وهنا تظهر رخصة الأحرف السبعة. وعليه فلا قيمة للقول بنسخها، على أنها تعبيرات للمعاني بالمترادفات بما لا يحتمله الرسم على أن عثمان كان سببا في تركها. بل الصواب: أن عثمان تحرج من جمع القرآن على الكتبة الأولى دون أي تبديل، لأنه لم يسبق بذلك، لا انه تحرج من جمع الناس على حرف واحد. ولو كان كما ظنوا لقالها صراحة: بأنه جمع الناس على حرف واحد مخافة أن يختلفوا. لكن واقع الأمر أنه جمعهم على مصحف واحد هو ذاته مصحف أبي بكر، فقط عثمان عممه وأحرق ماسواه، لأنه قد يكون فيه ما يوجب الخلاف وهو مالم يكن منزلا وأملاه من أملاه بزيادة ليست قرآنا وبعض ذلك وصلنا وهو ما يسمى بالقراءات التفسيرية، فلو لم يحرق عثمان تلك المصاحف لظن ظان بعد زمنه ان تلك التفسيرات قرآن منزل لأنها واردة عن الصحابة الكرام، وهم ذاتهم لم يكتبوها على أنها قرآن بل تفسيرا لنص القرآن الكريم. بعد هذا البيان نختم بطلبنا ممن يقول بالنسخ هذه الأمور: أين الدليل على النسخ؟!. أين ذلك المنسوخ؟! ولا دليل معهم ولا وجود لما تصوروا نسخه، وعليه فقولهم باطل بالحجة النقلية والعقلية والتاريخية.

القسم الثاني: مسلك التفويض في معناها.

وفيها قول واحد للمتقدمين: أن الأحرف السبعة من المشكل فلا يمكن أن يحدد معناه. الحجة لمن قال بذلك: "أن العرب تسمي الكلمة المنظومة حرفا وتسمي القصيدة بأسرها كلمة، والحرف يقع على المقطوع من الحروف المعجمة، والحرف أيضا المعنى والجهة. قاله أبو جعفر محمد بن سعدان النحوي(ت: 231)"[1].

ويرد على هذا القول من سياق الأحاديث الذي ورد فيه ذكر الحرف فيتحدد المعنى المراد منه يقينا بجمع الروايات ودراستها لغويا، وعرفا، وتاريخيا. –وسأبين ذلك لاحقا-. والقول بأن الأحرف السبعة من المشكل، والاعتداد به له أثر خطير في المسألة اليوم، حيث يفتح الباب للمشككين والطاعنين مع بطلانه.

القسم الثالث: مسلك التأويل لألفاظ الحديث.

وهذا أكثر المسالك التي وردت فيه الآراء، لأن عدم إدراك المعنى من الكلام، يلجيء بعض العقول للبحث عن معنى توفيقي، بين عدة مقتضيات، وجاء في هذا المسلك مجموعة كبيرة من الأقوال، وجميعها تأويلات دون أدلة، بل تتعارض مع ما يقتضيه الحديث من معان، لذلك هي مردودة جملة لأن مسلك التأويل لا يقتضيه تفسير معنى حديث الأحرف السبعة، فتفسير معناه متاح. عدا أن أكثرها لا يعرف له قائل.

القول الأول: أنه ليس المراد بالسبعة حقيقة العدد بل المراد التيسير والتسهيل والسعة. الحجة: "لفظ السبعة يطلق على إرادة الكثرة في الآحاد كما يطلق السبعون في العشرات والسبعمائة في المئين ولا يراد العدد المعين. وإلى هذا جنح عياض ومن تبعه"[2].

---

[1] السيوطي، الإتقان، مصدر سابق: (164/1).

[2] ابن حجر، فتح الباري ، مصدر سابق: (23/9). وانظر: السيوطي، الاتقان، مصدر سابق: (130/1).

وهذا ليس صحيحا لأنه يخالف الأحاديث في الأحرف السبعة، كقول النبي ﷺ: "فلم أزل أستزده ويزيدني حتى انتهى إلى سبعة أحرف"، وغير هذا مما جاء في الروايات[1]. فهذا يدل على إرادة حقيقة العدد وانحصاره.

وثمرة إبطال هذا القول يدفع حجة من يريد أن يجعل الأحرف السبعة رخصة عامة، ثم يغلق الباب على من يجوز القراءة بالمعنى أو بالمترادفات، ومن يريد أن يوجه معنى الأحرف السبعة إلى الرخصة المطلقة[2].

القول الثاني: قيل: المراد بها سبعة أنواع من المعاملات الزهد والقناعة مع اليقين والجزم والخدمة مع الحياء والكرم والفتوة مع الفقر والمجاهدة والمراقبة مع الخوف والرجاء والتضرع والاستغفار مع الرضا والشكر والصبر مع المحاسبة والمحبة والشوق مع المشاهدة. حكاه عن الصوفية وهذا هو الخامس عشر[3].

---

(1) قال السيوطي: "ويرده ما في حديث ابن عباس في الصحيحين أن رسول الله ﷺ قال: "أقرأني جبريل على حرف فراجعته فلم أزل أستزيده ويزيدني حتى انتهى إلى سبعة أحرف "، وفي حديث أبي عند مسلم: "إن ربي أرسل إلي أن أقرأ القرآن على حرف فرددت إليه: أن هون على أمتي فأرسل إلي: أن أقرأ على حرفين فرددت إليه: أن هون على أمتي: فأرسل إلي أن اقرأه على سبعة أحرف ". مسلم بن الحجاج بن مسلم القشيري أبو الحسين النيسابوري الجامع الصحيح المسمى صحيح مسلم دار الجيل بيروت + دار الأفاق الجديدة. بيروت. (202/2) رقم: 1941. وفي لفظ عنه عند النسائي: "إن جبريل وميكائيل أتياني فقعد جبريل عن يميني وميكائيل عن يساري فقال جبريل: اقرأ القرآن على حرف، فقال ميكائيل: استزده ... حتى بلغ سبعة أحرف" النسائي أحمد بن شعيب أبو عبد الرحمن المجتبى من السنن، تحقيق : عبدالفتاح أبو غدة مكتب المطبوعات الإسلامية – حلب، ط2 ، 1406 – 1986، (154/2) رقم: 941، وفي حديث أبي بكرة عنه: "فنظرت إلى ميكائيل فسكت فعلمت أنه قد انتهت العدة ". السيوطي، الإتقان، مصدر سابق: (130/1).

(2) وقد يفهم من حديث أبي وأبي هريرة وأبي بكرة أن النبي ﷺ قال: "فاقرؤوا ولا حرج ولكن لا تختموا ذكر رحمة بعذاب، ولا ذكر عذاب برحمة" جواز القراءة بالمعنى، وليس صحيحا فكلام النبي ﷺ يتوجه دون ريب إلى الرخصة بالسبعة وسيأتي بيان ذلك في المبحث الثالث.

(3) وبنحو هذا القول جاءت أقوال كثيرة، ليس هناك فائدة من ذكرها، أوردها السيوطي، لكن بينها اختلاف في الموضوعات أو جهات التأويل. كقولهم: حلال وحرام وأمر ونهي وزجر وخبر ما هو كائن بعد وأمثال.

وهذا تأويل لمعنى الأحرف السبعة بموضوعات القرآن، وليس هناك وجه من الصحة في هذا التأويل لا لغوي ولا من حيث الرواية[1]، بل تدل الروايات على خلافه فلا يستقيم مع رخصة التيسير بالأحرف السبعة، ولا مع طلب الاستزادة من النبي ﷺ. وعليه هذا قول باطل.

"لأنه محال أن يكون الحرف منها حراما لا ما سواه، أو حلالا لا ما سواه؛ ولأنه لا يجوز أن يكون القرآن يقرأ على أنه حلال كله أو حرام كله أو أمثال كله"[2].

قال ابن عطية: هذا القول ضعيف لأن الإجماع على أن التوسعة لم تقع في تحريم حلال ولا تحليل حرام ولا في تغيير شيء من المعاني المذكورة"[3]. "هذا القول خطأ لأنه ﷺ أشار إلى جواز القراءة بكل واحد من الحروف ، وإبدال حرف بحرف وقد أجمع

= وقولهم: ظهر وبطن! أو صفات الله!، أو علوم في القرآن! او مطلق ومقيد!، الكناية والحقيقة! وغير ذلك من التأويلات الفاسدة في إفادة المعنى. ولا يعرف قائلها. انظر السيوطي: (1/170-175).

[1] واحتجوا بحديث: ابن مسعود عن النبي صلى الله عليه و سلم قال كان الكتاب الأول ينزل من باب واحد على حرف واحد ونزل القرآن من سبعة أبواب على سبعة أحرف زاجر وآمر وحلال وحرام ومحكم ومتشابه..." قال بن عبد البر هذا حديث. ينظر: ابن حجر، فتح الباري، مصدر سابق: (29/9). وقد أجاب عنه قوم بأنه ليس المراد بالأحرف السبعة التي تقدم ذكرها في الأحاديث الأخرى لأن سياق تلك الأحاديث يأبى حملها على هذا بل هي ظاهره في أن المراد أن الكلمة تقرأ على وجهين وثلاثة إلى سبعة تيسيرا وتهوينا والشيء الواحد لا يكون حلالا وحراما في آية واحدة. قال البيهقي: المراد بالسبعة الأحرف هنا الأنواع التي نزل عليها والمراد بها في تلك الأحاديث اللغات التي يقرأ بها. وقال أبو علي الأهوازي وأبو العلاء الهمذاني: قوله في الحديث: "زاجر وآمر " إلخ. استئناف كلام آخر أي هو زاجر أي القرآن ولم يرد به تفسير الأحرف السبعة وإنما توهم ذلك من جهة الاتفاق في العدد ويؤيده أن في بعض طرقه زجرا وأمرا – بالنصب – أي نزل على هذه الصفة في الأبواب السبعة. انظر السيوطي: 171/1 وقال أبو شامة: يحتمل أن يكون التفسير المذكور للأبواب لا للأحرف أي هي سبعة أبواب من أبواب الكلام وأقسامه أي أنزله الله على هذه الأصناف لم يقتصر منها على صنف واحد كغيره من الكتب.

[2] السيوطي، الإتقان: (135/1).وانظر: الزركشي البرهان: (216/1-217). مصادر سابقة.

[3] ابن عطية، مصدر سابق: (43/1).

المسلمون على تحريم إبدال آية أمثال بآية أحكام[1].

"وهذه الآراء السابقة كلها -على ضعفها-.. نستغرب.. بل نستنكر جنوح بعض العلماء إلى مفهومات سقيمة ما أنزل الله بها من سلطان، يظنون أنهم يفسرون بها الحديث تفسيرا باطنيا عميقا، ويرون في الأحرف السبعة ما لا يراه الناس"[2].

القسم الرابع: مسلك استقراء القراءات القرآنية.

لأن الأحرف السبعة مؤداها قراءة القرآن الكريم باختلاف قراءاته التي وصلتنا، كان مسلك استقراء القراءات القرآنية الثابتة مسلكا منطقيا صحيحا، للوصول إلى معناها، لكن هل تم باستقراء القراءات الوصول لسبعة أوجه أصول تجتمع تحتها القراءات القرآنية؟ الواقع أنه لا!. لذلك اختلف من سلك هذا المسلك مع غيره في حصر السبعة باستقراء القراءات. والحقيقة أن القراءات القرآنية هي أثر نزول الأحرف السبعة، فلا بد أن يكون الحرف شيئا أعما منها لا يظهر باستقرائها، وإن دل اختلاف القراءات على حقيقة الأحرف السبعة؛ لأنها متعلقة بأصوات العرب[3].

وأشهر الأقوال في هذا المسلك: قول ابن قتيبة(ت: 276)، والرازي(ت:606)، وابن الجزري(ت: 833). أما رأي ابن قتيبة: أن المراد بها الأوجه التي يقع فيها التغاير: فأولها ما يتغير حركته ولا يزول معناه وصورته[4].وثانيها ما يتغير بالفعل،

---

[1] السيوطي، الإتقان، مصدر سابق: (171/1).

[2] " من ذلك أن المراد بهذه الأحرف سبعة علوم: علم الإنشاء والإيجاد، وعلم التوحيد والتنزيه، وعلم صفات الذات وعلم صفات الفعل، وعلم صفات العفو والعذاب، وعلم الحشر والحساب، وعلم النبوات". صبحي الصالح، مباحث في علوم القرآن، دار العلم للملايين، ط24 يناير 2000، ص: (106).

[3] سيكون -بحول الله- تفصيل لهذه المسألة في وقتها في المبحث الثالث.

[4] ومثَّل للأول: { وَلَا يُضَآرَّ كَاتِبٌ }[البقرة:282] بالفتح والرفع، وللثاني: مثل: {باعد} و {باعد} بلفظ الماضي والطلب، وللثالث: مثل: {ننشزها} و {ننشرها}، وللرابع: مثل: {طلح منضود} و {طلع}،

وثالثها ما يتغير بالنقط ورابعها ما يتغير بإبدال حرف قريب المخرج وخامسها ما يتغير بالتقديم والتأخير، وسادسها ما يتغير بزيادة أو نقصان، وسابعها ما يتغير بإبدال كلمة بأخرى"[1]. ولو كانت هذه السبعة أصولا، لا اختلاف عليها لكان هذا القول صحيحا! لكن هناك أصول ذكرها الرازي. تفارقت مع ما ذكره ابن قتيبة، كذلك يمكن أن يرجع الأول والثاني لأصل واحد وهو اختلاف طارئ على الأفعال، والثالث والرابع لنوع واحد وهو الإبدال، فلا تكون سبعا!.

ورأي الرازي: "الكلام لا يخرج عن سبعة أوجه: في الاختلاف. الأول: اختلاف الأسماء من إفراد وتثنية وجمع وتذكير وتأنيث. الثاني: اختلاف تصريف الأفعال من ماض ومضارع وأمر. الثالث: وجوه الإعراب. الرابع: النقص والزيادة. الخامس: التقديم والتأخير. السادس: الإبدال. السابع: اختلاف اللغات كالفتح والإمالة، والترقيق والتفخيم، والإدغام والإظهار ونحو ذلك"[2]. اختلاف الإعراب الذي جعله الرازي حرفا يدخل في الأسماء والأفعال فتصبح ستة!. والإبدال يدخل في اختلاف الأسماء فتصبح خمسا!. ورأي ابن الجزري قال: "قد تتبعت صحيح القراءة وشاذها وضعيفها ومنكرها، فإذا هي يرجع اختلافها إلى سبعة أوجه لا يخرج عنها

= وللخامس: مثل: { وَجَاءَتْ سَكْرَةُ الْمَوْتِ بِالْحَقِّ }[ق:19] و "سكرة الحق بالموت". وللسادس: مثل: { وَمَا خَلَقَ الذَّكَرَ وَالْأُنثَى }[الليل:92] و" الذكر والأنثى " وللسابع: مثل: { كَالْعِهْنِ الْمَنفُوشِ }[القارعة:5] و" كالصوف المنفوش "

[1] وتعقب هذا قاسم بن ثابت بأن الرخصة وقعت وأكثرهم يومئذ لا يكتب ولا يعرف الرسم وإنما كانوا يعرفون الحروف ومخارجها. وأجيب بأنه لا يلزم من ذلك توهين ما قاله ابن قتيبة لاحتمال أن يكون الانحصار المذكور في ذلك وقع اتفاقا وإنما اطلع عليه بالاستقراء. السيوطي، الإتقان، مصدر سابق: (165/1). وانظر: ابن الجزري شمس الدين أبو الخير، محمد بن محمد بن يوسف (ت: 833 ه) النشر في القراءات العشر المحقق: علي محمد الضباع، المطبعة التجارية الكبرى، دار الكتاب العلمية: (27/1).

[2] السيوطي، الإتقان، مصدر سابق: (166/1).

وذلك: إما في الحركات بلا تغير في المعنى والصورة، أو متغير في المعنى فقط، وإما في الحروف بتغير المعنى لا الصورة، أو عكس ذلك، أو بتغيرهما، وإما في التقديم والتأخير، أو في الزيادة والنقصان فهذه سبعة لا يخرج الاختلاف عنها"[1]. وعلى توجيه ابن الجزري إشكالية: وهي في جعله التغاير بين الحروف ثلاثة من السبعة، وفي حقيقتها وجه واحد. فإن أمكن جمع الوجوه التي ذكرها ثلاثتهم، فإنه يمكن القول – على رأيهم- إنها تفسير للأحرف السبعة؛ لأن كل ما ذكروه اختلاف بين القراءات يصح فيه الاستقراء. وبجمع أقوال الثلاثة، ودمج المتشابه ينتج عندنا سبعة أوجه جامعة للقراءات قد تكون هي الأحرف السبعة وهي الاختلاف في: ((الحركة، الحرف، التقديم والتأخير، الأفعال، الأسماء، النقص والزيادة، اللغات)) [2]. وفيما يبدو أن الاختلاف بين القراءات لا يخرج عن هذه الأصول السبعة، وهي بجمع أقوال: ابن قتيبة والرازي وابن الجزري، ومع أنه أمكن الجمع بين الأقوال في تغاير القراءات، الا أنه لا يظهر لي أن المراد بالأحرف السبعة هو هذه الأصول التي يرجع إليها اختلاف القراءات بالاستقراء؛ ولكن هذه الأصول هي أثر الأحرف السبعة

---

[1] ومثَّل للأول: نحو: {بالبخل} بأربعة ويحسب بوجهين وللثاني: نحو: { فَتَلَقَّى آدَمُ مِن رَّبِّهِ كَلِمَاتٍ }[البقرة:37]، وللثالث: نحو: {تبلو} و: {تتلو}، وللرابع: نحو: {الصراط} و: "السراط"، وللخامس: نحو: {وامضوا} " واسعوا "، وللسادس: نحو: {فيقتلون ويقتلون}، وللسابع: نحو: {وصى} و " أوصى ". ثم قال: " قال: وأما نحو اختلاف الإظهار والإدغام والروم والإشمام والتحقيق والتسهيل والنقل والإبدال فهذا ليس من الاختلاف الذي يتنوع فيه اللفظ أو المعنى لأن هذه الصفات المتنوعة في أدائه لا تخرجه عن أن يكون لفظا واحدا. " ابن الجزري، النشر، وصدر سابق: (26/1) قال السيوطي: " ومن أمثلة التقديم والتأخير قراءة الجمهور: { كَذَلِكَ يَطْبَعُ اللَّهُ عَلَىٰ كُلِّ قَلْبِ مُتَكَبِّرٍ جَبَّارٍ }[غافر:35] ، وقرأ ابن مسعود: "على قلب كل متكبر". السيوطي، الإتقان، مصدر سابق: (166/1).

[2] في الكلام ما يدخل على أصغر وحدة فيه وهو حرف المبنى ثم على الكلمة ثم على الجملة. هو كالآتي: اختلاف يدخل على: الحرف، ثم الاسم والفعل، ثم الحركة، ثم موقع الجملة (التقديم والتأخير)، ثم نقصا أو زيادة، ثم أداء تلك التراكيب (لغة الكلام).

وهي مؤدى التنوع بها. فنقول إن الأحرف السبعة أدت إلى تغاير في القراءة يجتمع تحت سبعة أصول، ظهرت من استقراء القراءات. أما الأحرف السبعة فهي لا بد أن تكون أصولا أعماً أدت لهذا التنوع في الأداء. وسيأتي الكلام عن ذلك لاحقا.

القسم الخامس: مسلك تفسير الكل بجزئه و الأصل بفرعه.

قد يدلك الجزء على الكل، والفرع على الأصل، لكن ليست دلالة إحاطة وإدراك كامل، فيبقى التصور ناقصا بقدرٍ ما. وفي تطبيق هذا المسلك على فهم الأحرف السبعة يكون فيه إصابة بقدر الجزء الذي تحدث عنه، إلا أنه لا يصح أن يفسر الكل بالجزء في معنى الأحرف السبعة، فيدل عليه دلالة وافية، وفيه أقوال كثيرة، فهذا رد مجمل عليها، وكل منها عليه مآخذ سيأتي الكلام عنها بقدر الحاجة وفي موضعه.

الرأي الأول: رأي أبي عبيد القاسم بن سلام: حمل معناها على لغات العرب أي ما تتميز به كل قبيلة من لهجات خاصة بها. "أنه نزل على سبع لغات متفرقة في جميع القرآن من لغات العرب، فيكون الحرف منها بلغة قبيلة، والثاني بلغة أخرى سوى الأولى، والثالث بلغة أخرى سواهما، كذلك إلى السبعة. وبعض الأحياء أسعد بها وأكثر حظا فيها من بعض"[1]، وذلك بين في أحاديث تترى[2]. ويرد على رأي أبي عبد

---

[1] أبو عُبيد القاسم بن سلاّم فضائل القرآن مصدر سابق ص: (339). وإلى هذا ذهب أبو عبيد وثعلب والأزهري وآخرون واختاره ابن عطية وصححه البيهقي في الشعب. السيوطي، الإتقان،مصدر سابق: (169/1). الزركشي، البرهان، مصدر سابق: (217/1).

[2] وأخرج أبو عبيد من وجه آخر عن ابن عباس قال: نزل القرآن بلغة الكعبيين: كعب قريش وكعب خزاعة قيل: وكيف ذاك؟ قال: لأن الدار واحدة – يعني أن خزاعة كانوا جيران قريش فسهلت عليهم لغتهم.
وقال أبو حاتم السجستاني: نزل بلغة قريش وهذيل وتميم والأزد وربيعة وهوازن وسعد بن بكر واستنكر ذلك ابن قتيبة وقال: لم ينزل القرآن إلا بلغة قريش واحتج بقوله تعالى: { وَمَا أَرْسَلْنَا مِن رَّسُولٍ إِلَّا بِلِسَانِ قَوْمِهِ }[إبراهيم:4] فعلى هذا تكون اللغات السبع في بطون قريش وبذلك جزم أبو علي الأهوازي. وقال أبو عبيد: ليس المراد أن كل كلمة تقرأ على سبع لغات بل اللغات السبع مفرقة فيه فبعضه بلغة قريش وبعضه

ابن عبد البر فيقول: "قد أنكر أهل العلم أن يكون معنى سبعة أحرف سبع لغات، لأنه لو كان كذلك لم ينكر القوم بعضهم على بعض في أول الأمر لأن ذلك من لغته التي طبع عليها وأيضا فإن عمر بن الخطاب وهشام بن حكيم كلاهما قرشي وقد اختلفت قراءتهما ومحال أن ينكر عليه عمر لغته [1]. وأنكروا على من قال إنها لغات لأن العرب لا تركب لغة بعضها بعضا ومحال أن يقرئ النبي ﷺ أحدا بغير لغته[2].

الرأي الثاني: رأي الطبري: "إن هذه اللغات السبع تكون في الكلمة الواحدة في الحرف الواحد باختلاف الألفاظ واتفاق المعاني، أي كقول القائل: هلم، وأقبل، وتعال، وإلي، وقصدي، ونحوي، وقربي، ونحو ذلك مما تختلف فيه الألفاظ بضروب من النطق، وتتفق فيه المعاني وإن اختلفت بالبيان الألسن.. إن هذه اللغات لم تبق جميعها، بل إن عثمان جمع المسلمين على حرف واحد ومصحف واحد، وخرق ماعدا المصحف الذي جمعهم عليه.. وتركت القراءة بالأحرف الستة التي عزم عليها إمامها العادل في تركها منها له، ونظرا منها لأنفسها ولمن بعدها من سائر أهل ملتها، حتى درست من

= بلغة هذيل وبعضه بلغة هوازن وبعضه بلغة اليمن وغيرهم قال وبعض اللغات أسعد بها من بعض وأكثر نصيبا. وقيل: نزل بلغة مضر خاصة لقول عمر: نزل القرآن بلغة مضر. ابن حجر، فتح الباري، مصدر سابق:(27/9)، والسيوطي، الإتقان، مصدر سابق: (169/1).

[1] الزركشي، البرهان، مصدر سابق: (219/1). والسيوطي، الإتقان، مصدر سابق: (135/1).

[2] الزركشي، البرهان، مصدر سابق: (220/1). قال السيوطي: "وتعقب بأن لغات العرب أكثر من سبعة وأجيب بأن المراد أفصحها فجاء عن أبي صالح عن ابن عباس قال: نزل القرآن على سبع لغات منها خمس بلغة العجز من هوازن قال والعجز: سعد بن بكر وجشم بن بكر ونصر بن معاوية وثقيف وهؤلاء كلهم من هوازن ويقال لهم: عليا هوازن ولهذا قال أبو عمرو بن العلاء: أفصح العرب عليا هوازن وسفلى تميم – يعني بني دارم. وعين بعضهم فيما حكاه ابن عبد البر السبع من مضر أنهم: هذيل وكنانة وقيس وضبة وتيم الرباب وأسد بن خزيمة وقريش فهذه قبائل مضر، تستوعب سبع لغات... واستشكل بعضهم هذا بأنه يلزم عليه أن جبريل كان يلفظ باللفظ الواحد سبع مرات! وأجيب بأنه إنما يلزم هذا لو اجتمعت الأحرف السبعة في لفظ واحد ونحن قلنا كان جبريل يأتي في كل عرضة بحرف إلى أن تمت سبعة، السيوطي، الإتقان،: (133/1).

الأمة معرفتها، وتعفت آثارها، فلا سبيل لأحد اليوم القراءة بها"[1]. "وإلى هذا ذهب سفيان بن عيينة وابن جرير وابن وهب وخلائق"[2]. قال ابن عبد البر: إنما أراد بهذا ضرب المثل للحروف التي نزل القرآن عليها أنها معان متفق مفهومها مختلف مسموعها لا يكون في شيء منها معنى وضده ولا وجه يخالف معنى وجه خلافا ينفيه ويضاده كالرحمة التي هي خلاف العذاب وضده[3]. وهذا القول يلحق قول من قال

---

[1] الطبري جامع البيان، مصدر سابق: (1/57-64). عليه أكثر أهل العلم كسفيان بن عيينة وعبد الله بن وهب والطبري والطحاوي وغيرهم، وينظر: القرطبي التفسير، مصدر سابق: (1/42).

[2] ونسبه ابن عبد البر لأكثر العلماء ويدل له ما أخرجه أحمد والطبراني من حديث أبي بكرة " أن جبريل قال: يا محمد اقرأ القرآن على حرف قال ميكائيل: استزده ... حتى بلغ سبعة أحرف، قال: كل شاف كاف ما لم تختم آية عذاب برحمة أو رحمة بعذاب نحو قولك: تعال وأقبل وهلم واذهب وأسرع وعجل قال السيوطي: هذا اللفظ رواية أحمد وإسناده جيد، وأخرج أحمد والطبراني أيضا عن ابن مسعود نحوه وعند أبي داود عن أبي: "قلت: سميعا عليما عزيزا حكيما ما لم تخلط آية عذاب برحمة أو آية رحمة بعذاب ". وعند أحمد من حديث أبي هريرة: "أنزل القرآن على سبعة أحرف عليما حكيما غفورا رحيما " وعنده أيضا من حديث عمر: "أن القرآن كله صواب ما لم تجعل مغفرة عذابا أو عذابا مغفرة " أسانيدها جياد. ينظر: أحمد بن حنبل أبو عبدالله الشيباني، مسند الإمام أحمد بن حنبل، مؤسسة قرطبة – القاهرة (2/332) رقم: 8372، أبو داود سليمان بن الأشعث السجستاني، سنن أبي داود، دار الكتاب العربي . بيروت،(1/550) رقم: 1479 والسيوطي، الإتقان، مصدر سابق: (1/167-168).

[3] ونسبه ابن عبد البر لأكثر العلماء ويدل له ما أخرجه أحمد والطبراني من حديث أبي بكرة " أن جبريل قال: يا محمد اقرأ القرآن على حرف قال ميكائيل: استزده ... حتى بلغ سبعة أحرف، قال: كل شاف كاف ما لم تختم آية عذاب برحمة أو رحمة بعذاب نحو قولك: تعال وأقبل وهلم واذهب وأسرع وعجل قال السيوطي: هذا اللفظ رواية أحمد وإسناده جيد، وأخرج أحمد والطبراني أيضا عن ابن مسعود نحوه وعند أبي داود عن أبي: "قلت: سميعا عليما عزيزا حكيما ما لم تخلط آية عذاب برحمة أو آية رحمة بعذاب ". وعند أحمد من حديث أبي هريرة: "أنزل القرآن على سبعة أحرف عليما حكيما غفورا رحيما " وعنده أيضا من حديث عمر: "أن القرآن كله صواب ما لم تجعل مغفرة عذابا أو عذابا مغفرة " أسانيدها جياد. ينظر: أحمد بن حنبل أبو عبدالله الشيباني، مسند الإمام أحمد بن حنبل، مؤسسة قرطبة – القاهرة (2/332) رقم: 8372، أبو داود سليمان بن الأشعث السجستاني، سنن أبي داود، دار الكتاب العربي . بيروت،(1/550) رقم: 1479 والسيوطي، الإتقان، مصدر سابق: (1/167-168).

بالنسخ، ويورد عليه شبهة قراءة القرآن بالمعنى التي سنقف عندها لاحقا. وفي العموم تفسير الأحرف بأنها لغات لا يعدو أن يكون جزءا من الأحرف السبعة لا معناها كلها عليه لما يأتي.

الرأي الثالث: عن القراء: أنها من طريق التلاوة وكيفية النطق بها من إظهار وإدغام وتفخيم وترقيق وإمالة وإشباع ومد وقصر وتخفيف وتليين وتشديد[1].

الرأي الرابع: أن المراد بها سبع قراءات في الكلمة القرآنية. "وتعقب بأنه لا يوجد في القرآن كلمة تقرأ على سبعة أوجه إلا القليل. وأجيب بأن المراد أن كل كلمة تقرأ بوجه أو وجهين أو ثلاثة أو أكثر إلى سبعة ويشكل على هذا أن في الكلمات ما قرئ على أكثر[2].

في الرأي الثالث والرابع نقول: الحرف غير القراءة، وهنا فسرها أنها قراءات، وهذا حمل المعنى على جزئه فلا يوفي بمقصوده ودلالته. وتدور باقي الأقوال في هذا المسلك على اللغة وتحديدها، والقراءة ونوعها، وهي اثنا عشر قولا[3].

---

[1] الزركشي، البرهان، مصدر سابق: (226/1).

[2] مثل: {وَعَبَدَ الطَّاغُوتَ}[المائدة:60] و، { فَلَا تَقُل لَّهُمَا أُفٍّ }[الإسراء:23] السيوطي، الإتقان، مصدر سابق: (131/1).

[3] القول الرابع: سبع قراءات لسبعة من الصحابة أبي بكر وعمر وعثمان وعلي وابن مسعود وابن عباس وأبي بن كعب رضي الله تعالى عنهم. قلت: هذا غير صحيح ولا يصدقه واقع حديث السبعة ولا تاريخه. القول الخامس: وقيل: المراد بها التذكير والتأنيث والشرط والجزاء والتصريف والإعراب والأقسام وجوابها والجمع والإفراد والتصغير والتعظيم واختلاف الأدوات حكاه عن النحاة وهذا هو الرابع عشر. القول السادس: وقال بعضهم: المراد بها كيفية النطق بالتلاوة من إدغام وإظهار وتفخيم وترقيق وإمالة وإشباع ومد وقصر وتشديد وتخفيف وتليين وتحقيق. وهذا هو القول السابع. القول السابع: همز وإمالة وفتح وكسر وتفخيم ومد وقصر. القول الثامن: تصريف ومصادر وعروض وغريب وسجع ولغات مختلفة كلها في شيء واحد. القول التاسع: كلمة واحدة تعرب بسبعة أوجه حتى يكون المعنى واحدا وإن اختلف اللفظ فيه. القول العاشر: أمهات الهجاء الألف والباء والجيم والدال والراء والسين والعين لأن عليها تدور جوامع كلام

ونلحظ أن هذه الأقوال التي تحت مسلك جعل المعنى للأحرف السبعة بما يدل عليه جزئها أو فرعها، أو أثرها. تتلخص في: سبعة لغات قبائل، سبعة مترادفات للكلمة الواحدة، سبعة وجوه للقراءة، سبع قراءات في الكلمة الواحدة، سبع قراءات لسبعة صاحبة. وهذه الأقوال هي قطعا جزء من معنى الأحرف السبعة وما تدل عليه، لكن لو أخذنا أحدها وجعلناه معنى السبعة، وقعنا في إشكاليات مع ألفاظ حديث الأحرف السبعة، وتاريخ نزولها وحوادثه، وإذا أردنا أن نجمع بينها لم تفدنا في حصر معنى السبعة، بل إنها ستتضارب! لكن كل هذه الأقوال يمكن أن نربط بينها بجامع أعم يجمع بين اختلاف القراءة في الكلمة الواحدة وتلقي الصحابة، ولغات العرب وقبائلهم، فهل الحرف أو الأحرف إلا أصواتا لغوية جامعة تفرقت عندها القبائل واللغات. وسنبين ذلك في حينه في المبحث الثالث.

كلمة أخيرة في المسالك الأربعة التي تجمع أقوال السابقين في الأحرف السبعة

وهكذا نرى أن الأقوال في الأحرف السبعة منها المنسوب ومنها مجهول النسبة! فكثير من الأقوال لم ندر من قالها، وهذا يزيد من بطلانها إذ لا نأخذ الغريب عن مجهول، ولسنا بحاجة لذلك، وتكثير هذه الأقوال وهي باطلة- يدعم بلا حجة القول بأن معنى الحديث من المشكل!! فأي علم من أقوال مضطربة ثمرتها مجهولة!! وأي مؤدى لهذه التعمية إلا الشك والتَّخَرُّص، وفتح الباب للطعن وإطلاق الألسن في معنى الأحرف دون أصول لغوية وتاريخية كما حصل في وقتنا المعاصر[1].

= العرب. القول الحادي عشر: سبع لغات منها خمس من هوازن واثنتان لسائر العرب. القول الثاني عشر: سبع لغات متفرقة لجميع العرب كل حرف منها لقبيلة مشهورة. القول الثالث عسر: سبع لغات أربع لعجز هوازن سعد بن بكر وجشم بن بكر ونصر بن معاوية وثلاث لقريش. القول الرابع عشر: سبع لغات لغة قريش ولغة لليمن ولغة لجرهم ولغة لهوازن ولغة لقضاعة ولغة لتميم ولغة لطيء. القول الخامس عشر: لغة الكعبيين كعب بن عمرو كعب بن لؤي ولها سبع لغات. القول السادس عشر: اللغات المختلفة لأحياء العرب في معنى واحد مثل هلم وهات وتعال وأقبل. ينظر: السيوطي الإتقان، مصدر سابق: (174-175).

أما الأقوال المعتبرة فهي تتجه نحو الأحرف السبعة -وإن لم تحسم القول فيها-، وهي متقاربة من وجوه -سبق عرضها-. وهكذا رأينا أن الأقوال كلها لا تخرج عن خمسة مسالك منطقية في تفكير الإنسان، وإنما يلجأ إليها الإنسان لما ينعدم عنده التفسير مع الدليل على ما يريد. وهذا أمر منطقي لا يستنكر. وإنما حصرنا الأقوال في تلك المسالك، لنصل إلى المسلك الأمثل في تفسير الأحرف السبعة، وهو التحقيق (اللغوي، والعرفي، والتاريخي). فمسالك: التفويض، والتأويل، والاستقراء، والكل بالجزء. لم تفي بتتبع معنى الأحرف السبعة؛ لأن كل منها أغفل جانبا ظهر في غيره مما يعني تضاربها وتساقطها أمام المتتبع. لكن مسلك الكل بالجزء، أتى بجزء من معنى الأحرف السبعة وأضاء على وجهة تفسير معناها، لكنه قصر عن إدراك ذلك المعنى بتمامه وبيانه، ومسلك الاستقراء حصر ما يظهر فيه أثر الأحرف السبعة. ومن كلا المسلكين يمكن أن ننطلق لمسلك التحقيق، فلا نأتي بقول يتقاطع مع التراث العلمي المعتبر في المسألة، ولا نقلد ونكرر الخلاف دون طائل. وهو ما سنقيم الحجة الكافية عليه -بحول الله-في آخر البحث -من وجهة نظرنا-.

المطلب الثاني: آراء المعاصرين في الأحرف السبعة ومناقشتها.

تتجه آراء المعاصرين من العلماء والباحثين في الأحرف السبعة في عدة مسالك -سيأتي بيانها- ولا نقصد الحصر والتتبع لكل ما يقال باستقراء تام. لكن ما سنورده لا

---

(1) وقال المرسي: هذه الوجوه أكثرها متداخلة ولا أدري مستندها ولا عمن نقلت ولا أدري لم خص كل واحد منهم هذه الأحرف السبعة بما ذكر مع أن كلها موجودة في القرآن فلا أدري معنى التخصيص! وفيها أشياء لا أفهم معناها على الحقيقة وأكثرها يعارضه حديث عمر مع هشام بن حكيم الذي في الصحيح فإنهما لم يختلفا في تفسيره ولا أحكامه إنما اختلفا في قراءة حروفه وقد ظن كثير من العوام أن المراد بها القراءات السبعة وهو جهل قبيح. وفي قول المرسي هذا اشارة إلى التعمية التي أشرنا إليها، ولعل الخلاف جعل لتلك الأقوال الباطلة مدخل، ولا يبرىء الزنادقة قديما من الرغبة بتكثير الأقوال لتتضيع المعنى. السيوطي، الإتقان، مصدر سابق: (176/1).

يخرج عنه قول للمعاصرين تغليبا. وجل ما يطالعنا هو وصف يحاول التوفيق بين الأقوال، وانتقاء ما يترجح أو يميل إليه من يبحث منهم، فإما أن يرجح الرأي المشهور عند الفقهاء، وإما أن يختار رأي القراء والمتكلمين، لكن لم نجد من صنف الأقوال الواردة –كما في بحثنا هذا–وأَصَّلها وفَرَّق بينها. أو أتى بقول جديد–لا يتقاطع مع أصول العلم–، رغم وجود محاولات لكنها لم تنعتق من توجه يتجه إليه قول سابق، لم يوافق عليه. وبالتالي تؤدي المأدى ذاته، فالأحرف السبعة في دراسات المعصرين دارت في فلك المتقدمين، بمعنى أنها أحيت الخلاف دون حسم وتوجيه يبنى عليه ويأخذ فيه في الدراسات الأكاديمية، مما زاد من تعمية المسألة وزيادة ضبابيتها–عند عموم الباحثين–، وهي في حقيقتها ليست كذلك. وكان أثر ذلك جرأة المستشرقين في تناولها وفق منهجهم، وجرأة الحداثيين لتوجيهها توجيها يتقاطع مع واقعها وتاريخ ورودها، والعرف اللغوي الذي كان وقت نزولها، إلى القول إنها كذبة وليست موجودة أصلاً!!. لتبقى المسألة كما وردتنا بكل اختلافاتها، ودون أن توضع لها حدود معلومة، إذ لا يعقل أن يكون معنى الأحرف السبعة معمي أو مشكل، ولا يعقل أن يتوسع به المقال ليصل إلى أربعين قولا! وسأعرض ما تكلم به بعض المعاصرين عن معنى الأحرف السبعة وكيف تصورها. والغاية من ذلك استدعاء الخط الزمني لمفهومها، وبيان أثر الخلاف على الفكر الحداثي اليوم.

تنحصر آراء المعاصرين المعتبرة في تناول الأحرف السبعة –من وجهة نظرنا– في عدة مسالك على النحو الآتي: مسلك التقليد، مسلك الوصف، مسلك الترجيح، مسلك الانتقاء، مسلك التوقف، مسلك التحقيق. وسنعرض لبعض أبحاث المعاصرين بترتيبها على المسالك:

المسلك الأول: مسلك التقليد:

بعض المعاصرين يتوجه لتقديم رأي طائفة من المتقدمين على غيرها، باعتبار تقليد المذهب لا باعتبار تحقيق المسألة والحجة فيها، ننظر مثلا عند احد المعاصرين كيف وجه معنى الأحرف السبعة بمتابعته لرأي من آراء السابقين، ولا بأس بذلك، لكن المشكلة فعل ذلك دون تفصيل!، ومتابعة ما قد يظن أنه الأشهر، مع أنه يستحيل أن يكون هو المراد بالأحرف السبعة.

قال الزحيلي: "أي سبعة أوجه، وهو سبع لغات ولهجات من لغات العرب ولهجاتهم، يجوز أن يقرأ بكل لغة منها، وليس المراد: أن كل كلمة منه تقرأ على سبعة أوجه وإنما لا يخرج عنها، فإما أن تكون بلغة قريش، وهو الغالب، وإما أن تكون بلغة قبيلة أخرى، لأنها أفصح، وتلك اللغات التي كانت مشهورة شائعة عذبة اللفظ هي: لغة قريش، وهذيل، وتميم، والأزد، وربيعة، وهوازن، وسعد بن بكر. **وهذا هو الأشهر والراجح**[1].

---

[1] وتابع يقول: "ثم إن الكلام على الأحرف السبعة أصبح تاريخيا، فقد كانت تلك الأحرف السبعة توسعة في النطق بها على الناس في وقت خاص للضرورة، لعجزهم عن أخذ القرآن على غير لغاتهم، لأنهم كانوا أميين لا يكتب إلا القليل منهم، ثم زال حكم تلك الضرورة، وارتفع حكم تلك الأحرف السبعة، وعاد ما يقرأ به القرآن على حرف واحد، ولم يكتب القرآن إلا بحرف واحد منذ عهد عثمان، مما قد تختلف فيه كتابة الحروف، وهو حرف قريش الذي نزل به القرآن". وهبة بن مصطفى الزحيلي، التفسير المنير في العقيدة والشريعة والمنهج، دار الفكر المعاصر – دمشق، ط2، 1418 هـ.(26/1) وهذا الكلام لا يقبله العقل ولا النقل، وليس عليه دليل، مع مخالفته لواقع نزول القرآن. ومما يرد على هذا: الأحرف السبعة نزلت للقراءة بها وليست للكتابة! فالكتابة دليل المقروء وليس المقروء تابع للمكتوب!، من يقول إن القراءة كانت على حرف واحد متمايز؟! نقول له: ما ذلك الحرف؟ ما وصفه؟ لمَ لمْ ينقل إلينا نقلا يفيد أنه حرف قريش كما تقولون؟، إثبات النزول بنص الحديث للأحرف السبعة، لا ينقضه إلا إفادة نص برفعها!؟ فكيف تقولون بأن عثمان جمع الناس على حرف!!! فهل له أن يرفع حكم الله ورسوله1؟، والنبي قال اقروا كما علمتم، عندما جاءه من اختلف في الحروف. يجب أن يكون توجيه الرخصة بالتيسير متماشيا مع جميع روايات الأحرف السبعة، فإذا كان عمر

وهذا القول لا يصلح أن يكون هو معنى الأحرف السبعة يقينا لا شكا، لعدة أمور: لو أراد النبي ﷺ لغات قبائل معينة لذكر ذلك صراحة. ثم حصر الأحرف في لغات القبائل لا يحقق التيسير الذي نزلت من أجله الأحرف السبعة. ولغات القبائل المذكورة مشتركة وغير متمايزة حتى يقال أن كل حرف يراد به لغة قبيلة منها!. ثم تبطله رواية عمر بين الخطاب وهشام بن حكيم، اختلفا في القراءة على أحرف وهما من قبيلة واحدة. ثم ما هو الفرق بين قراءة القرآن لتلك القبائل؟! مع وقولكم إنه لم يبقى إلا حرفا واحدا! فكيف كانت تلك القبائل تقرأ القرآن؟! هنا تعمية ظاهرة! لأنه لا النقل ولا العقل يثبت أنه كان لهم نمط متمايز خاص في القراءة!. كذلك هذا ينقض أن تكون الأحرف نازلة، لأن مفهوم الرخصة بالتوسعة للقبائل هو قراءتهم بالمترادفات كيفما اتفق! وهل هناك مترادفات لكل الكلام أو أغلبه حتى يكون للرخصة فائدة! أما والحال أنها محصورة فلا يكون هناك فائدة من الرخصة ما دام أنها لم توسع على المتلقين بالقدر الذي يحصل منه التيسير!.

ويظهر مسلك التقليد أيضا في متابعة القول بالنسخ يقول أحد الباحثين: "..وإنّما هي راجعة إلى حرف واحد من تلك السبعة، وهو الذي جمع عليه عثمان-رضي الله عنه- المصحف. ذكره ابن النحّاس، وغيره"[1]. وآخر يقدم رأي بعض القراء والمتكلمين بأن: "المراد بالأحرف السبعة، سبعة أوجه في الاختلاف ورسم القراءة واحد، وهو ما ذهب إليه أبو الفضل الرازي وابن قتيبة، وابن الطيّب، واستحسنه ابن الجزري [2].

= وهشام من قريش، فما وجه التيسير في قراءة أحدهما بما يخالف لغة قومه!؟ وإذا كانا قد قرآ بحروف مختلفة فكيف يقال إن حرف قريش هو الذي بقي بعد جمه عثمان وكلاهما قرشي!!.

[1] محمد الأمين، تفسير حدائق الروح والريحان، مصدر سابق: (ص: 78).

[2] مصطفى ديب البغا، محيى الدين ديب مستو، الواضح في علوم القرآن دار الكلم الطيب / دار العلوم الانسانية – دمشق، ط2، 1418 هـ - 1998 م ص: (112).

وثالث يختار قول الطبري[1]. واختار أصحاب الموسوعة القرآنية رأي أبي عمرو الدانى: "وجهين للمراد من الأحرف السبعة: أولهما: أن الأحرف السبعة سبعة أوجه فى اللغات، ومثّل لها ب (أفلس، وفلس)،.. وثانيهما: أن الأحرف السبعة هى القراءات السبعة!، جريا على عادة العرب فى تسمية الشيء باسم ما له علاقة به من مقارنة أو مقاربة أو مجاورة؛ ولذلك سمّى النبىّ ﷺ القراءة حرفا وإن كان كلاما كثيرا[2]. وكل ما كان فيه متابعة تغليبا لرأي قائله اعتدادا به لا بالحجة والوليل يدخل في هذا المسلك، وقد اجيب سابقا عن المعتبر من الأقوال.

المسلك الثاني: مسلك الوصف:

ويظهر بعرض المسألة والآراء دون الميل لقول، بهدف العرض لغرض ما، كما في بحث أحمد خالد شكري حيث وصف تاريخ المسألة وبين إشكاليتها[3]، وبحث محمد خالد منصور حيث عرض الآراء كما اختصرها عبد العزيز القارئ[4]، ومال لقوله ولم يأت بجديد في المسألة، فسار حذو القذة بالقذة مع رأي القارئ[5] ثقة بجمعه وتحقيقه

---

(1) الدكتور محمد علي الحسن، المنار في علوم القرآن مع مدخل في أصول التفسير ومصادره، كلية الدراسات الإسلامية بجامعة الإمارات العربية المتحدة قدم له: الدكتور محمد عجاج الخطيب (رئيس قسم الدراسات الإسلامية بجامعة الإمارات العربية المتحدة) موسسة الرسالة – بيروت، الطبعة: الأولى، 1421 هـ - 2000 م ينظر: (ص:106).

(2) مجموعة من الأساتذة والعلماء، المتخصصين الموسوعة القرآنية المتخصصة، المجلس الأعلى للشئون الإسلامية، مصر، عام النشر: 1423 هـ - 2002 م (ص:166)

(3) ينظر: بحث: أثر الأحرف السبعة في التفسير، كتاب البحوث المشاركة في مؤتمر الأحرف السبعة قسم التفسير والحديث بكلية الشريعة، جامعة الكويت،د.ن، ابتداء من:(ص:147).

(4) عبد العزيز القارئ، حديث الأحرف السبعة دراسة لأسانيده ومتنه واختلاف العلماء في معناه وصلته بالقراءات القرآنية، مؤسسة الرسالة، ط1، 1423ه،بيروت.

(5) ينظر: **المشاركة في المؤتمر الدولي للقراءات في استانبول بتركيا، 2014م، بورقة عمل بعنوان: " العلاقة بين الحروف السبعة والقراءات،** محمد خالد منصور.

فيما يبدو. ومن علاقة المعاني الستة للأحرف السبعة التي اختصرها القارىء، رجح مساعد الطيار رأيه وبين وجهه فيها[1]. وسيأتي عرض لرأي القارىء في مسلك التحقيق.

المسلك الثالث: مسلك الترجيح:

وذلك بالمفاضلة بين الأقوال وتقوية أحدها. كمن يقول: "والراجح من هذه الآراء جميعًا هو الرأي الأول، وأن المراد بالأحرف السبعة سبع لغات من لغات العرب في المعنى الواحد. نحو: أَقْبِل وتعال، وهلم، وعَجِّل، وأسرع، فهي ألفاظ مختلفة لمعنى واحد[2].

و رجح خالد السبت رأي القراء فقال :"سبعة أوجه من التغاير التي يقع فيها الاختلاف"[3].

ورجح المعصراوي رأي الرازي[4]. ورجح محمد طاهر الكردي أن المراد سبع لغات، قال:" واختلفوا في تعيينها وعرض الأقوال ونقل الخلاف[5]. واختار الزرقاني

---

(1) وممن سلك هذا المسلك د. فهد بن عبد الرحمن بن سليمان الرومي، دراسات في علوم القرآن الكريم، ط12، 1424هـ - 2003م، ومحمد فاروق النبهان المدخل إلى علوم القرآن الكريم، دار عالم القرآن – حلب، ط1، 1426 هـ - 2005 م حيث عرض الأقوال ولم يرجح ينظر: (ص18-20).

(2) مناع القطان، مباحث في علوم القرآن، مكتبة المعارف للنشر والتوزيع الطبعة الثالثة 1421هـ - 2000م (ص: 162).

(3) بحث: مفهوم الأحرف السبعة، كتاب البحوث المشاركة في مؤتمر الأحرف السبعة قسم التفسير والحديث بكلية الشريعة، جامعة الكويت، د.ن، ينظر:(ص:27).

(4) بحث: علاقة الأحرف السبعة بالرسم، كتاب البحوث المشاركة في مؤتمر الأحرف السبعة قسم التفسير والحديث بكلية الشريعة، جامعة الكويت، د.ن، ابتداءا من :(ص:210).

(5) محمد طاهر بن عبد القادر الكردي المكي الشافعي الخطاط (ت: 1400هـ) تاريخ القرآن الكريم، طبعه ونشره: مصطفى محمد يغمور بمكة، ط1: بمطبعة الفتح بجدة، عام 1365 هـ و 1946 م (ص: 84)

(ت:1367) قول الرازي في الوجوه فعرضه وذكر أدلته، وبين سبب اختياره، وأبطل الأقوال الأخرى بما يراه من دليل[1].

المسلك الرابع: مسلك الانتقاء:

باختيار قول وبيان حجته دون مناقشه الأقوال الأخرى. وهذا مسلك من لا يريد أن يدخل في الأدب النظري للمسألة فينتقي وفق علمه مايراه من معناها مما قاله السابقون. يقول صبحي الصالح: "والحق أن هذا الوجه الأخير أهم الأوجه السبعة؛ لأنه يبرز الحكمة الكبرى من إنزال القرآن على سبعة أحرف، ففيه تخفيف وتيسير على هذه الأمة التي تعددت قبائلها فاختلفت بذلك لهجاتها[2]. ويقول عتر: "هي سبعة أوجه فصيحة من اللغات والقراءات أنزل عليها القرآن الكريم"[3]. واختار محمد معبد فقال: "وقد اختلف العلماء في المراد بالأحرف السبعة اختلافا كثيرا لا يتسع المقام لذكره هنا، ولكنني أقدم لإخواني القرّاء من بين هذه المذاهب أرجحها، وهو مذهب أبي الفضل الرازي"[4]. وأحمد الخطيب، اختار قولين: قول الرازي والطبري

---

[1] الزرقاني محمد عبد العظيم (ت: 1367هـ)، مناهل العرفان في علوم القرآن، مطبعة عيسى البابي الحلبي وشركاه، ط3: (1/152-157).

[2] وإذا كنا نحن قد استطعنا حصر أوجه الاختلاف في سبعة، فقد وقع لنا ذلك اتفاقًا، بعد أن جمعنا آراء الأقدمين ووفقنا بينها، .. وانتهى العلم بها إلينا أحرف القرآن السبعة التي لم نعرفها نحن إلا بطريق الاستنباط والاستقراء... والخلاصة: إن الأحرف السبعة: هي اللغات السبع التي اشتملت عليها لغة مضر في القبائل العربية صبحي الصالح مباحث في علوم القرآن دار العلم للملايين الطبعة الرابعة والعشرون كانون الثاني/ يناير 2000 (113-116).

[3] نور الدين عتر الحلبي ، علوم القرآن: علوم القرآن الكريم، مطبعة الصباح – دمشق، ط1، 1414 هـ - 1993 م، (ص:136). قلت: وهذا فيه خلط بين الأحرف والقراءات، فهل الحرف لغة أم قراءة، وهل اللغة لا تدخل في القراءة حتى تفصل عنها!

[4] محمد أحمد محمد معبد (ت: 1430هـ) نفحات من علوم القرآن، دار السلام – القاهرة، ط2،: 1426 هـ - 2005م (1/55).

ثم قال: "لكن ما أريد أن أقوله بعد هذا العرض: إنه بناءً على هذا الرأي الأول تكون القراءات التي رواها القراء بوجوه متعددة راجعة إلى الأحرف السبعة. وبناءً على الرأى الثانى تكون راجعة إلى حرف واحد وهو حرف قريش، الذى نسخت عليه المصاحف العثمانية [1]. وآخر يقول "كانت- في أرجح الآراء- قراءات للقرآن بلهجات عدد من القبائل"[2].

المسلك الخامس: مسلك التوقف:

ويظهر في عبارة الباحث بعدم الميل لأي قول، والتسليم بعدم الوصول لمعناها. كالقائل: "ولم يثبت تحديد هوية الأحرف السبعة على حدّ"[3]. وقول محمد الأمين الجكني الشنقيطي: "الذي ترجح لدي أني لا أعرف معناه" [4]. وهذا المسلك أولى من التفويض في معناها.

المسلك السادس: مسلك التحقيق:

وذلك بالتوفيق بين ما يترجح من أقوال متقاربة واختيار قول له صبغة جديدة مبني عليها، يقول القيعي "والمراد بالأحرف السبعة: لغات سبع من قلب اللغة العربية، لسبع قبائل من القبائل المشهورة، التي يرجع إليها كلام سائر القبائل أو أغلبها. فجميع الخلافات التي في القرآن، إما أن ترجع إلى الخلاف الحاصل من هذه اللغات السبع "[5].

---

[1] أحمد سعد الخطيب، المعنى القرآنى فى ضوء اختلاف القراءات (ص: 7-8).

[2] محمد عبد السلام كفافى وعبد الله الشريف، في علوم القرآن دراسات ومحاضرات، دار النهضة العربيه – بيروت (ص: 95).

[3] عبد القادر محمد منصور موسوعة علوم القرآن، دار القلم العربى – حلب، ط1، - 2002 م (ص:199).

[4] ذكره عبد العزيز القارئ قال: "سألته –أي صاحب أضواء البيان-عما ترجح لديه.." حديث الأحرف السبعة، مصدر سابق: (ص:5)

[5] وتابع يقول: "أو ترجع إلى معنى آخر يأتي على اللغات السبع، كما يأتي على اللغة الواحدة،.. والذي أميل إليه أن القرآن نزل أولًا على حرف واحد. ثم بعد ذلك وصل إلى سبعة أحرف؛ تيسيرًا على الداخلين في

ورأي عبد الصبور شاهين قال: "ما يمثل اختلاف اللهجات وتباين مستويات الأداء الناشئة عن اختلاف الألسن وتفاوت التعليم، وكذلك ما يشمل اختلاف بعض الألفاظ وترتيب الجمل بما لا يتغير به المعنى المراد"[1]. يقول غانم قدوري الحمد: "ويظل معنى الحديث يشير إلى تلك الرخصة التي جاءت تيسيرا، وحلا لمشكلة واجهت الجماعة المسلمة، دون تحديد لأبعاد تلك الرخصة، ولكنها لا تخرج عن إطار وجوه القراءات المروية"[2]. ويظهر تتبع هذا المسلك في صنيع عبد العزيز القارئ فعرض أقوال السابقين وتأملها وخرج بقول جديد -من وجهة نظره-، لكن يظهر أن قوله في معنى الأحرف السبعة تجميع لمجموعة آراء. فقال: "هي وجوه متعددة متغايرة منزلة من وجوه القراءة، يمكنك أن تقرأ بأي منها فتكون قد قرأت قرآنا منزلا، والعدد منها مراد، بمعنى أن أقصى حد يمكن أن تبلغه الوجوه القرآنية المنزلة هو سبعة أوجه، وذلك في الكلمة القرآنية الواحدة[3]، ضمن نوع واحدٍ من أنواع الاختلاف والتغاير، ولا يلزم أن تبلغ الأوجه هذا الحد في كل موضع من القرآن"[4]. يظهر أنه وصف طويل

= الإسلام من ذوي اللهجات المختلفة... وأن الخلاف الواقع بين عمر وهشام كان مرتبطًا بتلقي كل منهما من النبي ﷺ..والأحرف السبعة على حقيقتها في العدد، وكان الترخيص بها بعد الهجرة، وأن الأمر بالقراءة بأحد الأحرف للتخيير...وجميع الاختلافات ترجع إلى هذه الخلافات في حدود أن تختلف الألفاظ ويتحد المعنى، أو في حدود ألا يتضاد المعنى...ومن المقطوع به أن القراءات السبع ليست عين الأحرف السبعة؛ إنما هي بعض منها وأثر من آثارها. ولا أسلم بنسخ ستة أحرف في عهد عثمان، فالأحرف كلها باقية" ينظر: محمد عبد المنعم القيعي، الأصلان في علوم القرآن،.. ط4، 1417هـ (46-47).

[1] ينظر: عبد الصبور شاهين تاريخ القرآن، نهضة مصر للطباعة والنشر والتوزيع، ط3، مارس 2007م (ص:74)

[2] غانم قدوري الحمد، رسم المصحف دراسة لغوية تاريخية، الجمهورية العراقية: اللجنة الوطنية لاحتفال بمطلع القرن الخامس عشر الهجري، سنة النشر: 1402 - 1982: (ص: 144).

[3] هذا أشبه بقول ابن حجر، لزم من يقول إن الكلمة من القرآن نزلت على سبعة أحرف، أن يثبت لنا أن كل كلمة تحتمل في القراءة سبعة أوجه مخير في قراءتها. فهو لن يجد ذلك في اللغة أصلا حتى يجده منزلا به قرآن.

[4] ينظر: القارئ، حديث الأحرف السبعة، مصدر سابق: (ص:65).

لم يبن عن حقيقة الأحرف السبعة، وعليه مآخذ[1]. وإن كان مسلك هؤلاء أفضل ممن تبع المسالك الأخرى، لأنه باتجاه صحيح لضبط معنى السبعة، لكن مسلك التحقيق لابد له من عدة شروط –كما بدا لي–منها: عدم التأثر المسبق برأي، واختيار قول منبجس عنه، فلن يستطيع هذا الرأي إفادة المسألة بجديد مادام له حكم مسبق في الذهن لقول سابق، ثم انطلاق الفهم من النص الثابت بكل تفاصيله بمراعاة اللغة والتاريخ والعرف بدرجة متوازنة بينها.

المطلب الثالث: أثر استشكال المتقدمين والمتأخرين والمعاصرين على توجه الفكر الاستشراقي والحداثي في دراسة الأحرف السبعة.

إن كثرة الخلاف في معنى حديث الأحرف السبعة، والاستطالة بالأقوال دون أدلة، بل بما يخالف ألفاظ الحديث، كالأقوال الكثيرة التي صنفناها تحت مسلك التأويل، فتحت الباب للمتربص الطاعن ليجد مدخلا سهلا للتشكيك في القرآن وأصله! وجزء من منهج الاستشراق[2]والحداثة[3]. هو التشكيك، مما فتح الباب لبعض

---

[1] فسَّر القارئ الأحرف السبعة بأنها قراءات. قال إن العدد فيها مراد ولم يستبن من تعريفه لها وجه كونها سبعة. ثم تفسيره لمعنى الأحرف السبعة مال فيه نحو مسلك الاستقراء. وجعل إمكانية اختلاف السبعة في الكلمة الواحدة ولا يظهر كبير أثر لذلك فأغلب التغاير محدود العدد في الكلمة الواحدة. ولم تصل في المتواترة لسبع. ثم هو جمع في تعريفه أوصاف الأحرف السبعة المعروفة والواردة في الحديث، والتي تكلم عنها المتقدمون والمتأخرون. وخلط عند التمثيل بين تغاير القراءات ومسائل علم تجويد القرآن، وجعلها دليلا على تعريفه للأحرف السبعة. وبشكل عام لا يظهر جديد فيما قاله القاري، فتعريفه تجميع لعدة أقوال وتوجيه لأفهام العلماء، ثم لا يفيد هذا التعريف تأثيرا يحسم الخلاف، أو يقوي جهته بما يضعف الأقوال الأخرى. ورغم إرادته اتباع مسلك التحقيق، لم يخرج عن فهم بعض الأقوال ودار في فلكها فلم يكن بينه وبين باقي الأقوال التي لم يراها خط متواز ينطلق منه نحو فهم جديد وأقرب في إفادة المعنى، فمال نحو مسلك الاستقراء، والتوفيق.

[2] الاستشراق: دراسة علوم الشرق بفم الغرب لغاية الفهم أو الطعن، وأغلب مباحثهم التراث الإسلامي.

[3] الحداثة مذهب فكري أدبي علماني، بني على أفكار وعقائد غربية خالصة مثل الماركسية والوجودية والفرويدية والداروينية، وأفاد من المذاهب الفلسفية والأدبية التي سبقته مثل السريالية والرمزية... وغيرها. وتهدف الحداثة إلى إلغاء مصادر الدين، وما صدر عنها من عقيدة وشريعة وتحطيم كل القيم الدينية

المعاصرين لأخذ راحتهم في توجيه المعنى دون أصول أو ضوابط، وترويج أقوالهم. – لما يجد المهتم أن الخلاف بين السابقين ممتد لا ساحل له–. وقد تنبه إلى هذا المسلك معاصرون فيقول أحدهم: "وكل هذا يهون أمام تلك المشكلة الخطيرة التي أثارها بعض أئمة المفسرين –عن حسن نية–، ففتحوا بها الباب على مصراعيه لشبهات المستشرقين وضعاف الإيمان من المؤمنين"[1].

إن حديث الأحرف السبعة لم يأت بمعناه خبر عن النبي ﷺ، فحصر معناه بقول واحد –عليه اعتراضات– ثم الانتصار له رغم عدم دلالته المقنعة، كان مدخلا للمستشرقين للتشكيك "فحَصَر هذا الفريق من العلماء المراد من الأحرف السبعة في سبعة أوجه من المعاني المتفقة، بالألفاظ المختلفة، نحو أقبل وهلم وتعال، وعجل وأسرع، وأنظر وأخر وأمهل، ونحوه [2] فكان لا بد أن يتشبث المستشرقون بهذا؛ ليؤكدوا أن نظرية القراءة بالمعنى كانت بلا ريب أخطر نظرية في الحياة الإسلامية؛ لأنها أسلمت النص القرآني إلى هوى كل شخص، يثبته على ما يهواه. وفي هذا حمل للنصوص على غير وجهها الحقيقي، فليست النظرية هنا مما يصح حقا أن يسمى: القراءة بالمعنى.."[3].

= والأخلاقية والإنسانية بحجة أنها قديمة وموروثة لتبني الحياة على الإباحية والفوضى والغموض، وعدم المنطق، والغرائز الحيوانية، وذلك باسم الحرية، والنفاذ إلى أعماق الحياة. انظر: الندوة العالمية للشباب الإسلامي إشراف: د. مانع بن حماد الجهني، الموسوعة الميسرة في الأديان والمذاهب والأحزاب المعاصرة . دار الندوة العالمية، الرياض ط5/ 2003م. (2/867).

[1] صبحي الصالح، مباحث في علوم القرآن، مصدر سابق: (ص 107).

[2] وظاهر لفظ الطبري في تفسيره ربما أفاد هذا، فهو يستشهد بقوله عليه الصلاة والسلام لابن الخطاب: "يا عمر، إن القرآن كله صواب ما لم تجعل رحمة عذابا أو عذابا رحمة (الطبري، تفسيره:1/ 10). صبحي الصالح، مباحث في علوم القرآن، مصدر سابق: (ص: 107).

(3) ينظر: صبحي الصالح، مباحث في علوم القرآن مصدر سابق: (ص 107).

قال الزرقاني: "الخطأ في هذا الباب قد يتخذ منه أعداء الإسلام سبيلا عوجا، إلى توجيه المطاعن الخبيثة إلى القرآن، كما وقعت أو وقع علي كتاب لمن يدعون أنفسهم مبشرين أسموه مباحث قرآنية، وجعلوا موضوع الجزء الأول منه هل من تحريف في الكتاب الشريف؟ وتصيدوا فيه من الآراء المزيفة ما الحق منه بريء { وَهَمُّوا بِمَا لَمْ يَنَالُوا }[التوبة:74]"[1]. "أنه لا يجوز أن نجعل اختلاف القراءات معركة جدال ونزاع وشقاق، ولا مثار تردد وتشكيك وتكذيب، ولا سلاح عصبية وتنطع وجمود. على حين أن نزول القرآن على سبعة أحرف إنما كانت حكمته من الله التيسير والتخفيف والرحمة والتهوين على الأمة فما يكون لنا أن نجعل من هذا اليسر عسرا ومن هذه الرحمة نقمة"[2].

إن من مداخل الحداثيين لعزل القرآن الكريم عن واقع نزوله، مسألة الأحرف السبعة، فلها مائدة خاصة عندهم! لما يجدون من فسحة للتحوير بكثرة الآراء والاختلافات فيها، فالجابري مثلا يتعمد تحريف التاريخ ليجد مبرراً للزعم بأن القرآن لم يكن محفوظاً حِفظاً جيداً قبل سنة 25 هجرية [3]. وسيأتي بيان مسالك الحداثيين في الأحرف السبعة.

ومن خطأ فهم رواية ابن مسعودﷺ: "كان يقرىء رجلاً أعجميا {إِنَّ شَجَرَتَ ٱلزَّقُّومِ*طَعَامُ ٱلْأَثِيمِ}[الدخان:43-44]. فجعل الرجل يقول: طعام اليتيم، فرد عليه، كلُّ ذلك يقول: طعام اليتيم، فقال ابن مسعودﷺ: قل الفاجر، ثم قال ابن مسعود: ليس الخطأ أن يقرأ غفور رحيم مكان عزيز حكيم. ولكن الخطأ أن يقرأ ما

---

[1] الزرقاني، مناهل العرفان، مصدر سابق: (137/1). ويقول: "يقولون: إنه لا معنى للأحرف السبعة التي نزل بها القرآن إلا تلك القراءات السبع المنقولة عن الأئمة السبعة المعروفين عند القراء. والجواب : أن هذه شبهة تعرض كثيرا للعامة ومن في حكمهم ممن لم يأخذوا من علوم" (190/1).

[2] يرشد إلى ذلك قوله ﷺ فيما سبق "فلا تماروا فيه فإن المراء فيه كفر". وكذلك تغير وجهه الشريف عند اختلافهم مع قوله: "إنما أهلك من قبلكم الاختلاف" وضربه في صدر أبي بن كعب حين جال بخاطره حديث السوء في هذا الموضوع الجليل. الزرقاني، مناهل العرفان: (152/1.).

[3] ينظر: خالد كبير علال، أباطيل وخرفات حول القرآن الكريم والنبي محمد ﷺ، www.alukah.net.

ليس منه، ويختم آية رحمة بآية عذاب، أو آية عذاب بآية رحمة"[1]. وسؤل مالك عن ذلك فقال: نعم أرى أن ذلك واسعاً[2]. ورواية كعب بن مالك ﷺ قال: سمع عمر ﷺ رجلا يقرأ هذا الحرف: (ليسجننه عتى حين) بالعين فقال له عمر: من أقرأك هذا؟ قال: ابن مسعود؟ فقال: عمر: {لَيَسْجُنُنَّهُ حَتَّىٰ حِينٍ}[يوسف:35]. ثم كتب إلى ابن مسعود: سلام عليك أما بعد، فإن الله أنزل القرآن فجعله قرآنا عربيا مبينا، وأُنزل بلغة هذا الحي ممن قريش، فإذا أتاك كتابي هذا فأقرىء الناس بلغة قريش ولا تقرئهم بلغة هذيل"[3].

قال ابن مجاهد: "ولا ينبغي لذي لب أن يتجاوز ما مضت عليه الأئمة والسلف بوجه يراه جائزا في العربية أو مما قرأ به قارىء غير مجمع عليه"[4].

---

[1] أبو يوسف يعقوب بن إبراهيم بن حبيب بن سعد بن حبتة الأنصاري (ت: 182هـ)، الآثار، المحقق: أبو الوفا، دار الكتب العلمية - بيروت (ص44)رقم:223، وأبو عبيد، فضائل القرآن، مصدر سابق: (311/1-355)، أبو بكر عبد الرزاق بن همام الصنعاني، مصنف عبد الرزاق، المكتب الإسلامي – بيروت، ط2 ، 1403، تحقيق: حبيب الرحمن الأعظمي: (5985)، البيهقي أحمد بن الحسين بن علي بن موسى أبو بكر (ت: 458هـ) شعب الأيمان، حققه عبد العلي عبد الحميد حامد، مختار أحمد الندوي، صاحب الدار السلفية ببومباي – الهند، مكتبة الرشد للنشر والتوزيع بالرياض بالتعاون مع الدار السلفية ببومباي بالهند، ط1، 1423 هـ - 2003 م: (2076)، والسيوطي، الدر المنثور في التفسير بالماثور، تحقيق: مركز هجر للبحوث، دار هجر – مصر سنة النشر : [1424هـ. 2003م]: (284/13).

[2] ابن عبد البر أبو عمر يوسف بن عبد الله بن محمد (ت: 463هـ)، التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد، المحقق : مصطفى بن أحمد العلوى و محمد عبد الكبير البكرى، مؤسسة القرطبة:(292/8).

[3] لخطيب البغدادي أحمد بن علي أبو بكر، تاريخ بغداد، دار الكتب العلمية - بيروت: 406/3 رقم: 1533، وأورده السيوطي، الدر المنثور، مصدر سابق: 535/4، والباقلاني محمد بن الطيب بن محمد بن جعفر بن القاسم، القاضي أبو بكر المالكي (ت: 403هـ)، الانتصار للقرآن تحقيق: د. محمد عصام القضاة، دار الفتح - عَمَّان، دار ابن حزم – بيروت، ط1، 1422 هـ - 2001 م: (553/2).

[4] ابن مجاهد أحمد بن موسى بن العباس التميمي، أبو بكر البغدادي (ت: 324هـ) كتاب السبعة في القراءات، المحقق: شوقي ضيف، دار المعارف – مصر، ط2، 1400هـ: (ص:87).

عن أنس ﷺ أنه قرأ: (وأصوب قيلاً)[المزمل:6].فقيل له: إنما هو {وَأَقْوَمُ قِيلًا}[المزمل:6] فقال: وأقوم وأصوب وأهيأ واحد[1]. وكل هذه الروايات لها أجوبة[2]، فالقرآن الكريم بلا ريب منزل كله من رب العالمين قال تعالى: {وَإِذَا تُتْلَىٰ عَلَيْهِمْ آيَاتُنَا بَيِّنَاتٍ ۙ قَالَ الَّذِينَ لَا يَرْجُونَ لِقَاءَنَا ائْتِ بِقُرْآنٍ غَيْرِ هَٰذَا أَوْ بَدِّلْهُ ۚ قُلْ مَا يَكُونُ لِي أَنْ أُبَدِّلَهُ مِن تِلْقَاءِ نَفْسِي ۖ إِنْ أَتَّبِعُ إِلَّا مَا يُوحَىٰ إِلَيَّ ۖ إِنِّي أَخَافُ إِنْ عَصَيْتُ رَبِّي عَذَابَ يَوْمٍ عَظِيمٍ} [يونس:15]. و{تَنزِيلٌ مِّن رَّبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ * وَلَوْ تَقَوَّلَ عَلَيْنَا بَعْضَ ٱلْأَقَاوِيلِ * لَأَخَذْنَا مِنْهُ بِٱلْيَمِينِ * ثُمَّ لَقَطَعْنَا مِنْهُ ٱلْوَتِينَ}[الحاقة:43-46].

ذهبت طائفة من اللغويين والمفسرين إلى جواز القراءة بالمعنى بما يتوافق مع قواعد اللغة العربية وإن لم تثبت به الرواية، بقيد ألا يخالف معنى الآية!. وأخذا بتلك الروايات في الأحرف السبعة، مال إلى جواز القراءة بالمعنى بعض علماء اللغة و التفسير، فمن اللغويين ابن جني(ت:392) ومن المفسرين ممن رأى ذلك: الزمخشري (ت: 538). قال الزمخشري: عند تفسير قوله تعالى{إِنَّ شَجَرَتَ ٱلزَّقُّومِ*طَعَامُ ٱلْأَثِيمِ}[الدخان:43-44]. وعن أبى الدرداء أنه كان يقرئ رجلا فكان يقول طعام

---

[1] الطبري، التفسير، مصدر سابق: (685/23)، وأبو يعلى أحمد بن علي بن المُثنى بن يحيى بن عيسى بن هلال التميمي، الموصلي (ت: 307هـ) مسند أبي يعلى، المحقق: حسين سليم أسد، دار المأمون للتراث – دمشق، ط1، 1404 - 1984: (88/7) رقم:4022، وأورده السيوطي، الدر المنثور، مصدر سابق: (317/8).

[2] قلنا في موضع سابق: إن رخصة السبعة جوزت القراءة بما يحتمله نزول القرآن على أحرف سبعة، ذلك في بداية نزولها وهذا ما فهمه ابن مسعود وأنس وغيرهما، فأقرؤا بما جاء بهذه الروايات، ولما لم يكن من السبعة لم يقرأ به أحد أنه قرآن ولم يجمعه فيما جمع عثمان. فنسخت الرخصة به لأنه ليس منزلا، وكان مؤقتا للتوسعة فقد دعت إليه الحاجة في مقام تعليم القرآن الكريم. (11/1).

اليثيم، فقال: قل طعام الفاجر يا هذا[1]. "وبهذا يستدل على أنّ إبدال كلمة مكان كلمة جائز إذا كانت مؤدية معناها"[2]. قال ابن السمين الحلبي: "وليس هذا دليل؛ لأنه تفسير معنى، وأيضاً فما بين أيدينا قرآن متواتر، وهذه الحكاية آحاد"[3]. قال الماوردي: "واما استدلالهم بحديث ابن مسعود فكان مقصوده التنبيه على المعنى ليفهم اللفظ على صيغته، لأننا أجمعنا أن إبداله باللفظ العربي لا يجوز"[4].

قال ابن الجزري: "وأما القراءة بالمعنى من غير أن ينقل قرآنا، فليس ذلك من القراءات الشاذة أصلا، والمجترىء على ذلك مجترىء على عظيم"[5].

أما ابن جني، فيقول: "قال أبو زيد، أو غيره: قلت له إنما هو "فَجَاسُوا"، فقال: فَحَاسُوا وجَاسُوا واحد، وهذا يدل على أن بعض القراءة يتخير بلا رواية، ولذلك نظائر. ومن ذلك قراءة أُبيّ بن كعب: لِنَسُوءًا، بالتنوين"[6]. قال أبو عمرو: "وأئمة القراء لا تعمل في شيء من حروف القرآن على الأفشى في اللغة والأقيس في العربية بل

---

[1] الطبري، التفسير، مصدر سابق: (43/22)، وعبد الرزاق، المصنف، مصدر سابق: (5986). والحاكم لأبي عبدالله النيسابوري،(ت 405 ه)، المستدرك على الصحيحين ط1 ، 1427ه: (451/2) رقم:3684. وصححه على شرط الشيخين.

[2] وتابع يقول: " ومنه أجاز أبو حنيفة القراءة بالفارسية على شريطة، وهي: أن يؤدى القارئ المعاني على كمالها من غير أن يخرم منها شيئا " الزمخشرى أبو القاسم محمود بن عمر، الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل وعيون الأقاويل فى وجوه التأويل، دار الكتاب العربي.بيروت: 1407 ه (281/4).

[3]السمين الحلبي أبو العباس، شهاب الدين، أحمد بن يوسف بن عبد الدائم المعروف (ت: 756ه) الدر المصون في علوم الكتاب المكنون، المحقق: أحمد محمد الخراط، دار القلم، دمشق: (519/10).

[4]أبو الحسن الماوردى كتاب الحاوى الكبير ، دار الفكر.بيروت: (259/2).

[5] ابن الجزري شمس الدين أبو الخير ، محمد بن محمد بن يوسف (ت: 833ه)، منجد المقرئين ومرشد الطالبين، دار الكتب العلمية، ط1، 1420ه -1999م (ص:20).

[6]ابن جني أبو الفتح عثمان الموصلي (ت: 392ه) المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها، وزارة الأوقاف-المجلس الأعلى للشئون الإسلامية،1420ه- 1999م (15/2).

على الأثبت في الأثر والأصح في النقل والرواية، إذا ثبت عنهم لم يردها قياس عربية ولا فشو لغة لأن القراءة سنة متبعة يلزم قبولها والمصير إليها"[1].

وكان هذا التوجه من أولئك لقمة سائغة للمستشرقين، فقد فرح به المستشرق غولدزيهر، والألماني تيودورنولدك، الفرنسي ريجي بلاشير في كتاب المدخل إلى القرآن، -كما سيأتي في المبحث التالي-. وكان هذا التوجه الذي بدأ عند علماء مسلمين وتلقفه المستشرقون للطعن، مائدة للحداثيين، أمثال مصطفى مندور[2]. ومحمد الجابري، ومحمد شحرور وغيرهم. ومن تلك الأقوال المعاصرة الضعيفة: قول أحدهم إن الأحرف السبعة هي الحركات فتحة وضمة وتنوين كسر..!! وقول آخر: إن الأحرف لم تأت للتيسير!. وهكذا أقوال تعارض اللفظ النبوي، ولا يستقيم معناها مع واقع نزول الأحرف، وتلقيها من الصحابة، وسياق ذلك كله. إذا كيف لا يكون الباب مفتوحا للحداثيين لدراسة موضوع الأحرف السبعة بمنهجهم التشكيكي العقلي غير المُعْتَدِ بالتراث أبدا!، فيجد بهذا الاختلاف مدخلا سهلا للإتيان بأقوال جديدة في الأحرف السبعة، لا تراعي واقع النزول ولا السياق، ولا ظاهر اللفظ، ولا دلالة معناه عرفا ولغة وشرعا، ليأتي بقول من محض العقل فيه تأويل دون أدنى قرينة، وفق التحليل الغربي للنصوص. وكيف لا يكون رواج لأقوالهم عند عوام الناس وقليلي العلم والتحقيق، عندما لا يجدون بغيتهم في فهم المراد بالأحرف السبعة من عند أمتهم.

(1) ابن الجزري، النشر في القراءات العشر، مصدر سابق: (11/1).

(2) له رسالة في القراءات الشواذ، درس في كبية الآداب بجامعة باريس، ورد عليه عبد الصبور شاهين ينظر: تاريخ القرآن، مصدر سابق: (ص:86).

□المبحث الثاني: الأحرف السبعة في دراسات الحداثيين ومرجعيتهم فيها.

المطلب الأول: آراء المستشرقين ومنهجهم مرجعية الفكر الحداثي في دراسته لمفهومة الأحرف السبعة.

أولا: عرض آراء المستشرقين في الأحرف السبعة وتفنيدها.

تدور أفكار المستشرقين ببحثهم في التراث الإسلامي، على عدة قضايا-لايسعنا طرحها هنا-، نجد أن لها روادا استغرقوا في دراستها لأغراض استشراقية، ثم تابعهم عليها أمثالهم من بعدهم، وفي الدراسات القرآنية التي منها الأحرف السبعة ألف غولدزيهر (ت:1921) كتاب مذاهب التفسير الإسلامي، وألف الألماني تيودورنولدكه (ت:1931م) كتابه تاريخ القرآن. وأبرز مسالك المستشرقين في تناول المسائل الإسلامية بالبحث: مسلك التزوير والكذب، مسلك التدليس والخلط[1]. وليس هذا على الإطلاق في دراساتهم ويختلف بعضهم عن بعض بقدر من الحياد والإنصاف.

المسلك الأول: مسلك التزوير والكذب:

وفيما يخص الأحرف السبعة وحديثها المتواتر، تدور طعون المستشرقين حول: إبطال روايته، ونفي علاقته بالقراءات، وإستغلال خلاف العلماء في تفسير معناه؛ للتشويش والطعن، وتأكيد فكرة جواز رواية القرآن بالمعنى. واتخذ المستشرق غولدزيهر مسلك الكذب والتزوير! لطرح هذه المسألة.

ففي حديث النبي ﷺ: (إن هذا القرآن أنزل على سبعة أحرف فاقرؤوا ما تيسر منه)[2] يقول غولدزيهر: "روي في مجامع السنة المعتد بها، على الرغم من أن ثقة مثل أبي عبيد

---

[1] ينظر للزيادة: محمد خالد منصور، شبهات المستشرقين حول الأحرف السبعة،كتاب البحوث المشاركة في مؤتمر الأحرف السبعة، مصدر سايق: ابتداء من: (ص:241).

[2] سبق تخريجه.

القاسم بن سلام دمغه بأنه شاذ غير مسند"[1]. وواضح خطأ غولدزيهر! فليس محدثا!! حتى نأخذ بحكمه، ثم هو لم يكن أمينا في النقل فالمصدر الذي نقل عنه ونسب القول بشذوذ الحديث له، قد صحح الحديث، فقد زوّرا في النقل فهذا كاف في دحض قوله[2]. قال أبو عبيد: "قد تواترت هذه الأحاديث كلها على الأحرف السبعة إلا حديثا واحدا يروى عن سمرة"[3] وينفي زيهر علاقة الأحرف بالقراءات القرآنية فيقول عن حديث الأحرف السبعة: "لا علاقة له في الأصل بتاتا باختلاف القراءات"[4]. ويقول: "وإذاً فاختلاف تحلية هيكل الرسم بالنقط، واختلاف الحركات ..كانا هما السبب الأول في نشأة حركة اختلاف القراءات"[5]. وتبع هذا الرأي المستشرق الاسترالي "آرثرجفري (ت: 1959)" [6] وللأسف تأثر بهذه الآراء من العرب المسلمين طه حسين[7]. وأحمد حجازي السقا[1] وغيرهم. ثم يستغل زيهر

---

[1] جولد تسيهر، مذاهب التفسير الإسلامي، ترجمة علي حسن عبد القادر، مطبعة العلوم، القاهرة، ط1، 1944م (ص:54).

[2] وقد جمع الشبه في الأحرف السبعة: رجب عبد المرضي عامر في: الرؤية الاستشراقية للأحرف السبعة والقراءات القرآنية عرض ونقد، مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف، ينظر: ص: 25-26.

[3] وحديث سمرة، عن النبي ﷺ أنه قال : (نزل القرآن على ثلاثة أحرف ..) ثم قال أبو عبيد:" ولا نرى المحفوظ إلا السبعة، لأنها المشهورة ". أبو عُبيد، فضائل القرآن، مصدر سابق: (ص: 338).

[4] جولد تسيهر، مذاهب التفسير الإسلامي، مصدر سابق: (ص:53).

[5] جولد تسيهر، مذاهب التفسير الإسلامي، مصدر سابق: (ص:54).

[6] ذكره في مقدمة تحقيقه لكتاب "المصاحف" لابن أبي داود قال : "وكانت هذه المصاحف التي بعثها عثمان إلى الأمصار؛ كلها خالية من النقط والشكل، فكان على القارئ نفسه أن ينقط، ويشكل هذا النص على مقتضى معاني الآيات" المصاحف لابن أبى داود تحقيق آرثر، المطبعة الرحمانية بمصر، ط1، 1335ه(ص: 7).

[7] يقول: "إن القرآن تلي بلغة واحدة، ولهجة واحدة هي لغة قريش ولهجتها، لم يكد يتناولها القراء من القبائل المختلفة حتى كثرت قراءاته، وتعددت اللهجات فيه،.. والحق أن ليست هذه القراءات السبع من الوحي في قليل ولا كثير، وليس منكرها كافراً ولا فاسقاً ولا مغتمزاً في دينه، وإنما هي قراءات مصدرها اللهجات واختلافها، للناس أن يجادلوا فيها وأن ينكروا بعضها ويقبلوا بعضها" طه حسين، في الشعر الجاهلي، مكتبة

خلاف العلماء ليدخل إلى تشكيك جديد، فيقول بغموض الحديث، وعدم وضوح موقف العلماء منه" ويستغل اختلافهم في تحديد السبعة ليثبت آراءه[2].

المسلك الثاني: مسلك التدليس والخلط:

أما نولدكه فيسلك مسلك التدليس والخلط، للتشكيك بالحديث، فشكك بحفظ النبي ﷺ، وقصده من الحديث! ثم يأتي لأقوال العلماء في تفسيره ويعرضها بتدليس واضح، ليسقط في الأذهان أنهم اضطربوا في تفسيره، ثم يتوجه نحوهم بالسخرية!. ويعزز فكرة جواز رواية القرآن بالمعنى. فيقول: "لكن بعض القطع رواها محمد على أناس مختلفين بصيغ مختلفة، إما لأنه أراد أن يحسنها، أو –وهذا أكثر حدوثا– لأن ذاكرته عجزت عن حفظها من دون تعديل "[3].

ويقول: "هذا الاختلاف الذي نستطيع تفسيره بسهولة، يسبب للمسلمين مشقة بالغة، وقد بذلوا جهدا كبيرا، وخاصة من أجل إيضاح الكلمات القائلة: إن هذا القرآن أنزل على سبعة أحرف، أو كما يرد في صيغة أخرى: خمسة أحرف. كثيرة هي الروايات التي تساق لهذا الغرض، وقد استطاع أبو حاتم ابن حبان البستي(ت:354) أن يجمع ما يتراوح من (30و40) صنفا مختلفا من الإيضاحات التي نجدها جميعا، على الأقل

دار النهظة الإلكترونية، FILE:///C:/USERS/TOSHIBA/DOWNLOADS/ELEBDA3.NET-GH-303.PDF (ص:20).

(1) يقول: " هذه الرواية التي اتفق عليها البخاري والمحدثون، وشبهها كثير تثبت التحريف اللفظي في القرآن، فإن هذه الرواية وشبهها يكونون من الروايات الكاذبة التى وضعها المحدثون عمداً في كتبهم للطعن في القرآن الكريم". أحمد حجازى السقا ، دفع الشبهات عن الشيخ محمد الغزالي ، بيروت: المكتبة الثقافية، ط1، 1916م (ص: 148).

(2) جولد تسيهر، مذاهب التفسير الإسلامي، مصدر سابق: (ص54).

(3) تيودور نولدكه، تاريخ القرآن، تعديل: فريديريش شفالي، نقله للعربية: جورج تامر، ،(ثلاثة اجزاء في مجلد واحد) مؤسسة كونراد – ادناور، دار نشر جورج المز ط1، بيروت، 2004م: (1/44).

أهمها في مختلف الكتب، وقد كتب أبو شامة (ت:650 تقريبا) كتاباً خاصا حول أصناف هذه الإيضاحات المختلفة"[1].. ثم يسهب فيصف كتاب أبي شامة وما فيه مستهزئا فيقول: "..عديم القيمة، لا بل مضحك، ويناقض نص الروايات، ويكفي أن نسوق منها بعض النماذج فقط: الأحرف السبعة تعني بحسب هذه الروايات المواضيع السبعة التي ترد في القرآن وهي القصص والتشريع والتحريم إلخ، أو سبعة معان مختلفة (معنى ظاهرا وستا باطنة) أو أنماط القراءة للقراء السبعة اللاحقين أو سبع لغات مختلفة ترد كلمات منها في القرآن إلخ، ويستغني بعض الشيعة العناء فيرفضون الرواية بأسرها"[2]. ثم يستغل آراء من قال بأن العدد سبعة غير مراد، ليقول بحرية الاختيار المقلق للفظ[3]. وتابعهما بلاشير فنجده يقول: "وبالرغم من اختراع طريقة الأحرف السبعة والقراءات السبع لوحدة النص القرآني، فإن هذه الطريقة أضافت وخلقت خلافات جديدة بين المسلمين" حتى انتهى به القول لإثارة شبهة جواز القراءة بالمعنى[4].

ثانيا: مرجعية الفكر الحداثي في دراسته لمفهومة الأحرف السبعة.

يتابع الحداثيون الفكر الاستشراقي في تناوله للتراث الإسلامي، وهذا واضح في دراسات محمد أركون (ت: 2010) في كتابه: القرآن من التفسير الموروث إلى تحليل الخطاب الديني، والطيب تيزيني في كتابه النص القرآني أمام إشكالية البنية والقراءة، وعابد الجابري (ت: 2010) في كتاب التراث والحداثة، ونصر حامد أبو زيد (ت:

---

(1) تيودور نولدكه، تاريخ القرآن، مصدر سابق: (1/45-46).

(2) تيودور نولدكه، تاريخ القرآن، مصدر سابق: (1/45-46).

(3) تيودور نولدكه، تاريخ القرآن، مصدر سابق، ينظر: (1/45-47)..

(4) ينظر: محمد رشيد زاهد، موقف المستشرقين من جمع القرآن الكريم وكتابته، الجامعة الإسلامية العالمية، شيتاغونغ، المجلد الرابع، 2017م (ص:130).

2010) في الخطاب والتأويل، ومحمد أحمد خلف الله(ت:1983) في الفن القصصي في القرآن، ومحمد شحرور في الكتاب والقرآن قراءة معاصرة، وصادق جلال العظم(ت:2016) في نقد الفكر الديني، وحسن حنفي في دراسات إسلامية ومفهوم النص.

لكن بعض الحداثيين ينقد المستشرقين في بعض المسائل، فيظهر عدم موافقته لهم وبالتأمل نجد أنه نقد قضية ما عند المستشرقين؛ لأنه سيوجهها توجيها أكثر تشكيكا وأعمق تفكيكا، كما نقد محمد شحرور بلاشير في مسألة تجويز القراءة بالمعنى عند تعليقه على الآراء في الأحرف السبعة، ليخرج شحرور بعدها بإنكار حديث الأحرف السبعة برمته!. فيضللون القارئ "بنقدهم لمنهج المستشرقين في ظاهرهم، وفي حقيقة أمرهم يريدون شبهاتهم "[1].

نلحظ أن آراء المستشرقين ومنهجهم، هي مرجعية الفكر الحداثي في تناول مسألة الأحرف السبعة، لكن للحداثيين مسالكهم الخاصة، ولقد تواطؤا كلهم على تلقف خلاف العلماء في تفسير معنى الأحرف السبعة، ليكون مدخلهم لبث الطعون في أصل الحديث، ومعناه، ومدخلا واسعا للطعن في العلماء ومنهجهم وأصولهم في العلم. فمسائلهم في حديث الأحرف السبعة هي: إبطال روايته، ونفي علاقته بالقراءات، واستغلال خلاف العلماء في تفسير معناه للتشويش والطعن. وهي تكاد تكون ذات مسائل المستشرقين، مع تفريعات خاصة بهم، وكل ذلك يعرضونه بأسلوبهم الخاص -ستأتي في المطلب التالي-.

[1] محمد السرحاني، الأثر الاستشراقي في موقف محمد أركون من القرآن الكريم، 2010م د.ن (ص:2)

المطلب الثالث: عرض آراء الحداثيين في الأحرف السبعة وتفنيدها.

والحداثيون: هم من تناول التراث الإسلامي بالمنظور الغربي الحديث، فتعاملهم مع حديث الأحرف السبعة وتفسير معناها وكلام العلماء فيها، ضمن هذا التوجه، وهم كما قلنا جعلوا أقوالهم الطاعنة بناء على أقوال المستشرقين، لكن للحداثيين مسالكهم الخاصة في عرض المسألة وأسلوب طرحها وتفاصيلها، فمن مسالكهم التي تناولوا فيها حديث الأحرف السبعة: مسلك النقد الغربي التفكيكي، والمسلك الفلسفي التشكيكي، ومسلك النقد العقلي التحليلي، ومسلك النقد الإيحائي.

المسلك الأول: مسلك النقد الغربي التفكيكي:

وأكثرهم في هذه المسلك محمد أركون فيطبق النظريات النقدية الغربية والفلسفية في كتابه: القرآن من التفسير الموروث إلى تحليل الخطاب الديني، وهي قائمة على نظريات الغرب في دراسة الكتاب المقدس، كالسيميائية، والتاريخانية، والهرمينوطيقا، والسيميوطيقا، والتفكيك، والأنثربولوجية، والأنسنة وعلم النفس التاريخي[1]. يستبين رأي أركون في مسألة الأحرف السبعة، عند كلامه على جمع القرآن الكريم، فهو ينكر روايات السنة بإثباتها، ويثني على الكتابات الاستشراقية في هذه المسألة، ككتابات نولدكه في تاريخ القرآن، وشولي، وبير غراسير في جمع القرآن وتاريخ النص القرآني، وعلى كتابات بلاشير(ت:1973)[2].

المسلك الثاني: الفلسفي التشكيكي:

---

[1] وهذه مصطلحات من الفلسفية الغربية استخدمت لتحليل الكتاب المقدس عند نقاد الغرب بنظر للفائدة: الاتحاد السوفييتي، المعجم الفلسفي المختصر، مكتبة اليرموك د. ن. وينظر: محمد أركون، القرآن من التفسير الموروث إلى تحليل الخطاب الدينى، ترجمة: هشام صالح، دار الطليعة للطباعة والنشر، (ص:7-10) واينظر: النص القرآني وآليات الفهم المعاصر، حماد هوار، إشراف: بومدين بوزيد،رسالة جامعية، جامعة وهران الجزائر، السنة الجامعية: 2012-2013م ص:7

[2] ينظر: محمد السرحاني، الأثر الاستشراقي، مصدر سابق:(ص: 13).

كما عند حسن حنفي في موضوعه حول تطور علوم القرآن الكريم، وفي سياق نقده لأبي شامة لعرضه لأقوال العلماء في أحاديث الأحرف السبعة، يصفه بأنه قد خلط "بين الحديث الموضوعي والحديث الخيالي". وهكذا ينطلق حسن حنفي من كتاب المرشد الوجيز ليطعن في حديث الأحرف السبعة ويصف بعض ألفاظه بالخيالي!!. فيقول: "وتحلل بصياغات مختلفة لنفس الحديث، مثل حديث نزول القرآن على سبعة أحرف، بين الحديث الموضوعي والحديث الخيالي، بتدخل جبريل للتخفيف على الأمة والتيسير عليها، وكما هو الحال في الصياغات المتعددة لحديث الفرقة الناجية..، ولا يعنى الحرف تغير الكلمة فهذا تدوين. إنما يعني الصوت أو الفهم، أو اللفظ أو المعنى أو الشيء"[1].

فحنفي يرى أن ما جاء في الحديث: "أقرأني جبريل -عليه السلام- على حرف، فراجعته فلم أزل أستزيده فيزيدني حتى انتهى إلى سبعة أحرف"[2]. أنه تدخل من جبريل! ثم يصفه بأنه خيالي! ومعنى كلامه هذا تكذيبه لهذه الروايات، حيث أنه لا يتصور "تدخل جبريل للتخفيف على الأمة والتيسير عليها". ثم يفسر هو الحرف على هامش كلامه فيقول: "ولا يعنى الحرف تغير الكلمة فهذا تدوين. إنما يعني الصوت أو الفهم، أو اللفظ أو المعنى أو الشيء". وهذا خلط بين عدة أمور خلطا ضبابيا، فإذا كان الحرف صوتا فكيف سيكون فهما، أو معنى، أو شيء مبهماً!!.إذا يخلط حنفي معان لا يحتملها الحديث ومعان أخرى يحتملها بعد تشكيكه بالحديث، وإيهام أن أبو شامة

---

[1] حسن حنفي، من النقل إلى العقل (الجزء الأول علوم القرآن) "من الحمول إلى الحامل" الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ط1، 2014م. ص:24.

[2] البخاري محمد بن إسماعيل أبو عبدالله الجعفى الجامع الصحيح المختصر تحقيق : د. مصطفى ديب البغا، دار ابن كثير ، اليمامة - بيروت ط3 ، 1407 - 1987، كتاب فضائل القرآن، باب: أنزل القرآن على سبعة أحرف، رقم:(4/1909) رقم: 4705.

خلط فيه بين ما يعقل من الروايات وما لا يعقل –حسب ما يصف هو–. ليوقع الأذهان في الشك في الحديث، ويبين قصور العلماء –كما يزعم– في بيان معناه بالخلط الذي ادعاه على ابي شامة.

المسلك الثالث: مسلك النقد العقلي التحليلي:

أكثر من يتخذ هذا المسلك محمد شحرور، وفي مسألة الأحرف السبعة يخصص شحرور عنوانا خاصا[1]. فيقول: مسألة الأحرف السبعة. ثم ينطلق من بعض الأقوال للعلماء وآرائهم فيها، لينسف الاحتجاج بالتراث بضربه للرأي القائل بالقراءة بالمعنى، وصريح القرآن الكريم. ثم يسترسل في المنهج العقلي التحليلي، ليصل إلى نفي صحة نزول القرآن على سبعة أحرف!.

وعندما تقرأ لشحرور ترى البعد التوافقي بين تسلسله في الطرح وبين التراث حتى ما يلبث أن ينسفه نسفا، ليستبين لك أنه يريد سحبك إلى ما يراه من المنهج العقلي البحت، الذي لا يؤمن بالتراث ويريد فهم القرآن بعيدا عن السلف، وعن فهم العلماء المتقدمين والمتأخرين.

يقول شحرور بعد سوق رواية في الأحرف السبعة: "إذا هذه الرواية تعترف بأن التنزيل الحكيم نزل بلغة قريش، وبالتالي كان يجب إقراؤه بها، وإن قال قائل لما نرجِّح هذه الرواية عن سابقتها في نزوله بسبع أحرف، نقول بكل بساطة: لأنها، على عكس سابقتها، تتوافق مع المنطق السليم، لأننا صراحةً نرى أن احتمالية نزول التنزيل الحكيم بسبعة أحرف ضعيفة ولا يمكن هضمها"[2].

---

[1] وقد كنت فصلت الرد على كلامه بعدة صفحات حذفتها للاختصار مراعاة لقيد الصفحات في أبحاث المؤتمر.

(2) محمد شحرور، أمُّ الكتاب وتفصيلها قراءة معاصرة للحاكمية الإنسانية تهافت الفقهاء والمعصومين. دار الساقي، ط1، 2015م، بيروت لبنان، (ص: 39). إن الأمة الإسلامية مطبقة على تلقي كتابي البخاري

يقول: "بالنظر إلى الكتب التي تطرقت لهذه القضية نجدها جميعا تتفق على أن منطلق هذه الإشكالية يرجع إلى حديث نزول القرآن على سبعة أحرف، الذي ورد ذكره بروايات عديدة متواترة عن واحد وعشرين صحابيا" ثم يورد أصح الروايات فيقول: "كما جاء في المنظومة التراثية، لأن ما جاء في باقي الروايات يدل عليها، وهي رواية البخاري وسلم"[1].

ثم يذكر زيادة مسلم قال ابن شهاب: "بلغني أن تلك الأحرف إنما هي في الأمر الذي يكون واحدا، لا يختلف في حلال ولا حرام"[2]...، لكن الظاهر أن مقطع مسلم لم يوفق في حل الإشكالية التي ظلت قائمة حول الأحرف السبعة، لأن الاختلاف ظل قائما حول مفهوم الأحرف السبعة التي جاء بها الحديث"[3]. وليثبت الإشكال يستشهد بكلام القرطبي[4]. ثم يورد معنى الحرف لغة كما عند ابن فارس. ويقول: "وأشهر الآراء في هذا المذهب ثلاثة آراء: 1- أنها سبع لهجات من لهجات قبائل

= ومسلم بالقبول. انظر: الأبناسي، إبراهيم بن موسى بن أيوب، برهان الدين، ثم القاهري، الشافعي (ت: 802هـ) الشذا الفياح من علوم ابن الصلاح رحمه الله تعالى، المحقق : صلاح فتحي هلل، مكتبة الرشد ط 1، 1418هـ ، (ص66). ومن ينكر ما جاء فيهما من أحاديث ثابتة بناءً من عقله، فكأنما أنكر القرآن الكريم، فالنبي ﷺ يقول: ((أَلاَ إِنِّى أُوتِيتُ الْكِتَابَ وَمِثْلَهُ مَعَهُ أَلاَ يُوشِكُ رَجُلٌ شَبْعَانُ عَلَى أَرِيكَتِهِ يَقُولُ عَلَيْكُمْ بِهَذَا الْقُرْآنِ فَمَا وَجَدْتُمْ فِيهِ مِنْ حَلاَلٍ فَأَحِلُّوهُ وَمَا وَجَدْتُمْ فِيهِ مِنْ حَرَامٍ فَحَرِّمُوهُ أَلاَ لاَ يَحِلُّ لَكُمْ لَحْمُ الْحِمَارِ الأَهْلِىِّ وَلاَ كُلُّ ذي نَابٍ مِنَ السَّبُعِ وَلاَ لُقَطَةُ مُعَاهِدٍ إِلاَّ أَنْ يَسْتَغْنِىَ عَنْهَا صَاحِبُهَا وَمَنْ نَزَلَ بِقَوْمٍ فَعَلَيْهِمْ أَنْ يَقْرُوهُ فَإِنْ لَمْ يَقْرُوهُ فَلَهُ أَنْ يُعْقِبَهُمْ بِمِثْلِ قِرَاهُ)) أخرجه أبو داود، مصدر سابق: السنن، كتاب السنة، باب في لزوم السنة، رقم 4606 وقال الألباني صحيح.

(1)محمد شحرور، أمُّ الكتاب، مصدر سابق: (ص: 33).

(2) مسلم، الصحيح، مصدر سابق: كتاب صلاة المسافرين وقصرها، باب: بيان أن القرآن على سبعة أحرف، رقم: 1355.

(3) محمد شحرور، أمُّ الكتاب ، مصدر سابق: (ص: 33-34).

(4) "وقد اختلف العلماء في المراد بالأحرف السبعة على خمسة وثلاثين قولا ذكرها أبو حاتم البستي" القرطبي، الجامع دار الكتب المصرية، مصدر سابق: (42/1).

العرب.. 2- أنها سبعة أنواع من القراءات، فقد جعلوا مثلا من اختلاف حركات الإعراب بابا أو نوعا من الأحرف السبعة. 3- أنها سبعة أوجه من المعاني المتقاربة[1]. ثم يقول: "ونجد القرطبي يقول في هذا الشأن أن الذي عليه أكثر أهل العلم.." وينقل كلام القرطبي. ويختار شحرور الرأي الأول فيقول: "بالنظر إلى هذه الآراء الثلاثة حول مفهوم الحرف نستطيع أن نستنتج معقولية الرأي الأول نوعا ما بالنظر للاختلاف الألسني بين مختلف القبائل يومها... لكننا نستنتج بالمقابل لا معقولية القول الثاني والثالث، بل وخطورة ما يقدمانه من طرح، لكن خطر الرأي الثالث أشد وأعظم". ومن ذلك القول الثالث ينطلق شحرور لينتقد مسلك العلماء بعد أن نقل كلام القرطبي بأنهم على هذا الرأي فيقول: إننا نرفضه مطلقا بل ونستهجن مجرد احتمالية صحته، لأنه رأي يؤكد المبدأ الذي سارت علية المنظومة التراثية، ونرفضه نحن جملة وتفصيلا، وهو مبدأ الترادف الذي يعتبر أصل مشكلة هذه المنظومة وسبب الخلط الذي تتخبط به"[2]. قال شحرور بعد ذلك: "ثم سار المتأخرون من بعدهم على نهجهم، فمثلا نجد الشيخ محمد أبو زهرة قد رجح هذا الرأي في كتابه المعجزة الكبرى(ص:36-43)، والشيخ محمد أبو شهبة في كتابه المدخل لدراسة القرآن(ص:174-200)".

بعد ذلك ينتقل للتنقص من علماء المسلمين فيقول: "أيعقل من فقهاء كانوا يدركون قدسية نصوص التنزيل الحكيم وبأنها توقيفية أن يقبلوا مثل هذا الرأي الذي فيه طعن في شخص الرسول صلى الله عليه وسلم وفي أدائه الأمانة التي كلف بها... فهذا الرأي

---

[1] محمد شحرور، أمُّ الكتاب، مصدر سابق: (ص: 34-35).

[2] ثم يقول: "ولتأكيد ذلك تأملوا معي قول السيوطي لإدراك فظاعة هذه المهزلة عند حديثه عن جواز الترادف بين مصطلحات التنزيل الحكيم". محمد شحرور، أمُّ الكتاب، مصدر سابق: (ص: 35-36). ينقل كلام السيوطي:" وإلى هذا ذهب سفيان... " ينظر : السيوطي، الاتقان، مصدر سابق: (1/148-149).

يتعارض مع صريح الآيات التي تحضر على الرسول الأعظم صلى الله عليه وسلم، أن يتصرف في ألفاظ الآيات الكريمة ويغيرها من تلقاء نفسه وتوجب عليه اتباع ما يوحى إليه بلا زيادة ولا تبديل،.."[1]. بعد كلام له طويل متماشٍ في ظاهره مع المنهج الشرعي العاطفي يقول: "وإذا كان التقاطع العمودي لهذا الرأي مع آيات التنزيل الحكيم يجعلنا نرفض هذا الرأي لتناقضه مع النصوص، فإننا ندعم هذا الرفض بالدليل العقلي أيضا الذي نتبعه في منهجنا عند رفضنا مبدأ الترادف في تفسير نصوص التنزيل الحكيم"[2].

ثم يطلق حكمه من جديد على الحديث فيقول: "إن التناقض الأفقي بين مختلف الروايات يجعلنا نضعها جميعا في نفس المستوى رغم أن البعض يحاول الترجيح بينها لدراسة قوة السند أو ضعفه في كل واحدة منها، ونحن نترفع عن الدخول في هذه المتاهة الحديثية، ونفضل الانتقال إلى قبول ما جاءت به نصوص التنزيل الحكيم ورد ما خالفها لأن المنطق السليم يقول بذلك"[3]. فهو هنا يرد السنة بالعقل ويضرب أحاديث الأحرف السبعة بالقرآن الكريم لبتسنيله ردها بعقله.

---

(1) محمد شحرور، أمُّ الكتاب، مصدر سابق : (ص: 36-37) .

(2) ويستطرد في استدلاله العقلي. إلى أن قال: "..لأن الحقيقة العلمية التي توصلت إليها اللسانيات الحديثة، التي نتبعها في قراءتنا المعاصرة، هي عدم صحة مبدأ الترادف" قم يقول: "والجميل أن نجد روايات تاريخية تتماشى مع رأينا ونرفض مبدأ العمل بالمعنى وتبطل مبدأ الترادف، كاعتراض عمر على ابن مسعود" محمد شحرور، أمُّ الكتاب، مصدر سابق : (ص: 3) .

(3) ويتبجح به عقله ليقول: ".. لأننا صراحةً نرى أن احتمالية نزول التنزيل الحكيم بسبعة أحرف ضعيفة ولا يمكن هضمها، ونتخيل وضع النبي ﷺ، وهو يتلقى الآية بسبعة أحرف وكأن هم التنزيل الحكيم يومها كان فقط موافقة لهجات القبائل العربية! إن الروايات القائلة بنزول التنزيل الحكيم على سبعة أحرف، مع قوة سندها بالنسبة لنا لا تحمل أكثر من نفَس قومي أراد للتنزيل الحكيم أن يكون عربيا بكل المقاييس. والمضحك المبكي أن من ينتصر لهذه الروايات يتبجح ببيان أهمية نزول التنزيل الحكيم على سبعة أحرف (لهجات)" محمد شحرور، أمُّ الكتاب، مصدر سابق : (ص: 28-40)

ثم يطلق السخرية فيقول: "انظر معي –عزيزي القارىء– إلى اللغط الخطير الذي تدَّعيه هذه الرواية وما جاء فيها من طلبه الاستزادة في أحرف التنزيل الحكيم حتى تطيقه كل القبائل؟ أيمكن لعقل يفكر بمنطقية أن يتقبل هذه الرواية ويستسيغها؟ طبعا لا"[1].

ويختم بإساءة للنبي ﷺ بنسبة تلك الروايات إليه فيقول: "..للقارئ فقط أن يتخيل المهزلة في حال الربط بين روايات الأحرف السبعة، وروايات حفظ النصوص كتابة ونتساءل: كيف كانت تكتب الآية الواحدة؟ .. وهل بمكن أن يكون النبي ﷺ يالسذاجة التي يتهمه بها رواة هذه الرواية؟ حاشا لذلك أن يكون، وهو بالعبقرية التي حباه الله بها، كان يدرك وضعية مجتمعه جدا.."[2]. وقد استرسل شحرور في كلامه بمنهجه العقلي والتحليلي، ليقرر بطلان صحة الحديث ثبوتا، ودلالة، مرة بضربه مع ظاهر القرآن الكريم، ومرة بإثارة شبه عقلية محضة عليه.

المسلك الرابع: مسلك النقد الإيحائي:

باتباع الأسلوب المنطقي، لكن بترتيب مقدمات منطقية فيها مغالطات تاريخية أو علمية، توصل القارىء إلى نتيجتها بإيحائية، فيسبكون المقدمات لتوحي بنتائجها المغلوطة ذاتيا، ليظن القارىء أنه استنتجها بعقله! دون أن ترى تصريحا بها من متخذ هذا المسلك، ثم بعد طول نفس يصرح بتلك النتائج في سياقات أخرى على

---

[1] ويتابع يقول: لأنه بكل بساطة لا يمكن أن يكون هم التنزيل يومها هو إرضاء الاختلافات الألسنية لتلك الحقبة وإنما كان الغرض منه، على العكس من ذلك تماما، وتوحيدها تحت راية واحدة ولملمة شتاتها لبناء دولة موحدة تجمع كل القبائل تحت رايتها..." محمد شحرور، أمُّ الكتاب، مصدر سابق: (ص: 40).

[2] ويتابع يقول: وبالتالي لم يكن من المعقول أن يلبس عليهم بأحرف سبعة أو عشرة، لأن تعدد الأحرف أو القراءات –كما يحلو للبعض تسميتها– لو كان قد حصل فعلا، لم يكن ليتحقق التيسير للأمة بل كان سيعقد الأمر أكثر مما كان عليه، لأنهم كانوا مقبلين على مرحلة جديدة فيها متغيرات كثيرة. محمد شحرور، أمُّ الكتاب، مصدر سابق: (ص: 41).

أنها تقريرية. وأكثر من يتخذ هذا المسلك، محمد عابد الجابري يقول: "يمكن للمرء أن يشك في صحة هذه الأحاديث ما دامت أحاديث آحاد. ولكن الذي لا يمكن الشكُ فيه هو أن الرواة والمفسرين والمتكلمين والفقهاء قد انشغلوا بهذا الموضوع واتخذوا الأحاديث التي ذكرنا مرجعية لهم. وهذا يدل على أن هناك فعلاً في القرآن ما يستوجب الانشغال بهذا الموضوع، وأن مسألة ((الأحرف السبعة)) من صميم موضوعات البحث في ما سمي في ما بعد بعلوم القرآن، وأن الأحاديث المروية في الموضوع تجد صدقيتها الموضوعية –إن لم يكن التاريخية– في ظهور الحاجة إلى البحث والانشغال بما قررته"[1].

فهو هنا يغالط بروايات الأحرف السبعة، فيقول إنها آحاد! ثم الآحاد عنده محل شك، وأن العلماء اشتغلوا بهذه الآحاد، لأغراض ظهرت لاحقا!.

قال الجابري[2]: "وروى البخاري ومسلم عن ابن عباس أن رسول الله ﷺ قال: ((أقرأني جبريل على حرف فلم أزل أستزيده حتى انتهى إلى سبعة أحرف)) ..[3]. فبعد إيحائه بضعف أحاديث الأحرف السبعة وأنها آحاد، أورد الحديث الذي عند البخاري ومسلم! وعلى فرض أنها آحاد فلا موجب للشك بها كما زعم لصحة سندها وتخريج الشيخين لها. من جهة أخرى فإن حجية خبر الآحاد في العقائد كما هي في الأحكام وهذا هو القول الذي عليه العمل[4].

---

[1] الجابري محمد عابد ، مدخل إلى القرآن الكريم، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ط1، 2006م. (ص: 173).

[2] الجابري، مدخل للقرآن الكريم، مصدر سابق: (ص: 173).

[3] البخاري، الصحيح، مصدر سابق: (1547/1) رقم: 3219 ، مسلم، الصحيح، مصدر سابق (202/1)رقم: 1939.

[4] انظر: محمد عويضة، حجية خبر الواحد، دار الفرقان، ط1، 1999،عمان. ابتداءً من صفحة: (73).

وقال الجابري: ".. أن الرواة والمفسرين والمتكلمين والفقهاء، قد انشغلوا بهذا الموضوع واتخذوا الأحاديث التي ذكرنا مرجعية لهم". في كلامه هذا إيحاء بأن المفسرين والمتكلمين والفقهاء، قد انشغلوا في مسألة مشكوك بها -على حد قوله- وبنوا عليها وجعلوا أحاديث الأحرف السبعة مرجعية لهم. وهذا يعني أنهم لأطباقهم على هذه الأحاديث، والتعامل معها كلٌ في مجاله صار ذلك دليل صحتها عندهم. وليست هذه طريقة العلماء في قبول الأخبار، فضلا عن أن العلماء لم يجعلوا هذه الأحاديث مرجعية في كلامهم إلا لثبوت صحتها سنداً ومتناً[1].

قول الجابري: "هناك من يذهب إلى أن المقصود بـ ((الحروف))، في الموضوع الذي نحن بصدده، هو القراءات، فتكون الأحرف السبعة هي القراءات السبع. وإذا كان هذا الرأي ينسب إلى الخليل بن أحمد واضع علم العروض، .. فإن شخصيات علمية ذات وزن في هذا المقام، مثل الطبري، وقد اعترض عليه بكون ((اختلاف القراء إنما هو كله على حرف واحد من الأحرف السبعة التي نزل بها القرآن، وهو الحرف الذي كتب عليه المصحف))"[2]. في هذه المزاوجة المغلوطة يضرب الجابري بين الفراهيدي والطبري، مع أن الخليل بريء من هذا القول، الذي لا ينطلي إلا على من يجهل حقيقة الأمر[3] . فإذا كان الفراهيدي بريء من قضية الخلط بين الأحرف السبعة والقراءات السبع، فيعلم حينها أن الطبري شيخ المفسرين لم يعترض عليه -على حد قول

---

[1] ينظر: مجتبى محمود بني كنانة، الأحرف والقراءات والمعجزات من كتاب المدخل للجابري قراءة تحليلية نقدية، حولية كلية أصول الدين بالقاهرة جامعة القاهرة العدد السابع والعشرون 1435هـ، (ص: 65).

[2] الجابري، مدخل للقرآن الكريم، مصدر سابق: (ص: 174).

[3] معلوم أن قضية الأحرف السبعة كانت في عهد النبي ﷺ وأن تسبيع القراءات على يد ابن مجاهد (ت: 324) كان في القرن الثالث، وأن الخليل بن أحمد (ت:170) متقدم عليه فلا يعقل أن يكون مقصده أن الأحرف السبعة هي ما سبعه ابن مجاهد في القرن الثالث. ينظر: ابن الجزري، شمس الدين أبي الخير محمد بن محمد، منجد المقرئين، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، بيروت: (ص28).

الجابري- فقد أظهر الجابري تعارضا بينهما، مع أن ما أراد نسبته للخليل رأي لم يقل به أحد ولا يحتاج إلى معارضة، فضلاً من أن يعترض عليه الطبري.

المبحث الثالث: تحقيق القول في المراد بالأحرف السبعة وأثره على الدراسات الحداثية.

المطلب الأول: حديث الأحرف السبعة ودلالاته.

كيف ثبتت الأحرف السبعة، لاشك أنها وردت بالسنة، وأن حديث النبي ﷺ عنها وصلنا متواترا تواترا معنويا، لتعدد رواياتها[1]. فهي مروية عن(20) صحابيا[2]، وأخذ الحديث عنهم جمع غفير من التابعين، فكثرت أسانيد الحديث وطرقه[3]. لكن الخلاف متى كان نزولها هل هو في العهد المكي أم المدني والتحقيق أن بداية النزول كانت في العهد المدني بعد الهجرة [4]. ولا بد أن نقف على ما يخدم موضوعنا في

---

[1] أصل الحديث وثبوته وقضية نزول القرآن على سبعة أحرف أمر متفق عليه عند العلماء ولا يستطيع أحد أن ينكرها لأنها وردت في أحاديث كثيرة بلغت التواتر المعنوي. أخرج البخاري في صحيحه، فضائل القرآن، باب أنزل القرآن على سبعة أحرف، رقم4705، ومسلم في صحيحه كتاب صلاة المسافرين، باب بيان أن القرآن أنزل على سبعة أحرف رقم272. وأخرجه: الترمذي، والنسائي، وأبو داود، ومالك، وابن حبان، وأبو عبيد القاسم بن سلام، والطيالسي، وأحمد، وأبو يعلى، وعبد الرزاق، وابن أبي شيبة، والطبراني، والطحاوي، والطبري، والبيهقي، والحاكم.

[2] وهم: عمر بن الخطاب، وعثمان بن عفان، وعلي بن أبي طالب، وأبي بن كعب، وعبد الله بن مسعود، وأبو هريرة، ومعاذ بن جبل، وهشام بن حكيم، وابن عباس، وعمرو بن العاص، وحذيفة بن اليمان، وعبادة بن الصامت، وسليمان بن صرد، وأبو بكرة الأنصاري، وأبو طلحة الأنصاري، وأنس بن مالك، وسمرة بن جندب، وأبو جهيم الأنصاري، وعبد الرحمن بن عوف، وأم أيوب. ينظر: السيوطي، الإتقان، مصدر سابق: (1/163-164).

[3] فلك أن تعجب من تكذيب محمد شحرور-كما مر سابقا- حيث يقول نزول القرآن على سبعة أحرف كذبة!، ذلك هدم للتواتر، الذي نقل به القرآن الكريم.

[4] ينظر لهذا الشأن: فضل حسن عباس .إتقان البرهان في علوم القرآن دار الفرقان، الأردن، ط1: 1997م (1/ 60).

روايات الأحرف السبعة[1]. وإذا أردنا جمع الروايات ودراسة ألفاظها تحريا، فإن بحثنا سيخرج عن مقصده، ويمتد به الطول. عدا أن ذلك قد قام به كثيرون من المتأخرين والمعاصرين. لكني سأقوم بجمع ألفاظ الروايات بمنهج مختلف، وهو إجمال ما اتفق أو تقارب فكان له المعنى نفسه، أو دلالة متقاربة، وإفراد ما اختلف مما يؤثر في معنى الحديث، ودلالته، والقصد من ذلك استحضار اختلاف الألفاظ اجمع المعنى بتمامه-وإن طال بنا المقام في سرد تلك الروايات-.

فمتن حديث عمر بن الخطاب وهشام بن حكيم[2] -رضي الله عنهما-، يروي الخلاف على أحرف قراءة أنكرها الأول على الثاني فاحتكموا للنبي ﷺ[3]، فقال: لكل منهما "هكذا

---

[1] "فأما ذكر أقاويل الناس وأدلتهم وتقرير الحق فيها مبسوطا فيحتاج من ذكر الأحاديث الواردة في ذلك، وذكر ألفاظها وسائر الأدلة" ابن تيمية، تقي الدين أبو العباس أحمد بن عبد الحليم الحراني (ت: 728هـ) مجموع الفتاوى المحقق : أنور الباز - عامر الجزار، دار الوفاء ، الطبعة : الثالثة ، 1426 هـ / 2005 م(390/13).

[2] والحديث باختلاف ألفاظه أخرجه مالك بن أنس أبو عبدالله الأصبحي، الموطأ تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي، دار إحياء التراث العربي – مصر (201/1) رقم: 473، والبخاري الجامع الصحيح، مصدر سابق: (160/3) رقم: 2419، وأبوعبيد، فضائل القرآن، مصدر سابق: (334) رقم: 595 و الطحاوي أبو جعفر، بيان مشكل الآثار تحقيق: شعيب الأرنؤوط، (د،ت) (221/7) رقم:119، والصنعاني أبو بكر عبد الرزاق بن همام، مصنف عبد الرزاق، تحقيق: حبيب الرحمن الأعظمي، المكتب الإسلامي، بيروت ط2 ، 1403 (218/11) رقم: 20369، وعنه مسلم، مصدر سابق (202/2) رقم: 1936 والنسائي أحمد بن شعيب أبو عبد الرحمن ، سنن النسائي المجتبى من السنن، تحقيق: عبدالفتاح أبو غدة، مكتب المطبوعات الإسلامية – حلب، الطبعة الثانية ، 1406 – 1986(150/2) رقم: 936، والترمذي، مصدر سابق: (193/5) رقم: 2943.

[3] وفي الحديث: قال عمر-رضي الله عنه :-فإذا هو يقرأ على حروف كثيرة لم يقرئنيها رسول الله . ﷺ دعونا عند هذه العبارة لنتصور سويا مفهوم الأحرف السبعة ومقصود عمر بها، من هذه الأسئلة: هل كان يقرأ قراءة غريبة عن اللغة أو مستهجنة منها؟ هل كان هشام يقرآ بتغيير كلام مكان كلام في سورة الفرقان؟ هل كان يقرآ الآية ويعيدها مرتين أو ثلاثة.. إلى سبعة، وكل مرة يقرآ بتغييرات فيها؟ الإجابة واضحة عن كل هذه الأسئلة، وهو النفي، وإنما افترضناها لينحصر لنا المفهوم ونحدده قبل ذلك نضع الأمور التالية الظاهرة في

أنزلت"، ثم قال: "إن هذا القرآن أنزل على سبعة أحرف فاقرؤوا منه ما تيسر[1]. ومتن حديث عثمان[2] ﷺ عن النبي ﷺ قال: "أنزل القرآن على سبعة أحرف كلها شاف كاف"[3]. ومتن حديث علي قال ابن مسعود[4] -ﷺ-: إن رسول الله ﷺ يأمركم أن تقرأوا كما علمتم. ومتن حديث أبي[5] ﷺ قال النبي ﷺ: "أرسل إلي أن اقرأ القرآن على حرف فرددت إليه أن هون على أمتي فرد إلي الثانية ...حتى قال: "اقرأه على سبعة أحرف.." الحديث. وفي رواية زاد: "إن قلت سميعا عزيزا حكيما، مالم تختم آية عذاب

= عبارة عمر :كان تحديد الحرف بناء على ما استمعه عمر من هشام في الصلاة الجهرية تلاوة .كان عمر يعرف أن ما يقرأ به هشام هو مما تقبله اللغة وجائز أن يقرأ به القرآن .لم يستنكر عمر الحروف، وإنما استنكر على هشام أن يقرأ بها القرآن الكريم .يظهر أن الحروف الكثير التي قصدها عمر هي النطق ببعض ما في الآية بصورة مختلفة متنوعة متعددة متكررة .الحروف الكثيرة التي قرأ بها هشام لم تزد في سورة الفرقان أو تنقص كلاما؛ لأن عمر قال كثيرة، والاختلاف بالزيادة أو النقص لا يكون إلا قليلا، مع ورود أن يكون زاد حرفا أو أنقصه وليس ذاك وجها وحيدا فيما قرأ به هشام .خشي عمر أن يكون هشام حرف في القرآن، لكن لا يتحه هذا التحريف على تبديل الكلام؛ إذ لوكان كذلك لاعترض جميع من يصلي خلفه، لكن كان ما عند هشام متوافقا مع اللغة فلم يستهجنه العربي خلفه، متوافق مع ما نزل فلم يستهجنه الحفاض خلفه، لكنه أتى بوجه لم يبلغ عمر أن النبي أقرأ به فاستهجن .فلما قرأ هشام قال: رسول الله ﷺ "كذلك أنزلت ". لم يكن ما قرأ هشام طويلا، ورغم ذلك وصفه عمر بأن فيه حروفا كثيرة مختلفة .وختم النبيﷺ بقوله: "كذلك أنزلت إن هذا القرآن أنزل على سبعة أحرف فاقرؤوا ما تيسر منه "قرن النبي ﷺ في جوابه بين الحرف والقراءة، لذلك فإن الحرف يظهر في القراءة، وباستقراء القراءات يمكن تحديد جانب كبير من معنى الأحرف السبعة.

[1] قوله: ما تيسر إشارة إلى عدم الإحاطة بقراءته لواحد على تلك الأحرف؛ لأنها متفرقة بين العرب فكل له منها ما يناسب مكانه، وليست مجتمعة عند أحد منهم. ومن هنا جاء التيسير بالقراءة بها بأن يقرأ كل على ما يستطيعه. .

[2] الهيثمي نور الدين علي بن أبي بكر ت 807، مجمع الزوائد ومنبع الفوائد بتحرير الحافظين الجليلين: العراقي وابن حجر، طبعة دار الفكر، بيروت، طبعة 1412 هـ: (152/7) رقم: 11578.

[3] قوله: "كلها شاف كاف". يدل على أن كل حرف فيه ما في الأحرف الأخرى وبه تحصل الشفاية، والكفاية في أنه كلام الله تعالى.

[4] ابن حنبل، المسند، مصدر سابق: (105/1) رقم:832.

[5] مسلم، الصحيح، مصدر سابق: (202/2) رقم:1941.

برحمة، أو آية رحمة بعذاب[1]. وحديث: "..فاقرؤوا ولا حرج،.."[2]. وحديث آخر لأبي فيه لفظ: "..أسأل الله معافاته ومغفرته، وإن أمتي لا تطيق ذلك." إلى قوله:" فأيما حرف قرؤوا عليه فقد أصابوا"[3]. ولفظ آخر"فمن قرأ بحرف فهو كما قرأ". وحديث ثالث قال ﷺ:"..إني بعثت إلى أمة أميين منهم العجوز، والشيخ الكبير، والغلام أو الجارية، والرجل الذي لم يقرأ كتابا قط"[4]. ومتن حديث ابن مسعود:"..كلاكما محسن، لا تختلفوا[5]. ومتن عمرو ابن العاص رضي الله عنه: ".. فلا تماروا فيه فيه فإن المراء فيه كفر"[6]. وحديث آخر:"..اختلف رجلان في سورة.. فأخبر النبي ﷺ..، فتغير وجهه.. فقال:"اقرؤا كما علمتم، فإنما أهلك من كان قبلكم اختلافهم على أنبيائهم، قال: فقام كل رجل منا وهو لا يقرأ على قراءة صاحبه". وحديث:" أنزل القرآن على سبعة أحرف لكل آية منها ظهر وبطن" وزيادة: "ولكل حرف حد ولكل حرف مطلع". وحديث: "نزل الكتاب الأول من باب واحد على حرف واحد ونزل القرآن من سبعة أبواب على سبعة احرف: زاجرا وآمرا وحلالا وحراما ومحكما ومتشابها وامتالا، فأحلوا حلاله، وحرموا حرامه، وافعلوا ما أمرتم به، وانتهوا عما نهيتم عنه، واعتبروا بأمثاله، واعملوا بمحكمه، وآمنوا بمتشابهه، وقولوا أمنا به كل من عند ربنا. ومتن حديث أبي هريرة رضي الله عنه: "أنزل القرآن على سبعة أحرف والمِراء فيه

---

(1) ابن حنبل، المسند، مصدر سابق: (51/1) رقم:20533.

(2) وأول الحديث: "إن هذا القرآن أنزل على سبعة أحرف..". تفسير الطبري، مصدر سابق: (40/1).

(3) ابن حنبل، المسند، مصدر سابق: (127/5) رقم:21210.

(4) الترمذي، الجامع الصحيح، مصدر سابق: (194/5) رقم:2944.

(5) البخاري، الجامع الصحيح، (158/3) رقم:2410.

(6) أحمد، المسند: (204/4) رقم: 17853. الهيثمي نور الدين علي بن أبي بكر (ت: 807) مجمع الزوائد ومنبع الفوائد، بتحرير الحافظين الجليلين: العراقي وابن حجر، طبعة دار الفكر، بيروت، طبعة 1412 هـ، الموافق 1992م، (16/7) رقم: 11568.

كفر-ثلاثا- ماعرفتم منه فاعملوا به، واما جهلتم فردوه إلى عالمه"[1]. وحديث: "أنزل القرآن على سبعة أحرف عليم حكيم غفور رحيم" ورواية بنصبها [2]. ومتن حديث ابن عباسﷺ: "أقرأني جبريل على حرف فراجعته، فلم أزل استزده ويزيدني حتى انتهى إلى سبعة أحرف"[3]. ومتن حذيفة بن اليمانﷺ: "لقيت جبريل عند أحجار المراء فقلت: يا جبريل إني أرسلت إلى أمة أمية، الرجل والمرأة والغلام والجارية، والشيخ العاني الذي لم يقرأ كتابا قط. فقال: أنزل القرآن على سبعة أحرف"[4]. ومتن سليمان ابن صرد ومتن أنس بن مالك-ﷺ-: كحديث أبي. ومتن حديث أبو طلحة الأنصاريﷺ: "كحديث عمر. ومتن حديث أبو بكرة الأنصاريﷺ: كحديث الذي فيه ميكائيل مع اختلاف في اللفظ. ومتن حديث أبو جهيمﷺ، لا يخرج عن متون الأحاديث السابقة. ومتن سمرة بن جندبﷺ: "إنه أنزل على ثلاثة أحرف فلا تختلفوا فيه فإنه مبارك كله فاقرؤوا كالذي أقرئتموه". ومتن أم أيوب-رضي الله عنها-"أنزل القرآن على سبعة أحرف، أيها قرأت أصبت"[5].

فما دلالة هذه الروايات مجتمعة؟ أولا: نزول القرآن من عند الله يقرأ على هذه السبعة، بتعليم جبريل للنبي ﷺ. **ثانيا:** سبعة هو حد لعدد مقصود لا يجوز الزيادة

---

(1) تفسير الطبري، مصدر سابق: (1/22-39)، أحمد بن حنبل أبو عبدالله الشيباني، مسند الإمام أحمد بن حنبل، مؤسسة قرطبة - القاهرة: (2/200) رقم: 7976.

(2) تفسير الطبري، مصدر سابق: (1/21)، رقم:8، أحمد بن حنبل، المسند مصدر سابق: (2/440)، رقم: 9676.

(3) البخاري، الصحيح، مصدر سابق: (4/137) رقم:3219 ، ومسلم، الصحيح، مصدر سابق: (2/202) رقم:1939، أحمد، المسند، مصدر سابق: (1/263) رقم:2375 .

(4) أبي عبيد، فضائل القرآن،مصدر سابق: (2/440)، رقم:9676.

(5) تفسير الطبري، مصدر سابق: (1/27). الهيثمي، جمع الزوائد ومنبع الفوائد، مصدر سابق: (7/66) رقم:11590.

عليه، وليس للتكثير فهذا منتفي قطعا بطلب النبي ﷺ للزيادة من ربه. **ثالثا:** بيان سبب نزولها وهو: التيسير على الناس كما يظهر في الحديث. **رابعا:** أثبتت بعض الروايات أن الرخصة في السبعة توجب التوسعة، ليقرأ من يتعسر عليه ضبط الآية ضبطا تاماً دون تبديل، أن يبدل عجزها بما لا يخل في مبناها ويظهر ذلك في قول النبي ﷺ: مالم تختم آية رحمة بآية عذاب. وهذا انتهى في حياة النبي ﷺ، ليخرج ما تحتمله السبعة من القراءة، وهو ما يخالف رسم المصحف الذي جمع عثمان –رضي الله عنه– عليه الناس فيما بعد، فأثبت فيه بما يتسع رسمه الأحرف السبعة مما نزل به جبريل –عليه السلام–، وأخرج ما عداها مما كان رخصة مؤقتة تُجَوِّز القراءة بما لم ينزل وتحتملها رخصة الأحرف السبعة[1]، **اقتضتها سنة التدرج مراعاة للناس فيما اعتادوا عليه وفيما يطيقون**[2].

---

[1] ونقصد بذلك أن نزول القرآن على سبعة أحرف، وَسَّعَ في الرخصة، ليقرأ من تعسر عليه ضبط وأداء ما نزل من القرآن، فيقرأه بالمعنى الذي فهمه بما لا يغير في الآية إلا عجزها أو شيء قليلا، وهذه الرخصة التي كان سببها نزول القرآن على سبعة أحرف انتهت عندما انتهى مقتضاها، ورفعت باستقرار أداء القرآن الكريم على ما تحتمله الأحرف السبعة ويكون منزلا فقط. وهو ما يمكن أن يقال انه نسخ بالعرضة الأخيرة، وألزم عثمان به الأمة فأحرق ما سواه، حتى يخرج ما قد يدخل في القرآن مما كان جائزا ولم يكن منزلا، ويبقي المنزل فقط وهو ما أثبته قول النبي ﷺ: أنزل القرآن على سبعة أحرف.

[2] عن أبي بن كعب أنه كان يقرأ: {لَّمَّا أَضَاءَ لَهُم مَّشَوْا فِيهِ}[البقرة:20] "مروا فيه " " سعوا فيه " وكان ابن مسعود يقرأ: { لِلَّذِينَ آمَنُوا انظُرُونَا}[الحديد:13] أمهلونا أخرونا. قال الطحاوي: وإنما كان ذلك رخصة لما كان يتعسر على كثير منهم التلاوة بلفظ واحد لعدم علمهم بالكتابة والضبط وإتقان الحفظ ثم نسخ بزوال العذر وتيسر الكتابة والحفظ. وكذا قال ابن عبد البر والباقلاني وآخرون. وفي فضائل أبي عبيد من طريق عون بن عبد الله أن ابن مسعود أقرأ رجلا: { إِنَّ شَجَرَتَ الزَّقُّومِ* طَعَامُ الْأَثِيمِ }[الدخان:43–44] فقال الرجل: "طعام اليتيم" فردها فلم يستقم بها لسانه فقال: أتستطيع أن تقول: طعام الفاجر؟ قال: نعم، قال: فافعل. السيوطي، الإتقان، مصدر سابق:(133/1). ونقل أبو شامة عن بعض الشيوخ أنه قال: أنزل القرآن أولا بلسان قريش ومن جاورهم من العرب الفصحاء ثم أبيح للعرب أن يقرؤوه بلغاتهم التي جرت عادتهم باستعمالها على اختلافهم في الألفاظ والإعراب ولم يكلف أحد منهم الانتقال عن لغته إلى لغة أخرى للمشقة ولما كان فيهم من الحمية ولطلب تسهيل فهم المراد، ابن حجر، فتح الباري، مصدر سابق: (27/9).

خامسا: الأمر بالقراءة بالسبعة للتوسعة تيسيراً على المتلقي، كان المخاطب بها كل الناس، فيقرأ كل واحد منهم ما يطيقه مما اعتاد عليه، وتحتمله الأحرف السبعة، لذلك ينتفي كون المقصود سبع لغات من لغات العرب، لأن لفظ الحديث يدل على ضد ذلك. ولو أراد لغات العرب لقال: ليقرأ كل بلغته، وهذا لا يستقيم في عموم الخطاب لكل العرب، لا لسبعة منهم تفترق لغاتهم![1]. ثم لا يتحقق مفهوم الرخصة بقراءة العرب بسبع لغات؛ لأن اللغات العربية أكثر من سبعة، ولأن لغات العرب مشتركة في كثير من ألفاظها وطريقة أدائها وأسلوبه، والاختلاف في جزء يتفاوت بينها هو المقصود وهو ما يوجب العسر المؤذن بالرخصة. **سادسا:** تعليم النبي ﷺ الأحرف السبعة للصحابة حال حضورهم لمجلسه أو لقائه بهم جماعة أو فرادى، فيقرأ على حرف في مجلس وعلى حرف آخر في مجلس آخر، فتلقى الصحابة القرآن بشكل مختلف بحسب حضورهم مع النبي ﷺ عند تعليمه للقرآن، لذلك اختلف بعضهم فيما بينهم أن ما عنده هو القرآن لا ما عند غيره. سابعا: إذا استحضرنا وصف الله للقرآن: {بِلِسَانٍ عَرَبِيٍّ مُّبِينٍ}[الشعراء:195]. {إِنَّا أَنزَلْنَاهُ قُرْآنًا عَرَبِيًّا}[يوسف:2]. لم نشك أبدا عندما نسمع روايات الأحرف السبعة، أن يكون المعنى يتسع وينحصر بصور أداء اللفظ بين ما تتسع فيه اللغة من صور الأداء[2]. من ذلك كله يظهر أنه لا موجب لاستشكال معنى الأحرف السبعة أبدا، وبما عرضناه من تبيين ألفاظ الحديث يظهر أن كثير من الأقوال لم تكن مصيبة لقلة التأمل في اللفظ النبوي بمجموعه، وتعجُل إطلاق الحكم على المراد بالأحرف، ومع كثرة الأقوال وعدم الجمع بينها، أو لحصول

---

[1] قال أبو عبيد : ..عن قتادة، عمن سمع ابن عباس، يقول: « نزل القرآن بلغة الكعبين؛ كعب قريش وكعب خزاعة » . قيل له : وكيف ذاك ؟ قال : « لأن الدار واحدة ». قال أبو عبيد: يعني أن خزاعة جيران قريش فأخذوا لغتهم أبو عبيد، فضائل القرآن، مصدر سابق: (ص: 340) رقم: 630.

[2] كل هذا يجده من تأمل روايات الحديث، وليس بوسعنا إيرادها لمحدودية البحث بعدد الصفحات.

اضطراب في الفهم في أذهان بعضهم أدى به إلى القول إن الحديث من المشكل!. ولو قال أتوقف في معناه لكان هو الأولى، أو الإتيان بتأويلات لادلالة للفظ عليها، وهذا أكثر بعدا عن الصواب!.

بينما ينحصر معنى الحديث بدلالة منطوقه واحتمال معناه في اتجاه واحد هو المقصود منه، وتحوم مجموعة من الأقوال حول معناه المراد، وباقي الأقوال تخالف منطوق الحديث والمقصود منه من مجموع رواياته. وكيف يصح أن يكون مفهوم الأحرف السبعة التي نزل عليه القرآن الكريم مشكلا! لأن استشكال الأصل يوجب اشكالات في الأثر، فالأحرف أصل نزول القرآن، والقراءة والأداء هي أثر ذلك الأصل. بينما لا نحتاج لإثبات ذاك الاستشكال لعدم وجوده حقيقة عند التأمل والتحقيق الدقيق لمفهوم الأحرف السبعة. ولكثرة إشاعة أن الحديث من المشكل، أو عرض الأقوال فيه باضطراب، وَلَّدَ عند بعض الباحثين جرأة للإتيان بآراء بعيدة وضعيفة!، مما يعزز فكرة استشكال الحديث وتضعيف رأي من سلفنا فيه جملة وتفصيلاً، وليس صوابا ذلك! إذ من السابقين من وفق للمعنى لكن يحتاج لبيان تندفع فيه الأقوال الأخرى بدلالة الحديث لفظا ومنطوقاً لا تأويلا.

لابد أن معنى الأحرف السبعة يتجه إلى النطق بلفظ القرآن، لأن قراءة القرآن ليست بالهينة، ذلك أن النص الإلهي يجب أن يقرأ كما أنزل، ولا يتأتى ذلك بسهولة مع طبيعة اللغة وطبيعة الناس، فاللغة متينة ويتفاوت الناس في إتقانها، لكنهم جميعا يشتركون في كم كبير منها لا يخلفون عليه؛ لأنه لا بصعب على أقلهم جهدا في اللغة، لكن الجزء الذي عليه الخلاف؛ وهو ما يختلف العرب في جودة أدائه من جهة، وفي تنوع أدائه من جهة أخرى مع جودته في كل أنواعه، هو الذي يتعلق به معنى الأحرف السبعة. لذلك يتوجه معنى الأحرف السبعة باعتبار علة التيسير على التنوع، وجودة الأداء. فجودة

الأداء: فيما كان فيه لفظ فصيح، ولفظ أقل فصاحة، أو فيما فيه رداءة في الأداء تتبع لغة من لغات العرب التي اعتادوا عليها. ومثل هذا رخصة مؤقتة، تبقى حتى تراعي سنة التدرج، لترفع الحرج عن الناس، ومتى انتهى سبب وجودها رفعت، ويتوجه على هذا ما كان يقرىء به بعض الصحابة الكرام بعض الأعراب، كما ورد عن ابن مسعود. أما تنوع الأداء: فهو ما يحتمله اللفظ العربي الفصيح المبين، وهذا ما نزلت عليه الأحرف السبعة، وقامت عليه القراءات القرآنية، ولم ينسخ منه شيء.

في قوله ﷺ: "أَقْرَأَنِي جِبْرِيلُ عليه السلام عَلَى حَرْفٍ فَرَاجَعْتُهُ فَلَمْ أَزَلْ أَسْتَزِيدُهُ فَيَزِيدُنِي حَتَّى انْتَهَى إِلَى سَبْعَةِ أَحْرُفٍ" سبق تخريجه. قال ابن شهاب: بلغني أن تلك الأحرف السبعة إنما هي في الأمر الواحد لا تختلف في حلال ولا حرام، وإليه ذهب ابن مسعود؛ أنه يجعل مكان الكلمة، كلمة معناهما واحد[1]. فهل هذا قراءة منزلة؟ وهل هي من الأحرف السبعة؟ الجواب: هي ليست قراءة منزلة، لكنها رخصة مؤقتة ليتدرج المتلقي حتى يُقبِل ثم يتقن، وهي مما يحتمله نزول القرآن على سبعة أحرف، وليست أيضا حرفا منزلا. ولما كانت العرضة الأخيرة، نسخ بها ما يحتمله نزول القرآن على أحرف سبعة، وهو كالذي كان يقرئ به ابن مسعود من لفظ فيه ابدال حرف يحيل أصل الكلمة ومعناها. فهذا لم يعد يقرأ به أحد بعد العرضة الأخيرة؛ لأن علته ارتفعت، ولأن وجوده ينقض كون القرآن لفظا متلوا لا يجوز تبديل حرف منه بأخر أبدا، ولأن ذلك التبديل ينافي كون القرآن بلسان عربي مبين، ولأن الاستثناء المؤقت لا يجب أن يعود على الأصل بنقض أو نقص. وهنا كان المرخص النبي ﷺ، وهو من رفعت الرخصة في حياته، فليس لأحد أن يجيز ما رفعه النبي ﷺ أبدا. وقد يتوجه

[1] متفق عليه، البخاري، مصدر سابق: (3/ 1177) رقم: 3047، مسلم، الصحيح، مصدر سابق: (1/ 561) رقم: 819.

دخول القراءة بالتصرف بالفظ بما يحفظ المعنى في الأحرف السبعة، لأنه يدخل في التيسير المراعي لسنة التدرج، فرخص لهم في ضبط الخفض كإبدال غفور برحيم، وقوي بعزيز، أو بشديد العقاب، مالم يجعل في سياق العذاب رحمة أو العكس، فهذا مما يحتمله نزول القرآن على أحرف سبعة وليس هو مما أنزل من الأحرف السبعة، وليس مما أقرأ به النبي ﷺ. بل هو قد يدخل فيما أقر به من قرأ في بداية التعلم والتلقي. لكن لما وسع عليهم إلى سبعة أحرف رخص لهم في تنويع الأداء بما يحتمله المقصود من تلك السبعة، إذ أن الأحرف اللغوية لا تنحصر في سبعة، ولو أطلق العدد أو كان غير مقصود، لجاز أن تكون القراءة بعد العرضة الأخيرة بالإقرار ولَتَّسع أداء القرآن ليشمل كل ما نطقت به العرب، وتصرفت في أدائه! فهل تجد في القراءات القاف اليمنية مثلا؟ لا، لم تأت أي رواية بجواز القراءة بها، رغم أنها فصيحة؛ لأن القراءة سنة متبعة، وهي بالإقراء للمتلقى لا يجوز له الخروج بالقراءة عما أُسمِع، ومع ذلك قد يكون هناك من قرأ بالقاف اليمنية في بداية نزول الأحرف السبعة، وحصول الرخصة بها ولم يُنكر عليه؛ لأنه قرأ بما تحتمله رخصة الأحرف السبعة وليس هو منها، لكن لما شاء الله أن تكون سبعة متعينة، أمر النبي ﷺ بإقراء القرآن بها تحديداً، فكانت العرضة الأخيرة ناسخة لتلك للتوسعة المحتملة. فهل يجوز أن يبدل القاري بين غفور رحيم، فيقول: رحيم غفور أو رحيم ودود؟! إنه غير جائز بعد العرضة الأخيرة، لأنه بها تحدد ما كان نزل عليه القرآن الكريم، دون ما يحتمله رخصة وتوسعة متدرجة على من عجز عن تلك السبعة المتعينة.

المطلب الثاني: التأصيل في فهم المراد بالأحرف السبعة (اللغوي، والعرفي، والتاريخي).

في اللغة: الحَرف: "حد الشيء، والعدول، وتقدير الشيء"[1]. وحرف المبنى: هو

[1] ينظر: ابن فارس ، مقاييس اللغة، تح : عبد السلام محمد هارون، دار الفكر، 1979م: (42/2).

واحد الحروف الهجائية، ووجه التسمية له: من معنى الحد للحرف في اللغة. قال القاري: "قالوا في تعريف الحرف: هو صوتٌ معتمد على مقطع محقق، بأن يكون اعتمادُه على جزء معين من أجزاء الحلق واللسان والشفة، أو مقطع مقدرٌ وهو هواء الفم"[1]. فحرف الهجاء (المبنى) هو صوت! كما قال القارئ، وحروف المعاني[2] والكلمات، بل الكلام كله، تركيب ذلك الصوت -الذي سمي حرفا- في مراتب الكلام. فكلها أصوات. والقراءات: هي أداء صوتي للكلم القرآني المنزل[3]، فلا يظهر الفرق بين القراءات إلا باختلاف الأصوات في أدائها. والأحرف السبعة سبب تغاير القراءات؛ ذلك لأنها أصوات! لكنها ليست أصوات حروف المعجم المجردة؛ لأن روايات الأحرف السبعة حصرت المراد بها، وبينت علة ورودها، وباعتبار ما أفادته الأحاديث مجتمعة، فإن الأحرف السبعة هي: أصوات سبعة جامعة[4]. فهذا المعنى هو ما يجمع بين المعنى اللغوي ومدلوله، وبين الروايات وواقع نزول الأحرف السبعة وتفسير السابقين لها. وباعتبار دلالة الأحاديث -أيضا- وأقوال العلماء في تفسيرها، فإنها -كما بدا لي-: **سبعة أصوات لغوية عربية جامعة**. أما تحديد الأصوات العربية الجامعة، فهو تبع لتحديد أصوات العرب جميعا في الجزيرة العربية وقت نزول القرآن

---

[1] ينظر: ملا علي القاري، المنح الفكرية في شرح المقدمة الجزرية، تحقيق: أسامة عطايا، مراجعة: أحمد شكري، دار الغوثاني للدراسات القرآنية، دمشق، ط2، 2012م (ص:71).

[2] وحرف المعنى: كلمة تدل على معنى، في غيرها. المرادي بدر الدين حسن بن قاسم بن عبد الله بن عليّ المصري المالكي (ت: 749هـ) الجنى الداني في حروف المعاني، المحقق: د فخر الدين قباوة -الأستاذ محمد نديم فاضل، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، الطبعة: الأولى، 1413 هـ (20).

[3] ينظر: مجتبى الكناني، القراءات الشاذة الواردة عن القرآء العشرة منزلتها وأثرها في توجيه المعنى التفسيري، منتدى العلم النافع، الدار الأثرية، عمان ط1، 1439ه (ص:37).

[4] ماهي أصوات العرب: هي تمايز العرب عن بعضهم بطريقة أداء لغتهم الخاصة التي تناسبهم. وما يلحق هذا الأداء من تغاير في الاصطلاحات واللغات واللهجات والتعبيرات المتعددة عن المعنى الواحد، وأسلوب الكلام، وطريقة الكلام، وتأثير نغمة الصوت، وأسلوب جملة الكلام لأداء المعنى.

الكريم[1]. تأتي الرخص تشريعات توافق السنن البانية، وهذا معلوم في الشريعة، ووجهه هنا في الأحرف السبعة، أن العرب لهم لغات تابعة لأماكنهم وطبائعهم وطبيعة أزمنتهم، وأصل تلك اللغات العديدة المتداخلة هو أصوات جامعة تميز بين تلك الأصناف من العرب، شكلت بنية لغاتهم ومايزت بينهم تمايزا واضحا، بحيث يصعب على كل فئة منهم الانتقال لغيرها إلا بمراس طويل ومخالطة.

واللغة العربية أصل مشترك فلا يجهل السامع مراد المتكلم من سياق كلامه، وإن لم يستطع الكلام مثله، أو فهم بعض ألفاظه. قال ابن الجزري: "وأما وجه كونها سبعة أحرف، دون أن لم تكن أقل أو أكثر، فقال الأكثرون: إن أصول قبائل العرب تنتهى إلى سبعة، وإن اللغات الفصحى سبع "[2].

أنزل على سبعة أحرف: أي نزل هو هذا القرآن الواحد على سبعة أحرف، أي محتملا في قراءته لسبعة. هذه السبعة يستبين أثرها في القراءات[3]، والقراءات ثمرة الأحرف، وهي –أي القراءات– أثر رخصة التيسير. فإذا أردت أن تدل على الأصل بالأثر، لن يقوم الأثر بوصف الأصل. لا يعقل أن القرآن أقرأه النبي ﷺ على سبعة أحرف

---

[1] لو قلنا سبعة أصوات لغوية، كان أقصى ما تتنوع به القراءات في الكلمة الواحدة للوجه الواحد هو سبعة. فيكون القول بأن الأحرف السبعة سبعة أصوات لغوية من أصوات العرب وقت النزول، قولا يجمع كل قول معتبر فسر معنى الأحرف السبعة؛ لأن الصوت يعم كل المقروء، ويدل عليه المكتوب، وهو أصل الاختلاف بين كلام العرب، وبه يظهر تمايز قبائلها .

[2] قال: وكلاهما دعوى. ابن الجزري النشر ، مصدر سابق: (25/1). وانظر: إبراهيم الإبيارى: الموسوعة القرآنية موسسة سجل العرب 1405 ه (ص:365).

[3] والقراءات أثر الأحرف السبعة، إن تمازج تلك الأحرف قد ينتج عنه تغاير في القراءة يفوقها عددا، أي يحتمل في قراءته سبعا، منها تغاير القراءات، لا ستا، ولا ثمانية. فلو كانت ستا لقل تغاير القراءات، ولو كانت ثمان لكبر تغاير القراءات أكثر مما وصلنا. ولو كانت حرفا لن تجد تغايرا في القراءة أبدا. فالعدد مقصود وهو سبعة للتوسعة بما يكفي! رخصة من سعة رحمة الله، بما يتوافق مع خلقه لطبيعة اللغة، ولطبيعة البشر.

متمايزة[1]! ثم لم يبين تمايزها بخبر صريح؛ أي لم يقرأ النبي ﷺ القرآن الكريم على سبعة أحرف لسبعة أشخاص أو سبع مجموعات[2]! إذ لو حصل ذلك لكان متمايزا، ولكان النبي ﷺ أوضحه بقول صريح نقل إلينا. ولم يحصل ذلك؛ لأن القراءة بالأحرف السبعة غير متمايزة بل متداخلة بحسب تداخل اللغات العربية واشتراكها، فهي تشترك بين لهجتين بقدر كبير من جهات لغوية وتختلف بقدر كثير من جهات أخرى وهكذا، إذا كيف سيقرأ النبي ﷺ بسبعة أحرف متمايزة واللغة ذاتها بين العرب غير متمايزة، وعليه أقرأ النبي ﷺ من حضر مجلسه ليتعلم بأوجه تسعها الأحرف السبعة، وفي مجلس آخر بأوجه أخرى، فلما سمع الناس من بعضهم أنكروا مالم يسمعوه بأنفسهم من النبي ﷺ فراجعوه، فبين لهم ما لم يعلموه -وعلمه بعض الصحابة- من نزول القرآن على أحرف سبعة. ولتحديد ماهية الأحرف المنزلة، يقتضي ذلك تحديد الأحرف اللغوية في اللغة العربية، ولا شك أنها أكثر من سبعة تؤدي إلى تغاير واسع جدا في الكلام يستبين أثره في التعدد الهائل في كلام القبائل العربية. "عن مجاهد، عن

---

(1) فالأحرف بنية الكلمة والقراءة أثر تلك البنية، وبنية الكلمة متفاوتة بين الكلمات العربية. واختيار تلك السبعة موقوف على ما نزل وعلمه النبي ﷺ للناس. فكيف يمكن جمعها ولم يُعلمها النبي ﷺ لأحد، بل أقرأ بها مفرقة كما دلت الأحاديث، فلو أقرأ بها واحدا لنقلها ووصلتنا أنها القراءة بالأحرف السبعة مجتمعة. لكنها لم تنزل لتكون سبع قراءات لكل حرف قراءة منفصلة، إذا لأصبحت على نقيض قصد نزولها من إرادة التيسير، بل بمزاوجتها تلك السبعة، تنتج تغايرا كبيرا في القراءة هو ذا التيسير، لكن ذاك التغاير هو بالتعليم لا بالاجتهاد ولا بالعادة اللغوية. ولفظ حرف لا يصح مكانه لفظ قراءة، إذ لو قال أنزل القرآن على سبع قراءات لكانت سبع محدودة من أولها إلى آخرها، أي لا يصح أن تقرأ بقراءة إلا بصورتها المنزلة، وهكذا في الثانية، والثالثة.. حتى السابعة، وهذا يناقض مفهوم الرخصة التي هي للتيسير والتوسعة. والتوسعة والرخصة التي طلبها النبي ﷺ هو من يوجهها ويقدرها بعد أن أجيز عليها من ربه، فهو يقرئ بما يحتمله بحرف يختاره مما نزل عليه واحدا أو مجموعة من الناس، هو ﷺ يقدر ذلك، ويختاره، ويقرئ آخر بما يحتمله حرف آخر، ويقرئ ثالث بما يحتمله الحرفين، وربما يقرئ رابعا بقراءة تحتملها تلك السبعة.

(2) ومنشأ الخطأ فيها إرادة التعيين على سبيل القطع والجزم مع أنه لم يأت في معناها -كما يقول ابن العربي: "نص ولا أثر، واختلف الناس في تعيينها".

ابن عباس، قال: كنت لا أدري ما { فَاطِرِ السَّمَاوَاتِ } [الأنعام: 14] حتى أتاني أعرابيان يختصمان في بئر، فقال أحدهما: أنا فطرتها، يقول: أنا ابتدأتها"[1] وتعني هذه الرواية اتساع كلام العرب بما لا يستطيع أحد أن يدعي أنه جمعه. وهذا الاتساع يتبع اختلاف بيئات العرب وأزمنتهم وطبيعة عيشهم وكل ما يلحق ذلك من فوارق بينهم.

وحروف كلام العرب: أصوات مركبة تعبر عن معاني اللغة. ولكل فئة من العرب حروف خاصة مركبة تميزها عن فئة أخرى، ناتجة عن أصوات تلك الفئة[2]. وهذه الفئات ليست وليدة فترة محدودة بل حقب متعاقبة من الأزمنة، مما جعلها كثيرة متمايزة لا يحيط بأصواتها أحد الا نبي. ومع تلاقيها اصبحت بينها قواسم مشتركة أكثر، ومركز تلاقيها يختلف من حقبة تاريخية لأخرى، وكلما تقدم الزمان أصبح التلاقي أكبر، والاشتراك أكثر[3].

تلك هي أحرف العرب! أي أصوات لغاتهم[4]. ثم جاء التنزيل بوجود كل ذلك –المذكور آنفا–، فنزل على أحرف سبعة من أحرف تلك الفئات. أي على سبعة أصوات لغات لتلك الفئات. فهل أحصى أحد من العرب أحرف تلك الفئات أو قل القبائل زمن نزول القرآن؟. الذين منهم النبي ﷺ وأصحابه؟؟. لم يحص ذلك أحد –خلا رسول الله ﷺ–. لذلك لن يعلم أحد الأحرف السبعة، أي أصوات تلك الفئات

---

(1) أبو عبيد، فضائل القرآن، مصدر سابق: (ص:345)، رقم: 614

(2) وقولنا فئة من العرب، لأن العرب بطبيعة سكناها في جزيرة العرب، تتحيز الى أماكنها فتأخذ خصائص المكان في كلامها بما تقتضيه طباعها. مع اشتراك العرب في قدر من الكلام يقل او يكثر بين تلك الفئات.

(3) وأكثر الأزمنة تلاقيا قبل الاختلاط بالعجم هو زمن الجاهلية المتقدم على ظهور الإسلام. ومركز التلاقي في ذاك الزمان كان مكة، فكانت أصوات لغة اهلها، أكثر اشتراكا بين من اختلطت بهم من العرب.

(4) فهل من جامع لها بشكل متمايز؟ كلا ما حاول ذلك احد–فيما يظهر–، في زمن لم يعنى بالكتابة.

(القبائل) غير النبي ﷺ[1]. "مكانها وتفاصيلها والتفريق بينها". وعليه ليس لأحد من بعد ذلك الزمان أن يحصيها!. وبهذا الاعتبار -الذي لا يناقضه اصل او قول-، يتبين خطأ البحث عن تحديد أصل تلك السبعة تعيينا منفصلا، بالبحث عن أصوات أي من العرب هي. أو أكثر من اشتهر بها متمايزة عن بعضها[2]. فهذا التتوجه في تفسير معنى الأحرف يحل الإشكال -من وجهة نظرنا-. ووفقه نقول أن الأحرف السبعة: هي سبعة أصوات من أصوات العرب متمايزة لا يعلمها إلا الله ورسوله ﷺ، نتج عنها تغاير القراءات. أو هي أصوات اللغة العربية السبعة التي نزل بها القرآن الكريم، وأقرأ بها النبي ﷺ الناس. أو هي: الأصول اللغوية السبعة التي نتج عنها تغاير القراءة رخصة للامة. وتسمية الأصوات بالأحرف؛ لأن تمايز القبائل بأماكنها، جعل تلك الأصوات خاصة بهم فسميت أحرفا، كما سمي حرف المبنى، وكما سمي حرف المعنى، وهي إذا أحرف لغات اللغة. هذا ما رأيت ان جميع من له رأي معتبر في الاحرف السبعة كاد ان يقوله. فلس قولي به مخترع، بل هو تكملة للمفاهيم لمعنى السبعة. بل مجمع للأقوال ودلالتها بما لا يخرج عن الروايات الثابتة، والواقع التاريخي والعرفي واللغوي، بعودة تامة لاستحضار تلك الوقائع ومحاولة التفكير بعقول أهل تلك الحقبة.

---

(1) فلما كان الصحابة يعلمون أنهم لم يحصوا أحرف العرب كلها غير علمهم بحرفهم، أي صوت لغتهم المميز لهم. ما كان لهم أن يسألوا عن الأحرف السبعة اي الاصوات اللغوية السبعة المنتقاة من الله تعالى من لغات العرب المتناثرة في اماكنها. ذلك علم ليس لهم به طائل، يعلمون عن انفسهم ذلك، كيف سيسالون عنه، ولأن لغتهم سليقة نشأت معهم كان اختلافهم مع مالم يعلموه مما ظنوا انه ليس منزلا. وربما بعضهم لا ينكر كثيرا من تلك الحروف في الكلام العادي لأنهم يسمعون العرب يتكلمون بها، وإنما انكروها في القرآن حتى علموا انه نزل يقرأ بها. لأنهم يعلمون يقينا ماهيتها وأنها أصوات العرب التي لا يمكن ان يحيطوا بها لأنها ليست من العلوم التي اعتنى بها احد في ذاك الزمان.

(2) لأنها في الحقيقة وقت النزول غير متمايز ابدا، لما هو معلوم من اختلاط العرب في مكة وغيرها وقت النزول وزيادة الاشتراك بينهم في أصوات لغاتهم او قل أحرفهم.

المطلب الثالث: خلاصة أقوال المتقدمين والمتأخرين في الأحرف السبعة والقول المختار في مفهومها .

قلنا إن أقوال السابقين تنحصر في خمسة مسالك، مسلكان لم يوافق عليهما المتقدمون والمتأخرون والمعاصرون وهما مسلك: القول بالنسخ[1] والقول بتفويض المعنى. إذ لا دليل على النسخ، ولا دافع للتفويض في حديث له معنى ودلالة وأثر واضح!، والمسلك الثالث: مردود بالإجماع وهو مسلك التأويل. ولا حاجة للتأويل في معنى صريح، مع مخالفته لألفاظ الحديث[2]. يبقى مسلكين معتبرين، وهما مسلك استقراء

---

[1] سبق تفنيد هذا القول، ومن لوازمه: القول بتحديد حرف واحد يقرأ به القرآن، وهو لا يعقل! لأن الحرف غير متمايز في قراءة أو عند قارئ، والقول بأن عثمان-رضي الله عنه- بجمع المصحف ترك بعض الأحرف لا يعقل أيضا!! لأن الحروف متداخلة في اللغة والقراءة، فلا يعقل أن في اللغة سبعة متمايزة في الأداء في كل الوجوه، إذا لكانت سبع لغات لا يفهم من قرأ بأحدها لغة الآخر، والمنطق العقلي -باستحضار واقع اللغة العربية- لا يمكن الفصل التام بين السبعة أحرف لتكون في سبع جهات منفصلة، بل هي مشتركة متداخلة لكنها تكثر في جهة (لغة) وتقل في أخرى، وعليه لا يمكن أن تكون لغة خالية تماما من واحد من تلك الأحرف السبعة، ويدل عليه أثر الأحرف السبعة وهي القراءة، فهل تجدون قراءة لا يوجد بها وجها مطردا وجد في أخرى! وهذا يبطل القول بنسخ حرف من السبعة، أو بقاء حرف واحد؛ لأن هذه الأقوال تتعارض عقلا مع حقيقة العلاقة بين الأحرف واللغة، ومع طبيعة اللغة العربية المتداخلة. ولأن عثمان لم يرد أن يتصرف بالموجود ولكنه أراد جمع الناس على ما كان زمن النبي ﷺ وزمن الخليفتين دون أن يدخل فيه مالم يكن في أزمانهم، ولأنه لا دليل عند من قال بذلك. فإثبات أن العرضة الأخيرة نسخت ستة أحرف وبقي حرف واحد! لا يثبت نقلا ولا يقبل عقلا!! لأنه يتوجب أن يكون بذلك نص صريح من النبي ﷺ، فضلا عن افتقار من قاله لدليل نقلي بل هو محض توجيه عقلي، نرده بالعقل.

[2] المآخذ على البحث في مسألة الأحرف السبعة: كثرة التأويلات والتفسيرات دون أدلة، مما يزيد من ظن أن المسألة من المشكل، بسبب صعوبة تحقيق كل الكلام الذي ورد فيها. وإلجاء بعض الموضوعات إلى جهات لا يمكن تحقيقها ليستقيم التأويل، كإلصاق كل ما لا دليل عليه بالعرضة الأخيرة. وتأكيد الرأي بإعلاء من قال به كأن يقول، هذا رأي الحذاق! وعندما تنظر في القول لا يظهر دليله. لم يأت هذا الفهم السقيم وأشباهه إلا من كثرة الخوض في مسألة الأحرف السبعة، وعدم الاجتماع على معنى أو على الأقل مجموعة معاني تحصر مفهومها وتشكل حصنا لا يغتال ومن يريد البحث لن يجد مدخلا إلا تلك المعاني يرجح بينها أو يوفق لما سيبنى عليها.

القراءات، ومسلك تفسير الكل بجزئه، فوردت في كل منهما أقوال عديدة، وهي أقوال معتبرة منسوبة للعلماء، سأجمعها في جدول بعد قليل، أما المعاصرون فلم يأت عنهم قول جديد متمايز يمكن إفراده بالكلام هنا. فكل الأقوال المعتبرة تجتمع في الرأي الذي اخترناه لمعنى الأحرف السبعة، أو ترجع إليه بوجه ما، وهو ما خرجنا به من تتبع مسلك التحقيق وتأملنا للحديث بكل ألفاظه، ولجميع الأدب النظري السابق في تفسير معناه[1].

فيما يلي جدول يجمع الأقوال المعتبرة في الأحرف السبعة، ويبين أنها ترجع لمعنى واحد يجمعها، ويخرج معنى وفق ذلك للأخرف السبعة.

[1] إن البحث في الأحرف السبعة بحث متنامٍ كأنه بناء، فكل الأقوال المتقدمة -المعتبر منها- هو كالأساس لأي قول مستجد إلى أن يظهر الله معناها للناس إن شاء. لأن التصور الذهني يبدأ بفحص المتصور من جوانب محدودة وربما عجز عن الجمع بين ما يتصوره حتى ينتقل لتصور آخر تحتمله دلالة الحديث. لذا لا عجب أن تكون الأقوال المتقدمة أقل إحاطة في وصف معنى الأحرف السبعة، فتجدها تتناول جانبا مما يحتمله معنى الأحرف، وتترك جوانبا أخرى، ومن أسباب ذلك أن علم القراءات تنامى ودنى من الاكتمال في القرون المتأخرة.

ما فسرت به الأحرف السبعة ضمن المسلكين المعتبرين		كل الأقوال	معنى الأحرف	
1. اختلاف القبائل. 2. لغات العرب. 3. اللهجات. 4.المترادفات اللغوية 5.أنواع الكلام 6.تغاير القراءات. 7.التجويد	1.وجوه تغاير القراءات 2.وجوه سبعة متغايرة في الكلمة القرآنية الواحدة 3.سبع قراءات في الكلمة القرآنية 4.سبع قراءات لسبعة من الصحابة 5.تعدد ما يطرأ على الكلمة. 6.طريقة التلاوة وكيفية النطق		تجتمع في: أو ترجع إلى:	الأصوات اللغوية العربية[1].
			الأحرف السبعة هي:سبعة أصوات لغوية عربية جامعة، اختلطت بين القبائل بالمجاورة، يعلمها الله تعالى ورسوله ﷺ ويعلم العربي منها ما يخصه.	

إذا الأحرف السبعة هي: سبعة أصوات[2] لغوية عربية جامعة[1]، اختلطت بين القبائل بالمجاورة[2]، يعلمها الله تعالى ورسوله ﷺ ويعلم العربي منها ما يخصه[3].

---

[1] ماهي أصوات العرب: هي تمايز العرب عن بعضهم بطريقة أداء لغتهم الخاصة التي تناسبهم. وما يلحق هذا الأداء من تغاير في الاصطلاحات واللغات واللهجات والتعبيرات المتعددة عن المعنى الواحد، وأسلوب الكلام، وطريقة الكلام، وتأثير نغمة الصوت، وأسلوب جملة الكلام لأداء المعنى. كان ﷺ يريد فوق السبعة لرحمته بالأمة وذلك ما يدل الحديث عليه، وكان اختيار الله سبحانه لسبعة أصوات عربية هي مرجع الكلام وأساسه من حيث الفصاحة والبيان، ولم يكن النبي ﷺ يعلم ذلك حتى أخبره الله سبحانه بأنها سبع، فسكت عن طلب الزيادة. ومعرفة اشتراك القبائل في صوت واحد، وتمايزها بأصوات متنوعة هي قطعا أكثر من سبعة. ولعل مردها –أي أصوات العرب– إلى سبعة أصوات فقط. لذلك نزل بها القرآن الكريم.

[2] الحرف في اللغة: صوت له هيئة تميزه. ولتميزه لم يعد يصح ان نطلق عليه صوتا. والحروف حروف مبانٍ ومعانٍ. ومعنى ذلك: ان حروف المباني هي اصوات مفردة. وحروف المعاني اصوات مركبة. فالأولى تدل على

ذلتها، والثانية تدل على غيرها. اي صوت يدل على ذاته، وصوت يدل على غيره. وحروف الكلمة، أصوات مركبة تدل على غيرها.

(1) الفرق بين العرب في تأديتهم للكلام هو صوت الحرف. وتوزيع الاصوات بتباين بين العرب يرجع الى اختلاف المكان وما يقتضيه من طبيعة العيش في ذاك المكان– .كما سبق به القول– فمن هو في مكان سهل اختلف صوت لغته عمن هو في مكان صعب. ومن هو في مكان هو مصدر للخوف الدائم يختلف عمن هو بمكان آمن. وما بين كل هذا، وغيره. يختار كل قوم بناء على طبيعة صوتهم بالعربية، يختارون ما يناسبهم من أسلوب اداءها بين السرعة والبطيء، ومن اصطلاحاتها، ومن تراكيب تناسبهم وتناسبها .ولو عملنا دراسة للفارق الصوتي بين العرب في اماكنهم لنتج عندنا عدد هائل مما يقتضيه صوت اللغة. ولما كان في جمع كل اولئك على صوت واحد من تكلف مشقة، جاءت رخصة التيسير بأن يقرؤا كما علموا مما يناسبهم من اصوات يعلمها النبي ﷺ ويعلم مناسبتها لكل من جاءه، او يقرؤون بالاقرب الى اصواتهم اللغوية. واليوم اختلفت البيآت فاختلفت الاصوات، والقرآن نقل لنا الاصوات العربية التي وردت به زمن نزوله.

(2) وهذا معروف ويوضحه حديث: ابن عباس قال: نزل القرآن بلغة الكعبيين: كعب قريش وكعب خزاعة قيل: وكيف ذاك؟ قال: لأن الدار واحدة – يعني أن خزاعة كانوا جيران قريش فسهلت عليهم لغتهم. أخرجه أبو عبيد، فضائل القرآن، مصدر سابق: (ص: 340) رقم: 603.

(3)النبي ﷺ وحده من يعرف معنى الاحرف السبعة. ومن بعدة يدركون اثرها. قال رسول الله ﷺ في يوم دَجْن: كيف ترون بواسقها قالوا: ما أحسنها وأشدّ تراكمها ! قال: كيف ترون قواعدها قالوا ما أحسنها وأشدّ تمكنها! قال: كيف ترون جَوْنَها! قالوا: ما أحسنه وأشدّ سواده! قال: كيف ترون رَحاَها استدارت قالوا: نعم ما أحسنها وأشدّ استدارتها! قال: كيف ترون برقها أخفيّاً أم وميضاً أم يشق شقّاً قالوا: بل يشق شقّاً فقال: الحياءُ فقال رجل: يا رسول الله ما أفصحك! ما رأينا الذي هو أعرب منك قال: حقّ لي فإنما أُنْزِلَ القرآن عليّ بلسانٍ عربي مبين. البيهقيّ في شُعَب الإيمان، مصدر سابق: (33/3) رقم: 1363. وأخرج الديلمي في مسند الفردوس عن أبي رافع قال: قال رسول الله ﷺ: (مُثّلت لي أُمَّتي في الماء والطين وعُلّمْت الأسماءَ كلَّها كما عُلّم آدمُ الأسماءَ كلها) النبي ﷺ اقرأهم بها ولم يعلمهم اياها. لان مقتضى الرخصة ان الاحرف اداة التوسعة التي تظهر في تغاير القراءات. ولو علمهم الاحرف لأصبح أخذها تلقيا وتتبعا ولما كانت اداة للتوسعة، لان المتعلم اخذ الاصل من النبي ﷺ فلا يجوز له المحيد عنه. لكن السبعة لما كانت سبب سعة القراءة كان العلم بها وسعته هو المقصد منها، لذلك اختص النبي ﷺ بها واقرأ بها تحتمله كيفما شاء. والسبيل اليوم لتحديد الأحرف هو في اللغة العربية بحصرها وجمعها في أصول.. قد تكون عشرة او ٢٠ او... ثم عرضها على القرآن. ليخرج لنا منه ٧. هذا بشرط ان تعلم اللغة من جميع اطرافها او معظمها وقت زمن نزول القرآن. وبشرط آخر ان لا يكون قد ذهب من وجوه تغاير القراءات القرآنية ما يدل على تلك السبعة. قال ابن فارس: "باب القول على لغة العرب وهل يجوز أن يُحاط بها، قال بعض الفقهاء: كلامُ العرب لا يحيطُ

لماذا قلنا أصوات[1]: لأن اللغة صوت، والحرف صوت، والقرآن صوت، وتمايز العرب في كلامهم بالصوت، والفرق بين حروف الكلمة الواحدة يظهر بالصوت، والاصطلاحات والمفردات والمترادفات تختلف بالصوت. والصوت المجرد لا يدل على اللغة، وصوت اللغة المستعملة لفئة ما لا يدرى الفرق بينه وبين صوت آخر إلا بسماعه. إذا الحرف بهذا المفهوم هو صوت اللغة المشتركة مع صوت لغة أخر بحروفها العربية الثابتة[2]. بقي أن تغاير كل هذه إذا كان قرآنا فهو لا يخرج عن سبعة أصوات لغوية عربية للعرب. وقد أومض المتقدمون إلى هذا الرأي بإشارات عند التأمل بها، فإن مؤداها متقارب جدا مع ما نريده معنىً للسبعة، فالخليل بن أحمد الفراهيدي "كان يريد أن ثمة سبع لهجات قرأ بها النبي ﷺ وتلقاها عنه أصحابه، ومن بعدهم أئمة السلف، وهي تنتمي **إلى أمهات قواعدية لم يتيسر من يجمعها بعد**،.. وفق حديث النبي ﷺ: ((إن هذا القرآن أنزل على سبعة أحرف))"[3] وفي حذيفة قال: قال ﷺ: "اقرؤوا القرآن بلحون العرب وأصواتها". قال أبو عمرو" لحونها وأصواتها مذاهبها

= به إلاّ نبيٌّ". ثم قال: "وهذا كلام حَريٌّ أن يكوَن صحيحاً وما بَلَغَنا أن أحداً ممنْ مَضَى ادَّعى حفظَ اللغة كلّها". ابن فارس، الصاحبي في فقه اللغة العربية، تحقيق: محمد بيضون، ط1، 1418هـ (ص:6).

[1] لا يصلح أن نسمي هذه الأصوات باللغات: لأن المعنى سينحصر بسبع لغات عربية متمايزة وربما رجعت سبع لغات لصوت أو صوتين من أصوات العرب. لا يصلح أن نسمي هذه الأصوات بالقبائل: لأن المعنى سينحصر بسبعة قبائل! وليس هذا المقصود بأصوات العرب، فسبعة قبائل قد تنشأ لصوت واحد، فلا يدل تعداد القبائل على سبعة أصول لغوية.

[2] وإلى هذا المعنى توجد إشارات عند السابقين منها ما ناله ابن الجزري ينظر: النشر، مصدر سابق: (25/1).

[3] أحمد المعصراوي، مقدمة تحقيق كتاب: البدور الزاهرة في القراءات العشر المتواترة، لأبي حفص سراج الدين عمر بن زين الدين قاسم بن محمد الأنصاري النشار، تحقيق أحمد عيسى المعصراوي وزارة الأوقاف قطر ط1 2008م: (ص 21). والحديث سبق تخريجه.

وطباعها[1].قال السيوطي: "فانْظر إلى بديع مناسبة الألفاظ لمعانيها وكيف فَاوَتَت العربُ في هذه الألفاظ المُقْتَرنة المتقاربة في المعاني فجعلت الحرفَ الأضْعف فيها والألْين والأخْفَى والأسْهل والأهْمس لمَا هو أدْنى وأقلّ وأخفّ عملاً أو صوتاً "[2].

إذ كان علماء اللغة، قد اختلفوا في كلام العرب بما لا يستقيم لكل فريق منهم ما جاء به، وتلك اللغة الصوتية لم يحط بجمعها أحد اليوم ولا فيمن سبق، فإن الأحرف السبعة جزء من هذه اللغة[3]، فكما لم يبحث أحدا فيما قبل التدوين في جمع أصول اللغة، كذلك لم يبحث أحد في هذه السبعة التي ما خرجت عن جملة تلك الأصول اللغوية الصوتية. وقال ابن فارس: "باب القول على أن لغة العرب لم تنته إلينا بكلّيتها وأن الذي جاءنا عن العرب قليل من كثير وأن كثيراً من الكلام ذهب بذهَاب أهله"[4]. فمن يستشكل تصور السبعة؛ ذلك لأنه لم يحسن تصور حقيقة اللغة العربية! كذلك كل من حمل في تصرفه لمعنى الأحرف السبعة على جزء مما تدل عليه فهو قد

---

[1] أبو عمرو عثمان بن سعيد الداني، الموضح في مذاهب القراء واختلافهم في الفتح والإمالة، تحقيق فرغلي سيد، دار الكتب العلمية، بيروت، : (ص:28). وانظر: سعد الدين السخاوي، جمال القراء وكمال الإقراء، تحقيق: حسن البواب- الجزء الثاني، د.ن (ص:504)

[2] "وجعلت الحرفَ الأقْوى والأشدّ والأظهر والأَجهر لمَا هو أقوى عملاً وأعظم حسّاً ومن ذلك المدّ والمطّ فإنَّ فعْلَ المطّ أقوى لأنه مدٌّ وزيادةُ جَذْب فناسَب الطاء التي هي أَعْلى من الدال" ومن ذلك قولهم : "أَعْمَدُ من سيّدٍ قَتَله قومُه أي هل زاد على هذا فهذا من مُشْكل الكلام الذي لم يُفَسَّر بعدُ". ينظر: السيوطي، المزهر، مصدر سابق: (ص:44-55).

[3] قال مناع القطان: إعجاز القرآن للفطرة اللغوية عند العرب، فتعدد مناحي التأليف الصوتي للقرآن تَعدُّدًا يكافئ الفروع اللسانية التي عليها فطرة اللغة في العرب حتى يستطيع كل عربي أن يوقع بأحرفه وكلماته على لحنه الفطري ولهجة قومه مناع القطان، مباحث في علوم القرآن مكتبة المعارف للنشر والتوزيع الطبعة الثالثة 1421هـ - 2000م، (169-170).

[4] ويقول: " ذهب علماؤُنا أو أكثرُهم إلى أنَّ الذي انتهى إلينا من كلام العرب هو الأقلُّ ولو جاءَنا جميعُ ما قالوه لجاءنا شعرٌ كثيرٌ وكلامٌ كثير وأَحْر بهذا القول أن يكونَ صحيحاً؛ لأنَّا نرى علماء اللُّغَة يختلفون في كثير مما قالَتْه العربُ فلا يكادُ واحدٌ منهم يُخبرُ عن حقيقة ما خُولف فيه بل يسلك طريقَ الاحتمال والإمكان ألا

ضيق واسعا.

قال الشافعي رحمه الله: "لسانُ العرب أوسعُ الألسنة مذهباً وأكثرُها ألفاظاً ولا نعلمُ أن يحيط بجميع علْمه إنسان غير نبيّ ولكنه لا يذهبُ منه شيء على عامَّتها حتى لا يكونَ موجوداً فيها مَنْ يعرفه والعلمُ به عند العرب ..ولا يُطْلبُ عند غيرها، ولا يعلمُه إلاّ من قبله منها .. فهو من أهل لسانها وعلْمُ أكثر اللسان في أكثر العرب أعمُّ من علْم أكثر السّنن في العلماء"[1].

المطلب الرابع: أثر تحقيق مفهوم الأحرف السبعة في غلق الباب على الفكر الحداثي وشبهه فيها.

سبق بيان كيف جالت يد الحداثة في مفهوم الأحرف السبعة، بقطع الخبر عن قائله!، وعن تراثه! وعن عرفه اللغوي والمكاني! فخرجت بأقوال ليس لها أصل، وقلنا أنما جرأها على ذلك امتداد الخلاف بين المتقدمين والمتأخرين ثم إلى المعاصرين، فأخذت بمنهج المستشرقين في التشكيك، فحصل لها بكل ذلك فسحة للقول بما لا أصل له، وحجتها كثرة الاختلاف! ورأينا بحصرنا الأقوال كلها في خمسة مسالك أن الاختلاف محدود، ولا موجب لتكبيره، فمعظم الآراء ساقطة لتعارضها مع الأدلة، وما كان معتبرا من الأقوال مرده لخلاف سائغ، وقد أمكننا الجمع بينها بردها إلى أصل لا تختلف عليه. ولو أجمع الدارسون على ما قررناه من معنى مستقى من أقوال السابقين ودلالة الحديث باعتبار التاريخ والعرف واللغة، لأغلق الباب على الحداثيين فيما

= ترى أنَّا نسألهم عن حقيقة قَول العرب في الإغراء : كَذَبك كذا وعما جاءَ في الحديث من قَوْله : كَذَب عليكم الحجُّ وكَذَبك العسَلُ" الصاحبي في اللغة: (ص: 44-45).

[1] قال: "كالعلم بالسّنة عند أهل الفقه لا يعلمُ رجلٌ جميعَ السنن فلم يذهب منها عليه شيء.. وهذا لسانُ العرب عند خاصّتها وعامتها لا يذهبُ منه شيءٌ عليها". الشافعي محمد بن إدريس، الرسالة، المحقق : أحمد محمد شاكر، دار الكتب العلمية، دت، (ص: 44).

يذهبون إليه، كما هو الحال في مسائل كثيرة ليس لهم مدخل إليها لانعقاد الرأي الجامع فيها، أو اختلافها الاختلاف اليسير الذي لا يصرف الذهن إلى قبول الغرائب من الأقوال كما هو وصف ما يجيىء به الحداثيون.! فلو قلنا إن الأحرف السبعة هي: الأحرف السبعة هي: سبعة أصوات، لغوية عربية جامعة، اختلطت بين القبائل بالمجاورة، يعلمها الله تعالى ورسوله ﷺ ويعلم العربي منها ما يخصه. واتفقنا على هذا القول تحقق لنا ما يأتي:

1- رد الأقوال التي وضعناها تحت المسلك الأول والثاني والثالث، وهي تُشَكِّلُ معظم ما جاء في تفسير معنى الحرف السبعة.

2- جمع الأقوال التي وضعناها تحت المسلك الرابع والخامس في قول واحد، وتوافقه مع روايات الحديث باختلاف ألفاظه.

وبالتالي فإن من سيقدم على دراسة موضوع الأحرف السبعة سيجد أمره يسر، وسيتمكن من تلميم أطرافه في عقله، وسيربط بين الأقوال المعتبرة، ويفصلها عن تلك الشاذة، وسيتحصن من دعاوى المستشرقين سابقا، وادعاءات الحداثيين اليوم. كل هذا من شأنه أن يعطل الطريق على الفكر الحداثي، فلا يجد مدخلا وفق منهجه في البحث ليدخل به لموضوع الأحرف السبعة؛ لأنه سيصطدم بأن مرد الخلاف لرأي جامع، وأن الأقوال الشاذة لا عبرة بها ولو بلغت ألف ألف.

المطلب الخامس: بيان عدم كفاءة الفكر الحداثي في تناول التراث الإسلامي بالدراسة من خلال آرائه في الأحرف السبعة.

ومما سبق دراسته وبيانه وبالتأمل في الأحرف السبعة وعرض آراء السابقين ومناقشتها، نقول إن تلك الآراء لها مرد من نظر، قل أو كثر، قوي أم ضعف، لذلك أمكننا رد ما قل فيه النظر، والجمع بين ما قواه النظر، لأننا وإياهم ننطلق من أصول واحدة ونحتذي المنهج نفسه، وكل يوفق لما يقوله من حق. أما المسلك الحداثي

فعندما تناول الأحرف السبعة بالدراسة، لم يسلم عنده المقصد ولا المنهج ولا الأثر ولا النتيجة، لأنه تقاطع مع أصولنا الإسلامية في التلقي! ولذلك لم يتعسر رد قوله الذي تعنَّى به تفكيراً غريباً! لأن ما بني على قاع لا أساس فيه منهدم لا شك! وانظر لتلك الآراء عنهم كيف تكذيب أحاديث الأحرف السبعة، تجوِّيز قراءة القرآن بالمعنى، وتفوح السخرية من بعض الروايات، وتبدي تسخيف آراء العلماء السابقين بالأحرف السبعة والتهكم بهم[1]. تجد أنها تهدم التراث الإسلامي، ومؤداها خطر أطم! لمَ؟ لأن القرآن وهو أساس علم الشريعة قد جاءنا بطريق تراثي، فهدم التراث طريق لهدم معاني القرآن الكريم!.

إن منهج البحث عند الحداثيين يتقاطع مع التراث والتاريخ، ويهدم الاحتجاج بالسنة، ويهدم أصول العلماء في تعيين الأدلة، وطريقة الاستدلال بها. يقول محمد أركون: "إن القرآن لا يمكن اعتباره مجرد وثيقة أدبية وتاريخية، هذا يعني أنه يتوجب علينا بالضرورة قلب المنهج الذي عرف خَطَوة على يد الأصوليين القدامى والشراح والمحدثين"[2]. وهذا يعني:" ومعنى ذلك بأن يفسر القرآن وأن يفهم دلالات النصوص كما يشتهي، وهذا ما يؤكد إعجابه بالتفسير الرمزي الذي لا يتقيد بقواعد اللغة، ولا بأصول الفقه، ولا يعنيه ما وضعه الأصوليون من أصول وضوابط في فهم الآيات القرآنية، والتفريق بين العام والخاص، والمطلق والمقيد "[3]. يرى الحداثيون أن

---

[1] لو جاء باحث إسلامي وتناول الفكر الغربي بالنقد، فإن الحداثيون سيسمونه بالمتخلف! لأنه تناول البحث في معطياتهم بأصوله الإسلامية، هذا مشربهم ويحسبون أنهم على شيء. كذلك لنا الحق عندما يتناول فرخ الغرب الإسلام ومسائله بالنقد الغربي أن نسخر من معطياته، بقدر اعتدائه على أصولنا التي وصلنا منها ديننا.

[2] ينظر: السرحاني، الأثر الاستشراقي لموقف محمد اركون من القرآن، مصدر سابق: (ص:27).

[3] ينظر: السرحاني، الأثر الاستشراقي ، مصدر سابق: (ص:12)، استخلصه من الآمدي، الأحكام في أصول الأحكام، (1/240-350).

القرآن يجب أن يفسر بما يقتضيه هذا العصر، وهذا يقتضي فصله عن تاريخ نزوله وهو ما يسمونه تاريخانية القرآن يقول أركون: "إنهم جميعا ينكرون تاريخية النص القرآن وتاريخية عصرنا الراهن ويشوهون بواسطة الحركة نفسها من القراءة والممارسات التاريخية كل الشروط الواقعية والموضوعية لدمج الحقيقة في أزمنة متنوعة ومتغايرة"[1]. فيرون أنه لا يجب أن يكون للنص قداسة وفي ذلك يقول هاشم صالح: "يهدف أركون عن طريق استخدام المنهجية السيميائية (الدلالية) والألسنية.. إلى تحرير القارئ المسلم من هيمنة النصوص المقدسة"[2].

إذا هناك مفارقة لا وجه لتلاقيها بين منطلق الحداثيين في دراستهم للقرآن الكريم وعلومه، ومنطلق علماء الإسلام، لذلك تصب آراؤهم مصبا مختلفا عن الآراء علماء الإسلام، ومن آراء الحداثيين في الأحرف السبعة –والتي سبق عرضها– يتبين: عدم كفاءة الفكر الحداثي في تناول التراث الإسلامي بالدراسة لما يأتي؛ أولا: عدم فهم أصول العلم الشرعي فهما يؤهلهم للبحث فيه. ثانيا: الاختلاف على الأصل الثاني عند المسلمين وهو السنة الثابتة، فلا يؤمنون بها. ثالثا: إهدار اللغة. والاحتجاج بها بغير العرف اللغوي. رابعا: تأويل القرآن الكريم تأويلا وفق العقل بالمنهج الغربي. خامسا: التقاطع مع التاريخ تقاطعا تاما، وتأويل القرآن بالعقل المجرد.

ولن يقوم الفكر الحداثي على أساس يصلح لتناول مسائل التراث الإسلامي إلا إذا: أولا: أقر أنه يؤمن بها صراحة دون فلسفة موهمة. ثانيا: اعتبار أصولها عند البحث والنقد باعتبار تلك الأصول. ثالثا: أثبت أن قدير للتعامل مع لغة العرب، ثم

---

[1] محمد أركون، الفكر الإسلامي نقد واجتهاد، قراءة علمية، ترجمة: هشام صاح، مركو الإنماء القومي، بيروت، المركز العربي، الدار البيضاء، ط2، 1996م: (ص:93).

[2] محمد أركون، الفكر الإسلامي، مصدر سابق: (ص:93).

الاستشهاد فيها على عرف العرب. رابعا: ترك إجراء نظريات الغرب على التراث الإسلامي لأن لكل منها سماته المتمايزة ولا سبيل للخلط بينهما. خامسا: أثبت كل معطا جديد يدعيه بأدلة معتبره لا تتقاطع مع التاريخ والعرف اللغوي.

وبغير ذلك فإنه لن يكون قادرا أو مؤهلا على تناول مسائل الإسلام، ويجب التحذير منه، ثم وضع حد له لأن الحرية الفكرية ليست مطلقة إذا كان فيها اعتداء على أصول أمة كاملة[1].

الخاتمة

1. فَتَحَ الخلاف العريض في تفسير حديث الأحرف السبعة مدخلا للحداثيين للتسلل بآراء فيه وفق المنهج الغربي.
2. تنحصر آراء المتقدمين والمتأخرين في الأحرف السبعة بخمسة مسالك، مسلك: النسخ، والتفويض، والتأويل، والاستقراء، وتفسير الكل بجزئه والأصل بفرعه.
3. مسلكي النسخ والتفويض، لم يوافق عليها والأكثر على ردها، ومسلك التأويل مردود بالاتفاق، ومسلكي الاستقراء وتفسير الأصل بفرعه أبانت عن جوانب تصح في وصف الأحرف السبعة لكنها لم تُبن عن حقيقتها.

---

[1]" عقم المناهج الاستشراقية في دراسة القرآن الكريم وعلومه؛ لأنها مناهج تعالج الظواهر والوقائع وفق منظور مادي وعقلي محض، وهذا ما لا يتناسب ودراسة القرآن الكريم التي لا تخضع لمنهج التجربة ولا يمكن أن تطوع لأحكام العقل. وإذا كان علماء الأديان الغربيون قد درسوا التوراة والأناجيل وفق تلك المناهج المادية في إطار من الدراسات الدينية المقارنة فإن أمر القرآن الكريم يختلف عن ذلك، فهو وحي إلهي لم تمسه تحريفات الإنسان أو تغييرات الزمان، لذلك وجب على من يدرسه ويحلل قضاياه أن يدرسه بعقلية تؤمن بالغيب وما يترتب على ذلك. وليس من المتاح لفئات المستشرقين قدامى كانوا أو معاصرين التخلص من خلفياتهم الفكرية التي نسجتها بيئات معينة وظروف خاصة، ولا من رؤاهم المادية والتغريبية التي أملتها في البحث والتحليل. مناهج المستشرقين البحثية في دراسة القرآن الكريم. حسن عزوزي (ص:53).

4. المعاصرون سلكوا في كلامهم عن الأحرف السبعة عدة مسالك، مسلك: التقليد، والوصف، والترجيح، والانتقاء، والتوقف، والتحقيق. ولم يخرج عنهم قول جديد.

5. آراء المستشرقين في الأحرف السبعة تنحصر في مسلكين: مسلك الكذب، ومسلك التدليس، وهدفت للتشكيك بالسنة وخلصت لأن القرآن مروي بالمعنى! وقد كانت آراؤهم مقدمة للحداثيين للتشكيك بالتراث الإسلامي وهدم السنه وفق المنهج الغربي.

6. آراء الحداثيين يمكن جمعها في أربعة مسالك: مسلك النقد الغربي التفكيك، والمسلك الفلسفي التشكيكي، مسلك النقد التحليلي العقلي، مسلك النقد الإيحائي. وخلصت إلى: التشكيك بالحديث، وتكذيبه، وتجويز القراءة بالمعنى.

7. المسلك الأمثل في دراسة حديث الأحرف السبعة هو مسلك التحقيق، الذي لابد له من عدة شروط هي: عدم التأثر المسبق برأي واختيار قول منبجس عنه، وانطلاق الفهم من النص بمراعاة اللغة والتاريخ والعرف بدرجة متوازنة بينها، وهو ما سلكناه في محاولتنا لتفسير حديث الأحرف السبعة.

8. خلص البحث وفق مسلك التحقيق إلى أن معنى الأحرف السبعة: سبعة أصوات لغوية عربية جامعة، اختلطت بين القبائل بالمجاورة، يعلمها الله تعالى ورسوله ﷺ ويعلم العربي منها ما يخصه. والاتفاق على هذا الرأي يجمع أقوال السابقين-المعتبرة- ويغلق الباب على الحداثيين.

9. منهج البحث عند الحداثيين يتقاطع مع التراث والتاريخ، ويهدم الاحتجاج بالسنة، ويهدم أصول العلماء في تعيين الأدلة، وطريقة الاستدلال بها.

10. هناك مفارقة لا وجه لتلاقيها بين منطلق الحداثيين في دراستهم للقرآن الكريم وعلومه، ومنطلق علماء الإسلام، لذلك تصب آراؤهم مصبا مختلفا عن آراء علماء الإسلام، ومن آراء الحداثيين في الأحرف السبعة يتبين: عدم كفاءة الفكر الحداثي في تناول التراث الإسلامي بالدراسة.

11. بما أن الفكر الحداثي ليس مؤهلا لتناول مسائل الإسلام، وجب التحذير منه، لأن الحرية الفكرية ليست مطلقة إذا كان فيها اعتداء على أصول أمة كاملة.

التوصيات: أولا: البحث الاستقصائي في الأصوات العربية، بحثا تاريخيا، وجغرافيا واقعيا؛ لتأكيد ان مرد الخلاف اللغوي الى طبيعة المكان وساكنيه، والبحث عن مخطوطات تدل عليها. ثم بيان أثرها في تنوع اللغات واللهجات وتمايزها في القبائل وتأثيرها في الاصطلاح اللغوي، واستعمال الكلام ومفرداته. ثانيا: تعميم رأي يجمع أقوال السابقين المعتبرة كالرأي الذي توصلنا إليه، والاخذ به في المحافل العلمية، فثمرته دانية للفهم، وغلق باب الشك والطعن على الحداثيين اليوم.

فهرست المراجع

1. إبراهيم الإبيارى: الموسوعة القرآنية موسسة سجل العرب، (د.ت) 1405 ه .
2. ابن الجزري شمس الدين أبو الخير، محمد بن محمد بن يوسف (ت: 833 ه)، النشر في القراءات العشر، المحقق: علي محمد الضباع، دار الكتاب العلمية.
3. ابن الجزري، شمس الدين أبي الخير محمد بن محمد، منجد المقرئين، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، بيروت.
4. ابن تيمية، تقي الدين أبو العباس أحمد بن عبد الحليم الحراني (ت: 728ه) مجموع الفتاوى المحقق : أنور الباز، عامر الجزار، دار الوفاء، ط3، 1426ه- 2005م.

5. ابن جني أبو الفتح عثمان الموصلي (ت: 392ه) المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها، وزارة الأوقاف-المجلس الأعلى للشئون الإسلامية،1420هـ- 1999م.
6. ابن عبد البر أبو عمر يوسف بن عبد الله بن محمد (ت: 463ه)، التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد، المحقق : مصطفى بن أحمد العلوى و محمد عبد الكبير البكرى، مؤسسة القرطبة.
7. ابن عطية عبد الحق بن غالب بن عبد الرحمن الأندلسي (ت: 542ه) المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز، المحقق: عبد السلام عبد الشافي، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 1422 ه.
8. ابن فارس أبو الحسين أحمد بن فارس بن زكريا ، معجم مقاييس اللغة، المحقق : عبد السلام محمد هارون، دار الفكر الطبعة : 1399ه - 1979م.
9. ابن فارس أحمد بن زكرياء القزويني الرازي، أبو الحسين (ت: 395ه) الصاحبي في فقه اللغة العربية ومسائلها وسنن العرب في كلامها، تحقيق: محمد علي بيضون، ط1، 1418ه-1997م.
10. ابن مجاهد أحمد بن موسى بن العباس التميمي، أبو بكر البغدادي (ت: 324ه) كتاب السبعة في القراءات، المحقق: شوقي ضيف، دار المعارف – مصر، ط2، 1400ه.
11. الأبناسي إبراهيم بن موسى بن أيوب، برهان الدين،(ت: 802ه) الشذا الفياح من علوم ابن الصلاح، المحقق : صلاح فتحي هلل، مكتبة الرشد ط1، 1418ه
12. أبو الحسن الماوردى كتاب الحاوى الكبير، دار الفكر. بيروت.
13. أبو بكر عبد الرزاق بن همام الصنعاني، مصنف عبد الرزاق، تحقيق : حبيب الرحمن الأعظمي. المكتب الإسلامي – بيروت، ط2 ، 1403،
14. أبو داود سليمان بن الأشعث السجستاني، سنن أبي داود، دار الكتاب العربي . بيروت.

15. أبو عُبيد القاسم بن سلاّم البغدادي (ت: 224ه) فضائل القرآن المحققون: مروان العطية - محسن خرابة - وفاء تقي الدين، دار ابن كثير، دمشق – بيروت،1420ه.

16. أبو يعلى أحمد بن علي بن المُثنى بن يحيى بن عيسى التميمي الموصلي (ت: 307ه) مسند أبي يعلى، المحقق: حسين سليم أسد، دار المأمون للتراث – دمشق، ط1، 1404 – 1984م.

17. أبو يوسف يعقوب بن إبراهيم بن حبيب بن سعد بن حبتة الأنصاري (ت: 182ه)، الآثار، المحقق: أبو الوفا، دار الكتب العلمية – بيروت.

18. أثر الأحرف السبعة في التفسير، كتاب البحوث المشاركة في مؤتمر الأحرف السبعة قسم التفسير والحديث بكلية الشريعة، جامعة الكويت،د.ن.

19. أحمد بن حنبل أبو عبدالله الشيباني، مسند الإمام أحمد بن حنبل، مؤسسة قرطبة – القاهرة.

20. أحمد بن علي بن حجر أبو الفضل العسقلاني الشافعي، فتح الباري شرح صحيح البخاري، دار المعرفة، بيروت ، 1379م.

21. أحمد حجازى السقا ، دفع الشبهات عن الشيخ محمد الغزالي ، بيروت: المكتبة الثقافية، ط1، 1916م

22. الألباني محمد ناصر الدين صحيح وضعيف سنن الترمذي، مكتبة المعارف، سنة النشر: 1419 - 1998

23. الباقلاني محمد بن الطيب بن محمد بن جعفر (ت: 403ه)، الانتصار للقرآن تحقيق: د. محمد عصام القضاة، دار الفتح - عَمَّان، دار ابن حزم – بيروت، ط1، 1422ه

24. البخاري محمد بن إسماعيل أبو عبدالله الجعفي الجامع الصحيح المختصر تحقيق : د. مصطفى ديب البغا، دار ابن كثير ، اليمامة - بيروت ط3 ، 1407 – 1987.

25. الترمذي محمد بن عيسى أبو عيسى، الجامع الصحيح سنن الترمذي، دار إحياء التراث العربي، بيروت تحقيق: أحمد محمد شاكر وآخرون.
26. تيودور نولدكه، تاريخ القرآن، تعديل: فريديريش شفالي، نقله للعربية: جورج تامر، ،(ثلاثة اجزاء في مجلد واحد) مؤسسة كونراد – ادناور، دار نشر جورج المز ط1، بيروت، 2004م.
27. الجابري محمد عابد ، مدخل إلى القرآن الكريم، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ط1، 2006م.
28. جولد تسيهر، مذاهب التفسير الإسلامي، ترجمة علي حسن عبد القادر، مطبعة العلوم، القاهرة، ط1، 1944م.
29. الحاكم لأبي عبدالله النيسابوري،(ت 405 ه)، المستدرك على الصحيحين ط1، 1427ه.
30. حسن حنفي، من النقل إلى العقل (الجزء الأول علوم القرآن) "من الحمول إلى الحامل" الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ط1، 2014م.
31. حماد هوار، النص القرآني وآليات الفهم المعاصر، إشراف: بومدين بوزيد، رسالة جامعية، جامعة وهران الجزائر، السنة الجامعية: 2012-2013م.
32. الخطيب البغدادي أحمد بن علي أبو بكر، تاريخ بغداد، دار الكتب العلمية، بيروت.
33. الزرقاني محمد عبد العظيم (ت: 1367ه)، مناهل العرفان في علوم القرآن، مطبعة عيسى البابي الحلبي وشركاه، ط3.
34. الزركشي بدر الدين محمد بن عبد الله بن بهادر (ت: 794ه) البرهان في علوم القرآن، المحقق: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار إحياء الكتب العربية ط1، 1376 ه - 1957م،
35. الزمخشرى أبو القاسم محمود بن عمر، الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل وعيون الأقاويل فى وجوه التأويل، دار الكتاب العربي.بيروت: 1407 ه.

36. السمين الحلبي أبو العباس، شهاب الدين، أحمد بن يوسف بن عبد الدائم المعروف (ت: 756ه) الدر المصون في علوم الكتاب المكنون، المحقق: أحمد محمد الخراط، دار القلم، دمشق.

37. السيوطي عبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين(ت: 911ه) ، الإتقان في علوم القرآن: المحقق: محمد أبو الفضل إبراهيم الهيئة المصرية العامة للكتاب، 1394ه/ 1974م.

38. السيوطي، الدر المنثور في التفسير بالماثور، تحقيق: مركز هجر للبحوث، دار هجر – مصر ، 1424ه. 2003م.

39. الشافعي محمد بن إدريس، الرسالة، المحقق : أحمد محمد شاكر، دار الكتب العلمية، دت.

40. شمس الدين أبو الخير ابن الجزري، محمد بن محمد بن يوسف (ت: 833ه)، منجد المقرئين ومرشد الطالبين، دار الكتب العلمية، ط1، 1420ه -1999م.

41. صبحي الصالح، مباحث في علوم القرآن، دار العلم للملايين، ط24 كانون الثاني/ يناير 2000 .

42. الصنعاني أبو بكر عبد الرزاق بن همام، مصنف عبد الرزاق، تحقيق: حبيب الرحمن الأعظمي، المكتب الإسلامي، بيروت ط2 ، 1403

43. الطبري محمد بن جرير بن يزيد بن كثير بن غالب الآملي، أبو جعفر الطبري (ت: 310ه)جامع البيان في تأويل القرآن، تحقيق : أحمد محمد شاكر مؤسسة الرسالة، ط1، 1420 ه.

44. الطحاوي أبو جعفر، بيان مشكل الآثار تحقيق: شعيب الأرنؤوط، (د،ت)

45. طه حسين، في الشعر الجاهلي، مكتبة دار النهظة الإلكترونية، FILE:///C:/USERS/TOSHIBA/DOWNLOADS/ELEBDA 3.NET-GH-303.PDF

46. عبد الصبور شاهين تاريخ القرآن، نهضة مصر للطباعة والنشر والتوزيع، ط3، مارس 2007م.
47. عبد العزيز القارئ، حديث الأحرف السبعة دراسة لأسانيده ومتنه واختلاف العلماء في معناه وصلته بالقراءات القرآنية، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط1، 1423ه.
48. عبد القادر محمد منصور موسوعة علوم القرآن، دار القلم العربى – حلب، الطبعة: الأولى، 1422 هـ - 2002 م.
49. غانم قدوري الحمد، رسم المصحف دراسة لغوية تاريخية، الجمهورية العراقية: اللجنة الوطنية لإحتفال بمطلع القرن الخامس عشر الهجري، سنة النشر: 1402 – 1982م.
50. فضل حسن عباس، إتقان البرهان في علوم القرآن دار الفرقان، الأردن، ط1: 1997م.
51. فهد بن عبد الرحمن بن سليمان الرومي، دراسات في علوم القرآن الكريم، ط12، 1424هـ - 2003م.
52. القرطبي أبو عبد الله محمد بن أحمد بن أبي بكر(ت: 671هـ) الجامع لأحكام القرآن، تحقيق: أحمد البردوني وإبراهيم أطفيش، دار الكتب المصرية – القاهرة، ط2 ، 1384هـ - 1964م
53. مجتبى الكناني، القراءات الشاذة الواردة عن القرآء العشرة منزلتها وأثرها في توجيه المعنى التفسيري، منتدى العلم النافع، الدار الأثرية، عمان ط1، 1439ه.
54. مجتبى محمود بني كنانة، الأحرف والقراءات والمعجزات من كتاب المدخل للجابري قراءة تحليلية نقدية، حولية كلية أصول الدين بالقاهرة جامعة القاهرة العدد : 27، 1435هـ ـ2014م.
55. مجموعة من الأساتذة والعلماء، المتخصصين الموسوعة القرآنية المتخصصة، المجلس الأعلى للشئون الإسلامية، مصر، عام النشر: 1423 هـ - 2002 م.

56. مجموعة من الباحثين، علاقة الأحرف السبعة بالرسم، كتاب البحوث المشاركة في مؤتمر الأحرف السبعة قسم التفسير والحديث بكلية الشريعة، جامعة الكويت، د.ن.
57. محمد أحمد محمد معبد (ت: 1430هـ) نفحات من علوم القرآن، دار السلام – القاهرة، ط2،: 1426 هـ - 2005م.
58. محمد أركون، الفكر الإسلامي نقد واجتهاد، قراءة علمية، ترجمة: هشام صاح، مركو الإنماء القومي، بيروت، المركز العربي، الدار البيضاء، ط2، 1996م
59. محمد أركون، القرآن من التفسير الموروث إلى تحليل الخطاب الديني، ترجمة: هشام صالح، دار الطليعة للطباعة والنشر
60. محمد الأمين بن عبد الله الأرمي، تفسير حدائق الروح والريحان في روابي علوم القرآن، إشراف ومراجعة: الدكتور هاشم محمد علي بن حسين مهدي، دار طوق النجاة، بيروت، ط1، 1421 هـ.
61. محمد السرحاني، الأثر الاستشراقي في موقف محمد أركون من القرآن الكريم، 2010م د.ن.
62. محمد شحرور، أمُّ الكتاب وتفصيلها قراءة معاصرة للحاكمية الإنسانية تهافت الفقهاء والمعصومين. دار الساقي، ط1، 2015م، بيروت لبنان.
63. محمد طاهر المكي الشافعي الخطاط (ت: 1400هـ) تاريخ القرآن الكريم، طبعه ونشره: مصطفى محمد يغمور بمكة، ط1: بمطبعة الفتح بجدة، عام 1365 هـ .
64. محمد عبد السلام كفافي وعبد الله الشريف، في علوم القرآن دراسات ومحاضرات، دار النهضة العربيه – بيروت.
65. محمد عبد المنعم القيعي، الأصلان في علوم القرآن،.. ط4، 1417هـ- 1996م.
66. محمد علي الحسن، المنار في علوم القرآن مع مدخل في أصول التفسير ومصادره، كلية الدراسات الإسلامية بجامعة الإمارات، تقديم/محمد عجاج موسسة الرسالة، بيروت، ط1، 1421 هـ

67. محمد عويضة، حجية خبر الواحد، دار الفرقان، ط1، 1999،عمان.
68. محمد فاروق النبهان المدخل إلى علوم القرآن الكريم، دار عالم القرآن – حلب، ط1، 1426 هـ - 2005 م.
69. المرادي بدر الدين حسن بن قاسم بن عبد الله بن عليّ المصري المالكي (ت: 749هـ) الجنى الداني في حروف المعاني، المحقق: د فخر الدين قباوة -الأستاذ محمد نديم فاضل، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، الطبعة: الأولى، 1413 ه.
70. مسلم بن الحجاج بن مسلم القشيري أبو الحسين النيسابوري الجامع الصحيح المسمى صحيح مسلم دار الجيل بيروت + دار الأفاق الجديدة. بيروت.
71. المصاحف لابن أبى داود تحقيق آرثر، المطبعة الرحمانية بمصر، ط1، 1335ه.
72. مصطفى ديب البغا، محيى الدين ديب مستو، الواضح في علوم القرآن دار الكلم الطيب / دار العلوم الانسانية – دمشق، ط2، 1418 هـ - 1998 م.
73. ملا علي القاري، المنح الفكرية في شرح المقدمة الجزرية، تحقيق: أسامة عطايا، مراجعة: أحمد شكري، دار الغوثاني للدراسات القرآنية، دمشق، ط2، 2012م.
74. مناع القطان، مباحث في علوم القرآن مكتبة المعارف ط3 1421هـ - 2000م.
75. الندوة العالمية للشباب الإسلامي إشراف: د. مانع بن حماد الجهني، الموسوعة الميسرة في الأديان والمذاهب والأحزاب المعاصرة. دار الندوة العالمية، الرياض ط5/2003م.
76. النسائي أحمد بن شعيب أبو عبد الرحمن ، سنن النسائي المجتبى من السنن، تحقيق: عبدالفتاح أبو غدة، مكتب المطبوعات الإسلامية – حلب، ط2 ، 1406 – 1986
77. نور الدين عتر الحلبي ، علوم القرآن: علوم القرآن الكريم، مطبعة الصباح – دمشق، ط1، 1414 هـ - 1993م.
78. الهيثمي نور الدين علي بن أبي بكر (ت: 807) مجمع الزوائد ومنبع الفوائد، بتحرير الحافظين الجليلين: العراقي وابن حجر، دار الفكر، بيروت، 1412 هـ، 1992م.